الفصل الرابع

الثقة الاجتماعية السياسية

obeikandl.com

obeikandl.com

الثقة الاجتماعية السياسية

يحصل ان تلاحظ أو تعيش في مجتمع يدرك أو/ ويشعر الأفراد فيه بثقة أو صدق ما يقوله الناس من احاديث أو وعود، وان هؤلاء الناس يمكن الاعتماد عليهم عند الحاجة، ومن المحتمل ايضا ملاحظة أو معايشة شعور أو ادراك الأفراد والجماعات بإمكانية الوثوق والتصديق بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والبيئة الخارجية المحيطة بهم. ويتبادر إلى الذهن هنا بعض الأسئلة ذات الصلة بالموضوع، مثل: لماذا ترتفع درجة الثقة في بعض المجتمعات دون غيرها؟ ولماذا تنخفض درجة الثقة في مجتمعات أخرى؟ وما هو وضع هذه القيمة الاجتماعية في المجتمعات العربية؟ وهل لها اية ابعاد سياسية أو تأثيراً في السلوك السياسي للأفراد؟ نظراً للافتراض بأهمية قيمة الثقة الاجتماعية في حياة المجتمعات وتأثيراتها السياسية على سلوك الأفراد والجماعات، وتوافر قدر لا بأس به من المادة العلمية، وضرورة الإجابة على الأسئلة المطروحة، فقد أفردنا فصلاً كاملا لهذا الموضوع، نحاول فيه التعريف بقيمة الثقة الاجتماعية السياسية اولا، والبحث والتحليل في جذورها وأصولها ثانيا، ودراستها في المجتمعات العربية ثالثا، والتعرف على ابعادها السياسية اخيراً.

obeikandl.com

المبحث الأول

تعريف وتعليل قيمة الثقة الاجتماعية السياسية

يُعتقد ان الوقوف على مفاهيم مصطلحات أية دراسة يُشكل مفتاح حيوي لفهم الموضوع هدف الدراسة, فضلا عن أن دراسة أسباب أو أصل أو جذور السلوك الاجتماعي والسياسي وتحليله يُشكل هو الآخر مدخلاً مهما في وضع خطة حلول ومعالجات لتعزيز الايجابي منه وتصحيح أو أزالة السلبي منه, من هنا كرسنا هذا المبحث للتعريف بقيمة الثقة الاجتماعية والبحث المعمق في تعليل وتحليل أصولها وأسبابها.

المطلب الأول

تعريف قيمة الثقة الاجتماعية السياسية

عُرفت قيمة الثقة الاجتماعية (social trust) [1] على أنها توقع لدى الفرد أو الجماعة, بأن القول (word) أو الوعد (Promise) , مكتوبا كان او ملفوظا, من قبل فرد آخر أو جماعة أخرى, يمكن الوثوق به, والاعتماد عليه [2], وأنها موقف الفرد من العالم الذي يعيش فيه, من حيث إمكانية الركون إليه, وموقفه من المؤسسات والناس من حوله, من حيث إمكانية الاعتماد عليهم أو الوثوق بهم للقيام بما يؤكل إليهم من واجبات [3], وأنها المدى الذي يعتقد به أحد الأشخاص في أمانة وصدق أحد الأشخاص الآخرين [4], وعرفت أيضا على انها مجموع المدركات والمشاعر والأحكام التي يحملها الأفراد والجماعات عن الأفراد والجماعات الاجتماعية الأخرى [5].

وتصنف الثقة إلى صنفين: الثقة العامة أو التوقعات نحو الآخرين بوجه عام, وينظر إليها على أنها شيء مماثل لسمات الشخصية [6]. أما الصنف الثاني فهي الثقة النوعية الخاصة بعلاقة احد الأشخاص بشريك محدد أو نوعي (زوج أو صديق أو حبيب وما إلى ذلك) ويقصد

---

[1] أو يمكن أن يطلق عليها بـ (social calculability). حول ذلك, أنظر: عبد القادر يونس ملحم، أثر الخبرة الجامعية في مستوى الثقة البينشخصية عند طلبة الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير في علم النفس، كلية التربية، الجامعة الأردنية، 1985, ص 35- 36.

[2] (Rotter, 1967, 1970).

نقلا عن: المصدر نفسه, ص 35- 36.

[3] (الشيخ والخطيب, ص 198, 1976), أنظر كذلك: (Inkeles & Smith), نقلا عن: المصدر نفسه, ص 56.

[4] لمزيد من التعاريف, راجع: د. معتز سيد عبد الله, مصدر سبق ذكره, ص 101- 103.

[5] نقلا عن: د. مهى عبد اللطيف،" معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (4)، مركز الدراسات الدولية، 1998، ص1.

[6] (Rotter, 1980) .

نقلا عن: د. معتز سيد عبد الله, مصدر سبق ذكره, ص 102.

بها الثقة التامة في أن الشخص الذي تربطه بالآخر علاقة نوعية سوف يستجيب له بعدالة وأمانة ومشاعر إيجابية. فضلا عن أن الصعوبات في العلاقات العنصرية وفي العلاقات بين جماعات الأغلبية وجماعات الأقلية ترتبط بصورة مماثلة بتوقعات إحدى الجماعات بالأخرى [1].

وتفترض احدى النظريات بخصوص الثقة البينشخصية (الثقة بين الأفراد) بأن الأخيرة (كتوقع) تتوقف على:-

1- توقع خاص (Specific) للثقة بفرد معين، في موقف معين، ينشأ نتيجة للحصول على تعزيز أو تعزيزات.

2- توقع معمم (Generalized)، ينشأ عن تعميم الخبرات السابقة (التي مر بها الفرد في مواقف خاصة أو فردية، وحصل فيها على تعزيز) على المواقف الجديدة. وكلما كان الموقف أكثر جدة وغموضا، وأقل وضوحا، ازداد التوقع بتعميم الثقة على هذه المواقف الجديدة [2].

ومن المحتمل جداً في بعض الأحيان أن يكون لقيمة الثقة الاجتماعية أبعاداً سياسية [3] أي تأثيراً في السلوك السياسي للفرد والجماعة وقد تكون قيمة الثقة أو ضعفها أو انعدامها أحد مركبات ثقافة مجتمع ما. من هنا قد يمكننا تعريف الثقة الاجتماعية السياسية على أنها: (مجموع المدركات والمشاعر والأحكام التي يحملها الأفراد والجماعات عن الأفراد والجماعات الاجتماعية الأخرى والبيئة الاجتماعية والمؤسسات من حوله إلى درجة قد تؤثر في سلوكهم الاجتماعي والسياسي طالما أنه لا يمكن الفصل الميكانيكي بين الأخيرتين). ويمكن قياس قيمة الثقة الاجتماعية، وكما يوضح ذلك الجدول المقسوم إلى رقمي (4أ) و (4ب)، في الصفحتين التاليتين، من خلال بعض العوامل مثل عامل التفاؤل، وعامل الصدق في القول، وعامل الأمانة في العمل، وعامل الحذر في التعامل مع الآخرين، وعامل الثقة في الوالدين، وعامل الثقة في المجتمع، وعامل الثقة بالمعلمين، وعامل الثقة بالمؤسسات المحلية، وعامل الثقة في المجتمع العربي والدولي [4]. وقبول أو عدم قبول التصريحات اللفظية للجماعة الأخرى [5].

---

[1] عبد القادر يونس ملحم، مصدر سبق ذكره، ص 56

[2] (Rotter, et al, 1972, Patter, 1970).
وتقاس الثقة البينشخصية عند الطالب، بدرجاته على مقياس (روتر) للثقة البينشخصية. حول ذلك، راجع: (Rotter, 1967, 1970)، نقلا عن: المصدر نفسه، ص 35- 36.

[3] كما سيتم دراسة ذلك بالتفصيل في المطلب الرابع من هذه الدراسة.

[4] عبد القادر يونس ملحم، مصدر سبق ذكره، ص 67.

[5] د. معتز سيد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 102.

الجدول رقم (14)

يبين عوامل قياس الثقة الاجتماعية

رقم العامل	تعريف العامل	نسبة التباين	الفقرة أو الفقرات التي تحدد العامل	تشبع الفقرة
1	عامل الثقة بالمؤسسات المحلية	٪11,1	13 29 4	,508 ,496 ,407
2	عامل الصدق في القول	٪9,1	39 33	,553 ,549
3	عامل الحذر في التعامل مع الآخرين	٪7,2	29 14 26	,563 ,498 ,465
4	عامل الأمانة في العمل	٪6	36 32	,503 ,426

عبد القادر يونس، مصدر سبق ذكره، ص 67.

الجدول رقم (4 ب)

يبين عوامل قياس الثقة الاجتماعية

5	عامل الثقة في المجتمع	٪5,2	2	,665
6	عامل الثقة بالمعلمين	٪5	18	,807
7	عامل الثقة في المجتمع العربي والدولي	٪4,8	16 9 40	,466 ,426 ,414
8	عامل التفاؤل	٪4,6	15	,528
9	الثقة في الوالدين	٪4,4	6	,545
نسبة التباين الكلي		٪57,4		

عبد القادر يونس، مصدر سبق ذكره، ص 67.

ما يمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب أن قيمة الثقة الاجتماعية السياسية أو نقيضها تعني: (مجموع المدركات والمشاعر والأحكام والمواقف الاجتماعية التي يحملها الأفراد والجماعات من العالم الذي نعيش فيه من حيث إمكانية أو عدم إمكانية الاعتماد والوثوق في الأفراد والجماعات الآخرين والمؤسسات غير الرسمية والرسمية والبيئة الخارجية من حولهم للقيام بدورها المفترض، ومن المحتمل جداً أن تترجم هذه المدركات والمشاعر والأحكام والمواقف الاجتماعية إلى سياسية بحيث يمكن أن تقود، من بين ما تقود إليه، إلى الثقة السياسية أو ضعفها أو عدمها).

المطلب الثاني

التعليل والتحليل النفسي والاجتماعي

لقيمة الثقة الاجتماعية السياسية

ونتيجة الافتراض أن لكل سلوك اجتماعي مسبباته وعوامل مؤثرة فيه، من هنا، وفي محاولتنا البحث والتحري عن أصل قيمة الثقة الاجتماعية السياسية، فأن دراستنا تفترض أمكانية إرجاع وجود هذه القيمة أو ضعفها أو عدم وجودها إلى بعض الأسباب والتفسيرات النفسية والاجتماعية.

أولا: الأسباب والتفسيرات النفسية: على صعيد التعليل والتحليل النفسي لأصل وجود قيمة الثقة الاجتماعية أو ضعفها أو انعدامها، يُفترض أن الازدواجية بين الفكر والسلوك، والقول والفعل، وبعض سمات الشخصية، ونمط التنشئة الاجتماعية السياسية لها صلة وثيقة بقيمة الثقة الاجتماعية من حيث قوتها أو ضعفها أو عدم وجودها.

يُعتقد أن الازدواجية في الفكر والسلوك تُعد من بين أسباب الشك وعدم الثقة في الآخرين؛ إن تملق الآخرين ومجاراتهم ليس من شأنه أن يزيل أو يخفف موقف الحذر وسوء الظن بالآخرين، بل على العكس من ذلك يظل هذا الموقف قائما وربما ازداد تأججا، ويتجلى من حين لآخر بأشكال مختلفة. فاستغابة (من الغيبة) الناس والتقليل من شأنهم والسخرية والشماتة بهم وإبراز عيوبهم كلها أساليب من السلوك تعكس الوجه الآخر لمسايرة الناس وتملقهم. وفي مثل هذا الوضع لا يسمح بانتشار الصدق في التعامل وإيجاد الحلول الجذرية للمشاكل، بحيث تظل المشاكل معلقة وتظل الحلول سطحية ولفظية ومؤقتة[1]. أن الازدواجية في السلوك والفكر لا يخلق أجواء حوار حقيقي بين الأفراد إذ أن الحوار يفترض حرية الفكر والتعامل الأفقي مع الآخر ويقوم على أساس الاحترام المتبادل، ويتنافى مع تشنج المواقف والتعصب. أما مع الازدواجية يتحول الحوار بسرعة إلى صراخ، أي إلى موقف يلغي وجود الآخر بوصفه إنسانا له وجوده المستقل ووجهة نظره التي قد تكون مصيبة أو خاطئة. إن هذه

---

[1] د. محمد عباس نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص 59- 60.

الازدواجية تعزز سوء الظن بالآخرين، والتشكيك في أقوالهم وأفعالهم وتحول دون ممارسة النقد الذاتي أو أي نوع من النقد الموضوعي، وفي أي مجال كان. ويصبح الآخر إما موضوعا للمديح أو الثناء، أو الهجوم والسخرية والاستفابة، وأي كلام عن الآخر لابد وأن يصنف على هذا الأساس [1].

وتأكيدا على ما تقدم، توصلت بعض الدراسات إلى أن الازدواجية بين القول والفعل من قبل بعض ممثلين هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية مثل كبار السن كنماذج قدوة وهيئة النظام السياسي من المحتمل جدا ان تقود إلى ضعف الثقة الاجتماعية والسياسية أيضا. فقد وجدت احدى هذه الدراسات أن هناك عدم ثقة بكبار السن لعدم التزامهم بالأنظمة والتعليمات والقوانين التي يصدرونها وكذلك عدم التطابق بين ما يقولونه علنا وبين ما ينفذونه فعلا في حياتهم العملية هذا بالإضافة لطبيعة الأنظمة السياسية التي يعيشها جيلنا الحاضر تلك الطبيعة التي لا تنطق وطموحات الشباب حيث يشعرون إنهم فئة بعيدة كل البعد عن صنع القرارات التي تخص حاضرهم ومستقبلهم ومستقبل أمتهم [2].

فضلا عن ما تقدم، تبين وجود عدم ثقة في شعارات الدولة في مصر في بعض مراحل النظام السياسي المصري وتعهداتها كشعارات الوحدة، والاشتراكية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، والتحرر الاقتصادي، ودولة العلم والأيمان، والتنمية والصحوة الكبرى، وما إلى ذلك من الشعارات التي خاطبت الطموحات القومية والرومانسية للشباب وبين ما موجود في الواقع أصلا. ومن مظاهر عدم ثقة الناس في هيئة النظام السياسي هو تعبيرهم عن سوء الأوضاع الاقتصادية ونظام القبول في الجامعات وأزمة السكن وأزمة الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة والاشتراكية وضعف سيطرة الدولة على الاقتصاد وعدم حماية الدولة للشعب من استغلال أهل المهن بعد الانفتاح الاقتصادي والشك في ذمة المسؤولين في الدولة ورفاهيتهم على حساب تعاسة وبؤس الفقراء [3].

وقد توصلت الدراسة نفسها إلى أن من خلال آراء الشباب أنفسهم يتضح لنا أن القيم الأساسية وما إليها، قد تحولت إلى مجرد شعارات وألفاظ دون معنى أو جوهر أو مضمون، حيث تنفصل تماما عن الواقع المعاش سواء في علاقات التفاعل القائمة بين الأفراد والمجتمع أو بين المجتمع والأفراد. بمعنى آخر يؤمن الشباب بأن الدولة فشلت في تلبية احتياجات الأفراد في المجتمع رغم تأكيد الساسة بأنهم يعملوا على ذلك من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية

---

[1] المصدر السابق، ص 60.

[2] محمد خير علي مامسر، مصدر سبق ذكره، ص 189- 191. أنظر كذلك: باسم الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 94.

[3] د. نادية رضوان، الشباب المصري المعاصر وأزمة القيم: دراسة عن بوادر ومحاور أزمة الشباب، ثلاث دراسات تتبعية لمجموعة من الشباب للفترة من 1984- 1994، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص 169- 170.

كالمذياع والتلفاز إلى درجة استخدام وسائل الخداع من اجل تضليل الأفراد بأن السياسيين حقا جادين في التزاماتهم [1].

فضلا عن ما تقدم, تشير نتائج الدراسة عينها إلى ان اختلاف ادعاءات وشعارات النظام الحاكم عن مستوى الأفعال والإنجازات التي قام بتحقيقها, أدى إلى انهيار الثقة في الشعارات التي يرددها, فالحرية والمساواة, والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون...الخ ادعاءات لم يؤيدها الواقع [2].

وتأكيدا على ما تقدم ترى دراسة أخرى: "ففي كل المجالات نجد نماذج لتلك المتناقضات التي تدعو للحيرة وفقدان الثقة في كل شيء؛ فمثلاً الزعيم الأوحد والذي نصنع منه بطلاً قومياً اليوم, يصبح فيما بعد الخائن والمجرم في حق المجتمع, ولعل أحد مظاهر مناخ التذبذب وأخطرها كما يرى البعض, انه حين يتغير النظام السياسي تعاد صياغة الأهداف الأساسية والقيم مما يجعل عملية بناء الأمة وخلق الإجماع القومي حول الأهداف والمصالح القومية تعود إلى نقطتها الأولية التي بدأت منها [3]".

وفي هذا المجال أيضا توصلت دراسة أخرى إلى الفرد العربي يتعلم في المدارس الابتدائية مفاهيم الشرف وحب الوطن والشجاعة والإخلاص والوفاء والاحترام وحب الآخرين والتضحية, التي تعززها العادات والتقاليد والدين مما يشب الناشئ على اعتقاد انه يعيش في مجتمع مثالي له القدرة على حل المشكلات مهما كانت عظمتها. لكن يصطدم الشباب عند البلوغ بازدواجية مما تعلموه في الصغر وما يلاحظوه في حياتهم العملية من بعد عن الدين وآراءه واغتراب عن الوطن والمواطنين. فلا غرابة, كما تذهب إليه هذه الدراسة, رؤية مواطنين هذه الدول تطور سلوك ازدواجي يبتعد عن ذاتيته كلما تقدم في السن [4].

وترى دراسة أخرى: يؤدي عدم وضوح أيديولوجيا الدولة, أو عدم ثبات هذه الإيديولوجية إلى زعزعة ثقة الشباب في مؤسسات الدولة وإيديولوجياتها, مما ينحو ببعض الشباب إلى اعتناق مذاهب أيديولوجية معينة, قد تكون مسايرة أحيانا أيديولوجيا الدولة او تكون معارضة لها في أحيانا أخرى [5]. فقد عبر أحد الحالات المستطلعة آراءهم عن التناقض بين شعارات النظام السياسي المصري بعد ثورة يوليو 1958 كونها ثورة اشتراكية يسارية وبين إلقاءها القبض على أصحاب الاتجاهات اليسارية, وفي فترة ثانية, كما ترى هذه الدراسة, كانت مصر دولة العلم والأيمان وفي نفس الوقت كانت المعتقلات مليئة بأعضاء الجماعات الدينية, وفي فترة كان الزعيم جمال عبد الناصر معبود للشعب كله وبعد ما مات بقي يُعد

---

[1] المصدر نفسه, ص 171- 172.
[2] المصدر نفسه, ص 204.
[3] سعد المغربي 1993, ص 233. أنظر كذلك: السيد يس 1995, ص 22. نقلا عن: د. سمير خطاب, مصدر سبق ذكره, ص 9.
[4] فيصل السالم, مصدر سبق ذكره, ص 122.
[5] د. نادية رضوان, مصدر سبق ذكره, ص 172.

هو السبب في النكبة التي يعشها المصريين. والتناقض بين ما يقول بعض السياسيين عن ثورة التصحيح في الوقت الذي هم في كانوا في الحكومة. وتأكيدا على ذلك يقول شخص آخر مستطلع رأيه أن هناك تناقض بين مدح الناس ووسائل الاتصال الجماهيري للحاكم عندما يكون في السلطة ونقده بعد خروجه من السلطة ويقول إذا كان الخوف هو سبب ذلك فالأفضل أن لا يمدحوا الحاكم عندما يكون في السلطة إذا كان الخوف مبعث ذلك [1].

يفهم مما تقدم، أن الازدواجية تُعد أحد أسباب عدم الثقة أو ضعف الثقة الاجتماعية كما في المجتمعات العربية ومثلها المجتمع المصري. ومن صور هذه الازدواجية هو تملق الآخرين ومجاراتهم في أثناء وجودهم وذمهم والسخرية وشتمهم في غيابهم وعدم الصدق في التعامل، ومدح الحاكم في أثناء وجوده في الحكم وذمه بعد خروجه من الحكم، والتناقض بين القول والفعل كما في التناقض بين شعارات الدولة ووعودها وفعلها في الواقع، ومن نتائج هذه الازدواجية هو الصراخ أثناء المناقشة كمحاولة لإلغاء الآخر وعدم خلق أجواء حوار حقيقي بين الأفراد، وسوء الظن بالآخرين، والتشكيك في أقوالهم وأفعالهم، وإعاقة ممارسة النقد الذاتي أو أي نوع من النقد الموضوعي، وفي أي مجال كانت، وعدم الثقة بكبار السن، وعدم الثقة في شعارات الدولة، كما في عدم الثقة في النظام السياسي المصري، ومن دلائل عدم الثقة الاجتماعية في المجتمع المصري، مثلا، هو التعبير عن سوء الأوضاع الاقتصادية، ونظام القبول في الجامعات وأزمة السكن وأزمة الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة وضعف سيطرة الدولة على الاقتصاد وعدم حماية الدولة للشعب من استغلال أهل المهن، والشك في ذمة المسؤولين في الدولة، والتعبير عن فشل الدولة في تلبية احتياجات الأفراد في المجتمع، وفقدان الثقة بالدولة ومؤسساتها وشعاراتها، والابتعاد عن الدين، والاغتراب عن الوطن والمواطنين وابتعاد الفرد عن ذاتيته.

فضلا عن ما تقدم، يفترض أن هناك صلة بين سمات الشخصية وبين قيمة الثقة الاجتماعية السياسية، فقد توصلت أحدى الدراسات إلى أن السمات التقبلية في الشخصية تؤدي إلى الثقة بالنفس وسرعة التكيف وعدم الشعور بالغيرة أو الحسد، وسهولة العشرة، وعدم العناد عند المناقشة مع الآخرين وهي سمات إيجابية، في حين توصلت الدارسة أيضا إلى أن السمات الارتيابية تقود إلى سوء الظن، والشك والارتياب بالآخرين، والاهتمام بالنفس والأنانية والسلبية في نظرتهم للآخرين، كما أنهم يرتابون بمن حولهم من الكبار ولا يثقون بهم كثيرا... [2].

وتشير بعض الدراسات إلى أن السمة التي تتمتع بالنزوع الانفعالي تكون موثوقة سليمة الطوية على عكس السمة التي تتمتع بالنزوع الفصامي التي تكون مرتابة (محرس). كما يُعتقد بأن السمة التي تتمتع بالنزوع الانفعالي تكون كريمة باندفاع داخلي في حين ان

---

[1] المصدر السابق، ص 172- 173.
[2] محمد خير علي مامسر، مصدر سبق ذكره، ص 189- 191.

السمة التي تتميز بالنزوع الفصامي تكون مغلقة وحذرة. ويُشار إلى أن الشخصية التي تتمتع بقوة الأنا (خلق مستقر عاطفيا) غير موسوس في حين تكون الشخصية التي تتميز بانفعالية عامة عصابية (عدم الاتزان الانفعالي) موسوسة وكثيرة الشكاية. وتكون الشخصية التي تتسم بالنزوع الانفعالي المغامر (الشجاعة) اجتماعي. يستجيب للآخرين واثق من نفسه وكيس في حين تكون الشخصية التي تتسم بالنزوع الانفعالي الانكماشي (الجبن) منعزل. بارد. ينطوي على ذاته وتنقصه الثقة [1].

وتوصلت دراسة أخرى إلى أن من يحصل على درجات مرتفعة على مقياس الميل العصابي يحصل على درجات مرتفعة على مقياس الثقة بالنفس. وتعني الدرجات المرتفعة على مقياس الثقة بالنفس كثرة الحساسية بالنفس إلى درجة تعوق التوافق. أي أن عدم الاتزان الانفعالي يرتبط بكثرة الحساسية بالنفس إلى درجة تعوق التوافق [2]. وفي هذا المجال. ترى دراسة فلسطينية أن من بين نتائج التوتر وعدم الانسجام بين الفصائل الفلسطينية هو إضعاف روابط الثقة والتعاون [3].

وحسب نظرية (إريكسون) فأن مراحل التطوّر الاجتماعي هي ثمانية تغطي الحياة الإنسانية منذ الولادة وحتى النهاية. وبقدر ما يتعلق المر بدراستنا فسوف نتناول مرحلتين منها: المرحلة الأولى: هي مرحلة تطوير الشعور بالثقة والتغلب على مشاعر عدم الثقة. وتقابل هذه المرحلة الفترة الفمية عند (فرويد). وتغطي الثمانية عشر شهراً الأولى من حياة الطفل؛ إذ يكون الاعتماد شديداً على الوالدين (وبخاصة الأم) في تلبية حاجات الطفل الرضيع من غذاء واهتمام وحب ورعاية. فإذا تمت تلبية هذه الحاجات. فإنه يتطوّر لدى الطفل الشعور التام بالراحة والطمأنينة النفسية والجسمية. وهذا ما يدعوه (إيركسون) "شعور الثقة". وإذا لم تتم تلبيتها فإنه يتولد لدى الطفل الشعور بعدم الثقة. بهذا فإن الانتظام في تلبية حاجات الطفل الملحة يعدّ عاملاً أساسياً في تطوير شعور الثقة لديه [4]. أما المرحلة الثانية: فهي مرحلة تطوير شعور الاستقلال والتغلب على مشاعر الشك والخجل. تغطي هذه المرحلة الفترة الممتدة ما بين الشهر الثامن عشر والسنة الثالثة من عمر الطفل. وتقابلها المرحلة الشرجية في نظرية فرويد. وتتميز بتطور كبير في قدرة الطفل على التحكم بأعضاء جسمه وعضلاته. فإذا نجح الطفل بهذا التحكم. فإنه يطوّر شعوراً بالاستقلال. أما إذا فشل في التحكم بأعضاء جسمه وعضلاته. فإنه يطوّر شعوراً بالخجل من نفسه والشك بقدراته [5].

---

[1] (كاتل). نقلا عن: محمد عبد الحميد زيدان, بعض سمات الشخصية للطلبة في الجامعات الأردنية وعلاقتها برعاية الوالدين، أطروحة دكتوراه، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة دمشق، 1983, ص 103- 104, 106.

[2] عليه علي عبد المعطي محمد، مصدر سبق ذكره, ص 212.

[3] باسم الزبيدي, مصدر سبق ذكره, ص 56- 57.

[4] نقلا عن: د. عمر أحمد همشري، مصدر سبق ذكره, ص 130.

[5] نقلا عن: المصدر السابق, ص 130.

يُفهم مما تقدم، أن سمات الشخصية ذات السمات التقبلية وذات النزوع الانفعالي، وذات قوة الأنا، وذات النزوع الانفعالي المفاس، والشخصية المجتازة للمرحلتين الفمية والشرجية بنجاح والشخصية السوية تؤدي إلى الثقة بالنفس وسرعة التكيف وعدم الشعور بالغيرة أو الحسد، وسهولة العشرة، وعدم العناد عند المناقشة مع الآخرين والاستقلال التي تقود بالنتيجة إلى قيمة الثقة. في حين تؤدي سمات الشخصية ذات السمات الارتيابية، وذات النزوع الفصامي، وذات الانفعالية العامة العصابية، التي تتميز بعدم الاتزان الانفعالي، وذات الدرجة العالية على مقياس الميل العصابي وكثرة الحساسية بالنفس، وذات النزوع الانفعالي الانكماشي، والشخصية غير المجتازة للمرحلتين الفمية والشرجية بنجاح، والشخصية الجانحة أو العصابية إلى سوء الظن، والشك والارتياب بالآخرين، والاهتمام بالنفس والأنانية والسلبية في النظرة للآخرين، والارتياب بالكبار وعدم الثقة بهم كثيرا والانغلاق والحذر وضعف روابط التعاون، وعدم الاستقلال التي تقود إلى قيمة عدم الثقة الاجتماعية السياسية بالنتيجة، والخجل والشك بالقدرات.

وخُلصت أحدى الدراسات العراقية إلى أن من بين الأسباب والعوامل التي أدت إلى صياغة ملامح الشخصية العراقية الشاكة هو الخوف من المستقبل: إن الاضطرابات والانقلابات السياسية والغزوات العسكرية المتواصلة التي اتسمت في الغالب بالعنف الفائق والقسوة والمنهج الدموي وما رافقها من مجازر ومذابح وأحداث ومفاجئات غريبة ومدمرة قد جعلت المستقبل في نظر الفرد العراقي غامضاً ومخيفاً ومحاطاً بالظنون والهواجس، فهو يخشاه ولا يمكنه الاطمئنان إليه ولا التكهن بشأنه، لأن المستقبل- وفق ما افرزته التجارب العملية المتكررة في الواقع العراقي- يمكن أن يخفي في ثناياه كل ما هو عجيب وغريب ومأساوي وغير معقول مما لا يمكن حسابه أو الإحاطة به. وهذا الإحساس، كما ترى هذه الدراسة العراقية، بحد ذاته يشكل ضغطا نفسيا ثقيلاً وتوترا عصبياً يساهم في بلورة حالة القلق والشك والخوف والتشاؤم والحذر والتصعيد الدائم لوتيرة الظن التشكيكي بالآخرين وكرهم وتدفع للنزوع نحو درء الخطر والشر الوهمي الداهم المفترض بمجموعة من التصرفات الشريرة ذات الطبيعة العدوانية المنطلقة من اللاوعي والتي تبدو للآخرين غريبة ولا مبرر لها ومقطوعة الصلة بظروفها المحيطة. هذه كلها لا بد وأن تساهم في تكوين الطباع والسجايا المتسمة بالقلق والتقلب والعنف والتسرع لدى الفرد العراقي [1].

وأكدت دراسة أردنية ما تقدم، فقد توصلت إلى أن الخوف من المستقبل وعدم الحصول على المتوقع والموعود به يؤدي إلى فقدان الثقة بالآخرين [2]. وفي هذا المجال يمكن الاستعانة بمثل طلبة التخصصات المهنية الذين يتوقعون الحصول على تعزيزات عند

---

[1] د. باقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق: الوقائع- الدوافع- الحلول، بيروت، توزيع دار الكنوز الأدبية، 1999، ص 339- 345.

[2] محمد خير علي مامسر، مصدر سبق ذكره، ص 189- 191.

ممارستهم للمهنة بعد التخرج, كالحصول على الربح المالي, والمكانة الاجتماعية, مما يقلل من انخفاض مستوى الثقة عندهم, مع مرور سنوات الدراسة في الجامعة, واقترابهم من سنة التخرج, أما طلبة التخصصات غير المهنية, فلم يتحدد لديهم بعد, نوع مهنة المستقبل, وربما لا يلوح لهم في آفاق المستقبل توقعات بالحصول على التعزيزات المناسبة, الأمر الذي يجعلهم أكثر قلقاً على مستقبلهم, وأكثر حرصا في تعاملهم مع المواقف ولذا فمن المتوقع ان يكون مقدار انخفاض مستوى الثقة لديهم اكبر مما هو عليه عند طلبة التخصصات المهنية [1]. ووجدت الدراسة عينها بأن قيمة التعزيز أو الهدف (الشهادة الجامعية) التي يسعى الطلبة للحصول عليها, تتناقص بسبب عدم توفر العمل بعد التخرج مما يؤدي إلى انخفاض مستوى توقع الثقة عندهم [2].

فضلا عن ما تقدم, تؤدي الغزوات والقتال بين القبائل إلى عدم الثقة. فقد أنتج طابع الغزو علاقات الحذر وعدم الثقة بين المجموعات العصبية أو بين الأفراد الذين ينتمون إلى عصبيات متباينة من حيث النسب، ومختلفة من حيث المصالح [3]. وفي العراق، حتى وقت قريب، يتردد الإنسان في الإجابة عندما يسأل من أي عمام أنت؟ أي من أي عشيرة أو قبيلة انت؟. والسبب في ذلك هو الخشية من أن يقتل كثار أو انتقام لخطأ أو جرم قام به احد أفراد عشيرته بالاستناد إلى قيمة الثأر العشائري [4].

يُفهم مما تقدم, أن تجارب الخوف الناتجة من الاضطرابات والانقلابات السياسية والغزوات العسكرية المتواصلة العنيفة والقاسية والدموية وما رافقها من مجازر ومذابح وأحداث ومفاجئات غريبة ومدمرة أدت إلى ان تتسم الشخصية العراقية بشكل خاص, والعربية إلى حد ما بالخوف من المستقبل والشك والتشاؤم والحذر والقلق والتقلب والعنف والتسرع. كما أدى أيضا الخوف من عدم الحصول على وظيفة ودخل بعد التخرج إلى عدم الثقة الاجتماعية.

يُخلص من كل ما تقدم, أن عدم الثقة الاجتماعية من المحتمل جدا أن تعزى إلى أسباب وتفسيرات نفسية كالازدواجية, وسمات الشخصية السلبية وتجارب الخوف والخوف من المستقبل.

ثانيا: الأسباب والتفسيرات الاجتماعية: تفترض الدراسة أن أنواع أنماط التنشئة الاجتماعية السياسية, مثل النبذ والعقاب والتحكم والإهمال والاستقلال المتطرف والتساهل, والنقد الزائد والقسوة والتخويف والإيذاء, والخضوع, والتشكيك بالطبيعة وبالآخرين في المجتمع, والحماية الزائدة, والتذبذب في المعاملة, والفطام المفاجيء أو نقيضها تأثيراً في قيمة الثقة الاجتماعية السياسية, فضلا عن ما تقدم, تفترض الدراسة أيضا ان التنشئة على قيم اجتماعية معينة,

---

[1] عبد القادر يونس ملحم, مصدر سبق ذكره, ص 36-37.
[2] المصدر السابق, ص 84.
[3] محمد عابد الجابري، فكر أبن خلدون: العصبية والدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 6, 1994, ص 175.
[4] رعد حافظ سالم، ملاحظة ميدانية للواقع العراقي.

مثل التنشئة على التنافس بدل التعاون, والتفرقة بين الجنسين, والأنانية أو نقيضها, ودور هيئات التنشئة, مثل الأسرة والمدرسة والنظام السياسي وغيرها, فضلا عن تعارض مناهج أو مصادر التنشئة, وعامل الزمن وتعميم تجارب عدم الثقة إلى مجالات الحياة الأخرى, والمحاكاة أو التقليد تأثيراً في هذه القيمة, وفيما يلي دراسة كل ذلك بالتعاقب.

وعلى صعيد تأثير أنواع أنماط التنشئة الاجتماعية السياسية, توصلت احدى الدراسات إلى الأبناء لأسوياء ينظرون إلى الغرباء نظرة تقبل ومحبة في حين ينظر إليهم الجانحون والعصابيون نظرة خوف وشك [1]. وتوصلت دراسة أخرى إلى أن الأبناء الجانحون يدركون والديهم بأنهم أكثر نبذا وعقابا وتحكما وأكثر إهمالا وتجاهلا واقل محبة عما يدركه الأبناء الأسوياء, ويدرك أيضا الأبناء الجانحون آباءهم بأنهم أكثر نبذا وإهمالا من أمهاتهم [2], وتشير نتائج دراسة أخرى إلى أن الأبناء الجانحون وصفوا والديهم بأنهم يمنحوهم استقلالا ذاتية متطرفا, وإنهم متساهلون جدا معهم [3]. وحسب العديد من الدراسات التي تناولتها دراستنا هذه فأن أنماط التنشئة الاجتماعية القائمة على النبذ والعقاب والتحكم والأكثر إهمالا وتجاهلا واقل محبة ومنح الاستقلال الذاتي المتطرف والمتساهل جدا من قبل الوالدين تُعد أنماط غير سوية في التنشئة الاجتماعية ومن المحتمل جداً أن تقود إلى عدم الثقة الاجتماعية السياسية.

فضلا عن ما تقدم, توصلت دراسة أخرى إلى أن نمط التنشئة الاجتماعية القائم على النقد الزائد من قبل الراشدين والرفاق يقود إلى حالة من الاضطراب والتوتر إذ يشعر الطفل بالشك في ذاته, وفي هذه الحالة فإن أية مواجهة أو كشف للذات يمكن أن يؤدي إلى

---

[1] (Jackson, 1950, pp.35-51).
أجريت الدراسة على عينة تتألف من (110) من الأبناء تتراوح أعمارهم الزمنية من (6- 12) عام بمتوسط قدره (9) أعوام, في مجموعتين تجريبية من (70) ابنا ساء توافقهم منهم (30) من العصابين و(40) من الجانحين ومجموعة ضابطة من (40) ابنا من الأسوياء, بهدف الكشف عن بعض سمات الشخصية عند الأبناء ورعاية الوالدين, واستخدم الباحث في دراسته رسومات تصور العلاقات الأسرية, وطلب إلى المفحوصين حكاية قصة قصيرة عن الرسوم. حول ذلك, أنظر: محمد عبد الحميد زيدان, مصدر سبق ذكره, ص 148.

[2] (Medinnus, G. 1965, pp.592-593).
أجريت الدراسة على عينة تتألف من (60) من الأبناء منهم (30) ابنا جانحا متوسط أعمارهم الزمنية (15) عاما و (30) ابنا سويا, حيث ماثل بين المجموعتين في الجنس والعمر والوضع الاجتماعي والاقتصادي, بهدف الكشف عن العلاقة بين بعض سمات شخصية الأبناء ورعاية الوالدين واستخدم الباحث في دراسته مقياس (رو وسيجلمان 1963) للرعاية الوالدية. نقلا عن: المصدر نفسه, ص 149.

[3] (Schaefer, E. 1965, pp.413-424).
أجريت الدراسة على عينة تتكون من (146) ابنا, في مجموعتين, مجموعة الأبناء الأسوياء وتتكون من (85) ولدا و (80) فتاة تتراوح أعمارهم الزمنية بين (12-14) عاما, ومجموعة الأبناء الجانحين من (81) ولدا من الذكور البيض والسود, بهدف الكشف عن العلاقة بين بعض سمات الشخصية للأبناء ورعاية والديهم, ووضع مقياس للسلوك الوالدي كما يدركه الأبناء من خلال تقاريرهم اللفظية. نقلا عن: المصدر نفسه, ص 149- 150.

شعور شديد بالقلق، وبخاصة عندما يعرف بأنهم سوف يكونون موضع تقويم أو حكم بطريقة ما [1].

وتأكيدا على ما تقدم، ترى أحد الدراسات أن نمط التنشئة الاجتماعية الذي يتميز بسوء معاملة الوالدين لأطفالهما الذين لا يدركون سبباً معقولا لهذه المعاملة، يمكن أن يؤدي إلى فقدان ثقتهم بعدالة آبائهم وسوء علاقتهم بهم [2]. ويرى (حامد عمار)، أحد علماء الاجتماع المصريين المعاصرين أن الطفل لا تتاح له - عموما- الفرصة لكي يبرر خطأه، ونادراً ما يقنع بتحاشي الوقوع في ذات الخطأ مرة أخرى، بل أن عقابه لا يخضع لنظام ثابت محدد، فربما عوقب بشدة على خطأ ما وربما مر الخطأ دون عقاب، ويتوقف ذلك، بطبيعة الحال، على الحالة النفسية لوالديه، أو على شعورهما نحوه في وقت ارتكاب الخطأ، وحتى يتفادى العقاب قدر الإمكان، فأنه يعمد إلى الكذب والمكر والمراوغة، ولهذا فأنه يصبح، فيما بعد، انساناً شكاكا غامضا حذرا في تعامله مع الآخرين [3]. فضلا عن ما تقدم ترى دراسة فلسطينية أن من بين نتائج التوتر وعدم الانسجام بين الفصائل الفلسطينية إضعاف روابط الثقة والتعاون بينها ما يؤدي إلى نشوء وتعميق علاقات مرتبكة غير متوازنة مع الآخر لأنه يتم النظر إليه في العادة إما كامتداد للذات، وإما كنقيض لها، بدلا من النظر إليه كشيء مختلف [4].

وتشير نتائج دراسة أخرى [5] إلى ان الإفراط والتطرف في الشدة والضبط الوالدي يعيق ويعطل محاولات الاستقلال الذاتي عند الأبناء ويجعلهم خجولين جداً وهيابين، وان التقييد والضبط الوالدي الزائد يغرس مشاعر النقص والخجل عند الأبناء، وان مزيجا من الحب والتقبل والاستقلال الذاتي للابن من المحتمل جدا أن يؤدي إلى تنشئة اجتماعية سوية، وان منع الاستقلال الذاتي في سياق من النبذ للابن من المحتمل جدا أن يؤدي إلى عدوان عند الابن مضاد للمجتمع [6].

فضلا عن ما تقدم، يُعتقد أن نمط التنشئة الاجتماعية القائم على اتباع أساليب أو أنماط القسوة والخوف والإيذاء تؤدي إلى الازدواجية بين القول والفعل وإلى الريبة والشك في

---

[1] جواهر عبد المجيد الأشهب، "القلق عند الأطفال"، رسالة المعلم، العدد (4)، المجلد (37)، كانون الأول، 1996، ص 24.

[2] د. محمد عماد الدين إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 192- 193

[3] نقلا عن: د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 89.

[4] باسم الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 56- 57.

[5] (Backer, W& Peterson, D. 1959, pp.107-118)

اجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من (25) أسرة لها أبناء مشكلون تتراوح اعمارهم الزمنية بين (6-12) عام و (25) أسرة لها أبناء أسوياء من العمر نفسه، بهدف الكشف عن العلاقة بين بعض سمات الشخصية للأبناء ورعاية الوالدين، واستخدم الباحثان في دراستهما أسلوب المقابلات، واختبارا للشخصية. حول ذلك أنظر: محمد عبد الحميد زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 148.

[6] Ibid.

نقلا عن المصدر نفسه.

الآخرين, إذ تؤكد بعض الأمثال الشعبية في المجتمعات العربية, والحكم المتداولة بين أفراد المجتمع, الازدواجية في الميل إلى مجاملة الآخرين ومسايرتهم في الوقت نفسه الذي يُكن لهم شعوراً بالحسد والريبة بل وحتى العداء. كما تعكس بعض أدبيات الشعر ظلم ذوي القربى والحذر من الأصدقاء. وهكذا تبدو مسايرة الآخرين ومجاملتهم كما لو كانت غطاء يتم فيه تغطية عدم الثقة بهم والعداوة نحوهم. ويقول (علي زيعور): "إن المجتمع الشديد القساوة يخلق الباعث على الخوف من الآخرين..وتجنبا لذلك الخوف أو تغطية له وردا عليه, وجدنا التظاهر بالأدب والإلحاح على الشكليات في الكلام والزي والسلوك الاجتماعي". وتتخذ ازدواجية المسايرة والعداء أحيانا مظهرا آخر وذلك عندما نستغيب الآخرين ونبرز سلبياتهم في الوقت الذي نجاملهم أثناء حضورهم ونبدي نحوهم ودا مصطنعا ومشاعر كاذبة [1].

وقد يمكن القول بإيجاز أن الازدواجية كسمة شخصية وسلوك بالنتيجة, التي تم دراستها آنفا, ونحن نتابع الأسباب النفسية لقيمة عدم الثقة, منبعها أو أساسها هو نمط التنشئة القائم على القسوة والخوف والإيذاء.

وقد دعمت دراسة أخرى ما تقدم, إذ وجدت أن الإسراف في القسوة والصرامة والشدة مع الطفل, وإنزال العقاب فيه بصورة مستمرة, وصده وزجره, كلما أراد أن يعبر عن نفسه, يؤدي إلى شعور الطفل بالنقص وعدم الثقة في نفسه, وصعوبة تكوين شخصية مستقلة نتيجة منعه من التعبير عن نفسه [2]. إلا أنه يُعتقد أن التنشئة المتشددة والصارمة تهدف في النهاية إلى أهداف ايجابية تتمثل في تنمية استعدادات الطفل للطاعة والرضاء وتحمل المسؤولية والمشاركة الحسية والوجدانية [3]. إلا اننا نميل إلى الأخذ بنمط التنشئة الوسط القائم على الضبط بدل القائم على الإهمال أو التسلط والشدة والقسوة لأنه يحقق تنشئة سوية وايجابية.

فضلا عن ما تقدم, ترى دراسة عربية أن نمط التنشئة الأبوية الذي يفرض على الفرد في مختلف مراحل نموه النفسي والاجتماعي والبيولوجي, نماذج من السلوك والعادات والأفكار تعزز لديه الميل إلى الامتثال والخضوع وتقود بالنتيجة إلى الشك في الآخرين [4]. وفي هذا المجال توصلت أحدى الدراسات المصرية إلى أن نمط التنشئة الاجتماعية السياسية الأبوي خاصة في الأوساط الشعبية المصرية, القائمة على تمركز السلطة بيد الأب وخضوع الصغير للكبير سنا والانثى للذكر واعتماد أسلوب التخويف والتخجيل, يؤدي إلى عدم الثقة والسلطوية, وتشخيص السلطة بدل تأسيسها [5].

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول هذ الموضوع, راجع: محمد عباس نور الدين, مصدر سبق ذكره, ص 83- 85.
[2] د. عبد الرحمن العيسوى, مصدر سبق ذكره, 1984- 1985.
[3] نقلا عن: د. محمد الجوهري وآخرون, الطفل والتنشئة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط1، 1991., ص 149.
[4] محمد عباس نور الدين, مصدر سبق ذكره, ص 55.
[5] د. كمال المنوفي, "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي", مصدر سبق ذكره, ص 76.

فضلا عن ما تقدم, يُعتقد أن التنشئة على التشكيك بالطبيعة من خلال النظرة إليها نظرة شك وارتياب وخوف وكونها مصدر تهديد دائم, تجركها قوى غيبية لا يستطيع فهمها والاطمئنان إليها, وكونها مسكونه ب "الجن والعفاريت والغول". وفي ظل هذا الموقف من الطبيعة والعالم الخارجي بصفة عامة لا تشجع الأسرة الطفل على الاحتكاك بالأشياء وفهمها على حقيقتها, بل تذهب إلى أبعد من ذلك وتصور له التعامل الأشياء بأنه لابد وأن، يكون مؤذيا ومصدر تهديد بشرور متنوعة. ويُنصح الطفل في ظل هذا النمط من التنشئة الاجتماعية, أن يظل ملتصقا بأسرته وقريبا من والديه ولا يغامر بالابتعاد عنهما لأن مثل هذه المغامرة تعرضه لخطر الآخرين. وكلما نشأ الفرد على تفسير عقلاني في فهم الطبيعة تعززت ثقته بنفسه ولا يشعر بالارتباك والخوف والعجز عندما يكون وحيدا في الطبيعة. ويؤدي ضعف الثقة بالنفس والخوف من الطبيعة ومن العالم الخارجي إلى صعوبة اندماج الفرد في المجتمع. ويُعتقد أن نمط التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي يقوم على الحذر من الآخرين وسوء الظن والخوف والتهديد وعدم تبني التفكير السببي والعلمي الذي يفسر الظواهر الطبيعية والقوانين التي تتحكم بها [1]. وتؤدي عدم ثقة الآباء وتصديقهم بأبنائهم عند قول الحقيقة إلى لجوء الأبناء إلى الكذب كي يصدقهم الآباء [2]. كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى تنشئتهم على عدم الثقة. بمعنى آخر أن نمط أو أنماط التنشئة في الأسرة القائمة على عدم الثقة تعزز من قيمة عدم الثقة في الآخرين.

فضلا عن ما تقدم توصلت أحدى الدراسات المصرية إلى سيادة اتجاهات لا سوية في التنشئة الاجتماعية السياسية مثل نمط الحماية الزائدة [3]. ومن المعروف أن الحماية الزائدة تقود إلى عدم الثقة الاجتماعية السياسية. إذ يؤدي نمط الوقاية الشديدة, مثل منع الأطفال من الخروج إلى الشارع نهائياً وبخاصة إذا وجدت في البيت الظروف الملائمة, كوجود حجرة خاصة للعب أو حديقة أو ساحة في المنزل أو غير ذلك, إلى ان يكون الطفل انطوائياً يخشى الاحتكاك بالغير ويفشل في التعامل معهم ولا يحس بالطمأنينة إلا في حضرة أهله وذويه, أما السماح للطفل بالخروج في الشارع دون تقيد أو تحديد قد يؤدي إلى ان يكون الطفل متسلطاً عدوانياً لا يستقر له قرار إلا إذا فرض سلطانه على الغير. أما الاتجاه الوسط فأنه يؤدي إلى خلق شخص مهذباً حساساً لشعور الغير وناجحاً في حياته الاجتماعية (الأسلوب

---

[1] محمد عباس نور الدين, مصدر سبق ذكره, ص 56-57.

[2] د. إبراهيم جميعان, "الكذب عند الأطفال", رسالة المعلم, العدد (4), المجلد (37), كانون الأول, 1996, ص 13, 15.

[3] لقد شملت هذه الدراسة عينة قدرها (965) حالة موزعة على القاهرة, والإسكندرية, والمنوفية, والشرقية والدقهلية, والقليوبية, ودمياط, وكفر الشيخ, والإسماعيلية, والبحيرة, والجيزة, وبني سويف, والمنيا, وأسيوط, وسوهاج, وقنا, وأسوان, ومحافظة الجنوب (الواحات). حول ذلك, راجع: نجيب اسكندر إبراهيم ود. محمد عماد الدين إسماعيل, "الاتجاهات الوالدية في تنشئة الطفل", في: د. لويس كامل مليكه, مصدر سبق ذكره, ص 93-95. (اقتباس ملخص من: محمد عماد الدين إسماعيل, ونجيب اسكندر إبراهيم ورشدي فام منصور, كيف نربي أطفالنا", دار النهضة العربية, القاهرة, 1967).

الوسط يسمحوا للطفل في سن معين ومواعيد خروج معينة وعدم الاختلاط بأي كان وتحديد نوع اللعب) [1].

وأكدت دراسة ثانية صحة ما تقدم، فقد وجدت ان التدليل والحماية الزائدة من المحتمل ان تؤدي إلى عدم الثقة أيضا، إذ يؤدي نمط التدليل، الذي تقوم فيه الأسرة بالاستجابة لجميع مطالب الطفل مهما كانت شاذة أو غريبة وحتى لو تكبدت المصاعب والديون لتحقيق هذه المطالب، ويؤدي نمط الحماية الزائدة، كما في خوف الأسرة الزائد على الطفل الذي يدفعها إلى منعه من اللعب مع أقرانه خوفاً من أن يتعرض لسوء، إلى جعل الفرد عاجزاً عن مواجهة المشاكل وغير قادر على تحمل المسؤولية وإلقاء اللوم على الغير عند وقوع الأخطاء [2]. وأكدت دراسة ثالثة ما تقدم، إذ وجدت أن من بين أسباب وجود نسبة أعلى من عدم الثقة السياسية بين الطلاب البلجيكيين والفرنسيين مقارنة بنظرائهم الهولنديين، يعود إلى ان الثقافتين البلجيكية والفرنسية تؤكدان على وضع حماية مفرطة من قبل الوالدين على أبنائهم بنسبة تزيد على ما تؤكده الثقافة الهولندية [3]. إن التنشئة على حماية مفرطة إنما تجعل الطفل يتوقع بان العالم الخارجي هو مصدر تهديد. هكذا "عندما يجرب الفرد حماية مفرطة من قبل الوالدين، فان الانتقال من حماية حميمة في البيت إلى عالم طليق كبير... يدفع الفرد إلى رؤية هذا العالم على انه مخيف ومغلق" [4].

وتوصلت دراسة أخرى إلى أن الحماية الزائدة، التي تعكس الحرص الزائد على الطفل، مثل الحماية الأمنية الزائدة التي تتبدى في عدد من الممارسات مثل نوم الطفل مع امه في الغرفة ذاتها لعدة سنوات وعمل الأم على ملاطفته بشكل زائد ومراقبته باستمرار ومنعه من المجازفة أو العمل بشكل مستقل وإبداء اهتماما شديدا بصحبته واكثار من الملابس التي يرتديها بشكل مفرط كما تطلق العنان لكل نزوة من نزواته محاولة إطالة طفولته. فضلا عن ما تقدم توصلت الدراسة ذاتها إلى أن تناوب الأم بين حالة التسلط على طفلها والخضوع له، يؤدي إلى ظهور المشكلات الانفعالية، والبلاهة أحياناً، واكتساب السلوك الخوفي إذا أحبط السلوك الاستكشافي او التجريبي او الاستدلالي لديه [5].

فضلا عن ما تقدم، تشير بعض الدراسات إلى نمط التنشئة الاجتماعية القائم على اساس النبذ يقود إلى عدم الثقة الاجتماعية. إذ يؤدي النبذ، الذي يأخذ أشكال متعددة مثل

---

[1] د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 166- 168

[2] كافية رمضان، 1990، نقلا عن: د. سعود محمد العتيبي، نمط التنشئة السياسية داخل الأسرة السعودية: دراسة ميدانية لطلاب وطالبات السنة الأولى بجامعة الملك عبد العزيز، التعاون، المجلد (12)، العدد (46)، سبتمبر (أيلول)، 1997. ، ص 21.

Frank A. Pinner, " Parental Overprotection & Political Distrust," The Annals, 361, September, 1965, PP. 58-70. Cited by: Dean Jaros, Socialization to Politics, London, Thomas Nelson & Sons Ltd., 1973, p.92.

[4] Ibid., p.60. Cited by: Ibid, p.92.

[5] (هربرت، 1981)، نقلا عن: صفية محمود يوسف جبالي، مصدر سبق ذكره، ص 5.

القسوة والإهمال الجسدي والشكل الانفعالي المتمثل باعتقاد الطفل انه سبب عدم سعادة والدية أو اعتقاده انه شيء لا قيمة له, إلى عدم الثقة الاجتماعية ويقابل إلنبذ طريقة مناقضة هي تقبل الأطفال, إذ يؤدي عدم إشباع هذه الحاجة دائما إلى فقدان الأمن, فالطفل بحاجة لان يكون مقبولا مرغوبا من الوالدين والآخرين مقبولا كما هو لذاته بصرف النظر عن جنسه ولدا أو بنتا وبصرف النظر عن لونه وشكله [1]. ان صورة كل طفل عن نفسه مستمدة من صورته عند غيره من حوله مثل أمه وأبيه وإخوته. ان نبذ الطفل قد يكون إهماله أو مقاطعته أو كراهيته أو الإسراف في تهديده ومقاطعته أو السخرية منه, مثل هذا النبذ يؤدي إلى فقدان الطفل للشعور بالأمن وينمي فيه روح العدوان والرغبة في الانتقام والحقد والقلق وغالبا ما يكون الطفل المنبوذ متلهفا إلى العطف مفرطا في لفت أنظار الناس إليه, مما يجعل الناس يضيقون به ذرعا. ومن جهة ثانية, فأن تقبل الوالدين للطفل يؤدي إلى النمو السليم. والتقبل محبة أصلية لا تترجم إلى صياح وتلهف وقلق وتعاسة وإنما تهيئ الظروف الملائمة للطفل لكي ينمو وحسب قدرته وتوجهه بحنان واحترام. وقد أكد بعض الباحثين ذلك بمقارنة مجموعتين من الأطفال احدهما تتمتع بقبول الوالدين والأخرى تعاني من إهمال الوالدين ونبذهم. وقد وجد ان المجموعة الأولى كانت أكثر ثقة بأنفسهم وأكثر استقرارا وأميل إلى المودة وتكوين علاقات اجتماعية طيبة من المجموعة الثانية [2]. فكلما شعر الفرد بتقبل المجتمع زادت ثقته [3].

وتوصلت بعض الدراسات إلى أن التنشئة على الاستقلال يعزز من الثقة الاجتماعية والعكس هو الصحيح. يرادف مفهوم الاستقلال الاعتماد على النفس أو الحاجة إلى الحرية, وحاجة الطفل إلى الاستقلال متمشية مع نموه ومطالب تطوره الجسمي والعقلي والوجداني. فهو بحاجة إلى الحرية والكلام والجري والتسلق والحفر والهدم والبناء واللعب بكل مظاهره وأشكاله, وأثناء اللعب مع الناس يكتسب الاعتماد على النفس والثقة ويزداد أمنا واطمئنانا إلى العالم الذي يعيش فيه. ومن الأمور المترتبة على ضبط الاستقلال في حرية الطفل ان الطفل يفقد الشعور بالأمن إذا قيد استقلاله وسلبت حريته, وكذلك تفقده شعوره بالأمن إذا أعطي الاستقلال بلا حدود, لأن معنى ذلك تنازل الكبار عن سلطانهم عليه تنازلا تاما. وبذلك يشعر الطفل بالقلق والضياع فهو يحتاج في نموه ونشاطه إلى سلطة ضابطة تشعره بالرقابة والإرشاد وترسم له الحدود [4].

---

[1] المصدر نفسه, ص 4.

[2] (زياب, 1980), نقلا عن: المصدر نفسه, ص 4- 5.

[3] (Rotter, 1970).

نقلا عن: عبد القادر يونس ملحم, مصدر سبق ذكره, ص 52.

[4] صفية محمود يوسف جبالي, مصدر سبق ذكره, ص 6.

وفي محاولة أخرى للبحث عن أسباب الشك في الذات والآخرين توصلت دراسة مصرية إلى: أن من بين الآثار السلبية للفطام المفاجيء هو الشك في الذات والآخرين والقلق وانعدام الأمن والاطمئنان والخوف من الفقدان والحرمان والهجر والعصابية. أما الفطام في الوقت المحدد فيؤدي إلى الاستقرار النفسي والانطلاق في التعبير والهدوء، والرغبة في البذل والإعطاء دون شك أو ريبة. وفي الوقت الذي يرى فيه أن الفطام المفاجيء هو الذي يسبب هذه النتائج قبل سنتين فأن هناك من يرى ان الفطام المتأخر (بعد سنتين) هو الذي يسبب هذه الأعراض بقدر ما يسبب الإحباط [1]. وفي هذا المجال، توصلت دراسة عربية إلى أن معظم الأمهات عينة الدراسة يقمن بعملية الفطام بشكل مفاجئ وبطريقة مؤلمة، كوضع مادة مرة (صبار) على الثدي، مما قد يؤدي إلى خلق ألم مُلح مستديم للطفل لا نهاية له والأمل في زواله، تبقى آثاره في شخصيته وسلوكه فيما بعد. كذلك فأن المميزات التي تقترن بحالات الألم التي يعانيها الطفل في أثناء الجوع تصبح مثيرة للخوف فيما بعد بالنسبة له. فعلى أساس الأساليب التي يعامل بها الطفل من حيث حصوله على الطعام إذن يتوقف تنظيم شخصيته إلى حد كبير. كذلك إذا ما أحس الطفل بآلام الجوع وهو وحيد مثلاً أو في مكان مظلم أو في مكان ساكن، فقد يتعلم الخوف من الوحدة ومن الظلام ومن السكون ومن غياب الأم والأب، وإذا أستمر هذا النوع من الخوف في حياة الكبير فقد يخلق منه شخصاً هياباً من الوحدة ميالاً بشكل جبري وباستمرار إلى الوجود مع الناس. وإذا ضرب الطفل عند إصراره على تناوله الثدي فيخلق ذلك عنده صراعاً بين الرغبة في الحصول على الطعام وبين الخوف من العقاب الذي سيلحق به، وقد يكون هذا النوع من الصراع أساساً لموقف صراعي عام فيما بعد بالنسبة للعلاقات العاطفية. فعلاقة الطفل العاطفية بالأم في هذه الحالة تصبح علاقة ثنائية. فهو يحبها لأنه حصل منها على خبرات مريحة بملء معدته الفارغة مما يزيل عنه آلام الجوع وهو في الوقت نفسه يكرهها ويخشاها لتكرر رفضها له وقد يصبح هذا اتجاها عاماً فيما بعد، فيصبح الشخص متردداً في تكوين علاقات عاطفية مع الآخرين، خائفاً من إنكار الآخرين له ورفضهم إياه، فيقع بذلك في صراع بين الرغبة في تكوين علاقات عاطفية وبين الخوف من هذه العلاقات [2].

وعلى صعيد تأثير القيم في قيمة الثقة الاجتماعية، توصل بعض علماء الاجتماع، الذين بحثوا في مواقف الصراع عند الأفراد، إلى سيادة الاتجاه التنافسي (Competitive) أكثر من التعاوني (Cooperative) بين الأفراد عند مسعاهم لتحقيق منفعتهم الشخصية. إذ يلجأ الأفراد في هذا الصراع إلى العمل التنافسي مع الآخرين، أكثر من اهتمامهم بالمنفعة الجماعية، من خلال التنسيق والتعاون مع الآخرين [3]. ويرى بعض الباحثين [1] ان استمرار

---

[1] د. محمد عماد الدين وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص 159- 162.

[2] المصدر نفسه, ص 153- 163.

[3] (Roter, et al, 1972).

السلوك التنافسي في مثل هذه المواقف هو سلوك دفاعي عن الذات يقوم به أحد اللاعبين وعندما يستغل الطرف الآخر ثقته به، فيحصل على الإثابة أو المنفعة الفردية، ويترتب على ذلك ان لا يستمر سلوك الثقة، وتكون النتيجة، ان يتغلب السلوك التنافسي على السلوك التعاوني بين الطرفين المشتركين في اللعبة [2].

وفي هذا المجال توصلت دراسة جرت في مجتمعات الخليج العربية إلى قلة اهتمام الشباب بالأمور الوطنية ذات المصلحة العامة التي تشير في الوقت نفسه، إلى عدم وجود عمل جماعي طوعي موحد والاكتفاء بالعلاقة الفردية الشخصية المحدودة، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن المستجوبين ركزوا على مسألة تحقيق أحلامهم الذاتية حيث أكدوا على اختيار النجاح والسعادة [3]. كما وجدت الدراسة ذاتها بأن غالبية الشباب والشابات يسيئون استعمال دخلهم بصرفه على الملابس والمجلات والترفيه والسلوك المظهري الذي يتجه اتجاه بعيداً عن التزام الفرد بالمواطنة التي تتطلب تكاتفا اجتماعيا للمصلحة العامة المشتركة [4]. ولكن من ناحية أخرى توصلت الدراسة نفسها، حين أجاب 91,1٪ من المبحوثين أجابوا بالموافقة على تعلم لغة قوم آخرين لمصلحتهم وللمصلحة العامة مقابل معارضة 5,2٪ وامتناع 3,7٪ عن الإجابة، مما يشير إلى وجود رغبة في التعاون من أجل المصلحة العامة، وبالرغم من أن الدراسة نفسها ترى انه من المحتمل ان تكون النتائج الأخيرة التي توصلت إليها من باب التمني [5] إلا السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: إلا يُعد الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي تشهده معظم مجتمعات الدراسة دليلاً على وجود نوع من التعاون بين الأفراد والجماعات الذي عزز بالنتيجة من قيمة الثقة الاجتماعية؟.

فضلا عن ما تقدم، توصلت الدراسة نفسها إلى أن السلوك التعاوني الذي تكون نتيجته المنفعة الجماعية يعزز من وسائل الاتصال بين الناس مما يعزز من ثقة الفرد بالآخرين عكس السلوك الفردي الذي يترتب عليه المنفعة الفردية [6]. وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن غياب التفاعل بين الطلبة نتيجة غياب الجمعيات الطلابية التي توفر مثل هذا التفاعل بين الطلبة وبين المجتمع أدى إلى غياب التعارف والألفة بين الطلبة وبالتالي أضعاف ثقة الطلبة بالآخرين

نقلا عن: المصدر نفسه, ص 41- 42.

[1] (Braver & Banet, 1978).

نقلا عن: المصدر نفسه, ص 41- 42.

[2] المصدر نفسه, ص 41- 42.

[3] فيصل السالم, مصدر سبق ذكره, ص 114.

[4] وذلك عندما سؤل المستجوبين عن ما الذي يحلموا ان يحققوه دائما؟ لقد خير المستجوبون بين تسعة خيارات وطلب منهم ان يختاروا اثنين فقط من التسعة. هذه الخيارات هي: إنني أحلم دائما بالنجاح, بالغنى, بالسعادة, بالزواج, بتحرير فلسطين, أن أكون فدائياً, أن أساهم في نهضة وطني, ان أدافع عن الوطن العربي, أخيرا أنني احلم بتحقيق أشياء أخرى. حول ذلك راجع: المصدر السابق, ص 113- 114.

[5] المصدر نفسه, ص 116.

[6] المصدر نفسه, ص 43.

وبالمجتمع من حولهم [1]. وفي هذا المجال، توصلت دراسة أخرى على أن عرض الأفراد لمشكلاتهم وحرصهم على الاسترشاد برأي الجماعة يبعث في أفراد الجماعة شعورا بأنهم مصدر ثقة وقوة وأن لآرائهم قيمتها في حل المشكلة المعروضة، وهذا الشعور يزيد من ثقة الأفراد بأنفسهم ويدفعهم إلى بذل غاية جهدهم للاشتراك في حل المشكلة. وهذا الحماس من جانب الجماعة يعطي صاحب المشكلة شعورا بأنه موضع اهتمام وتقدير من الجماعة. هذا التفاعل بين كل فرد من أفراد الجماعة والجماعة ككوحدة يزيد من الارتباط بين الأفراد، ويجعلهم يشعرون أن الجماعة تؤدي لهم وظيفة أساسية [2].

وعلى صعيد تأثير قيمة التفرقة بين الجنسين في الثقة الاجتماعية السياسية خلصت دراسة عربية أخرى إلى أنه يمكن إرجاع احد أسباب عدم الثقة بين الفتاة والفتى في المجتمع الجزائري والمجتمعات العربية الأخرى إلى التقاليد الاجتماعية التي ترفض الصداقة بين الفتاة والفتى، على سبيل المثال، بدون علاقة زواج، فالثقة منعدمة في الشخص الغريب [3]. وتدعم دراسة أردنية ما تقدم إذ وجدت أن البنات أقل ثقة بالشباب كون ان ثقافة المجتمع توجه الفتاة إلى التمسك بقيم المحافظة على السمعة والمكانة، مما يجعلها أكثر حرصا وحذرا من الشاب، في علاقاتها مع الآخرين [4].

من ناحية أخرى تؤدي هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية هي الأخرى دورها في التنشئة على قيمة الثقة الاجتماعية أو نقيضها. وفي هذا المجال، ترى أحدى الدراسات أن طبيعة التنشئة البيئية منذ الطفولة تكمن وراء سيطرة قيمة الشك على عينة دراستها [5]. وتأكيدا على ما تقدم، وجد ان أسباب عدم الثقة والشك في ايطاليا هو التنشئة الاجتماعية في العائلة التي تعلم أطفالها مبكرا على عدم الثقة في الآخرين، خصوصا عدم الثقة من الذين ليسوا من العائلة وجماعة النظراء. ويبدو ان الإيطاليين يخشون من أن يستعمل الآخرين العلاقات الشخصية ضد بعضهم البعض، لذلك فهم يرون من الأفضل أن لا يتحدثوا مع الآخرين في مواضيع عديدة... [6]. وترى دراسة مصرية أن التنشئة العائلية مسؤولة، بدرجة كبيرة، عما اكتنف العلاقات بين الفلاحين من شك وغموض [7]. هذا وتؤدي العائلة، وكقاعدة عامة، في البلدان العربية دوراً غير مباشر في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية، إذ بتأثير أساليبها التربوية ومعاييرها في الثواب والعقاب ونمط السلطة فيها وأسلوبها في اتخاذ القرار تتكون

---

[1] المصدر نفسه، ص 85.

[2] د. صفاء الأعسر، "دور المناقشة الجماعية في تخفيض مستوى القلق: دراسة تجريبية"، في: د. لويس كامل مليكه، مصدر سبق ذكره، ص 290.

[3] عقاب نصيرة، التنشئة الاجتماعية وأثرها في السلوك والممارسات الاجتماعية للفتيات، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1994- 1995، ص 129.

[4] عبد القادر يونس ملحم، مصدر سبق ذكره، ص 80- 81.

[5] محمد خير علي مامسر، مصدر سبق ذكره، ص 189- 191.

[6] Walter A. Rosenbaum, op.cit, pp.97-98.

[7] Hamid Ammar, op.cit., pp.138-139.

نقلا عن: د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 89.

لدى الفرد، مجموعة من الاستعدادات والتصورات تؤثر على اتجاهاته وسلوكه الاجتماعي السياسي، "فعلى أساس النمط التربوي السائد في الأسرة المصرية خاصة في الأوساط الشعبية، وهو نمط أبوي يجعل للأب كل السلطة ويؤكد خضوع الصغير للاكبر سنا والانثى للذكر ويعتمد أسلوب التخويف والتخجيل يرتب حامد عمار و(ليونارد بايندر) وآخرون، عدة نتائج لها دلالتها بالنسبة للثقافة السياسية المصرية منها: اعتقاد المصري ان المجتمع الفاضل هو الذي تحكمه القيم التي لقنتها له الأسرة، واتجاه صاحب السلطة على أي مستوى من المستويات إلى تقمص دور الأب، والنظر إلى السلطة، على أنها ترتبط بالشخص أكثر من ارتباطها بالوظيفة، أو الجنوح نحو التسلط والشك والتأكيد على مفهوم العيب" [1]. فضلا عن ما تقدم، يرى أكثر من دارس، أن التنشئة العائلية في المجتمع المغربي، تقوم على الشك والكذب والمراوغة والتآمر والنظر إلى السلطة على أنها أداة ارغام وقهر وعدم الثقة فيها [2].

ويحصل أن يعزز التعليم التنشئة في الأسرة القائمة على الخوف والحذر والتهديد، فقد توصلت أحدى الدراسات إلى التعليم القائم في الغالب على أساس التلقين، يتم هو الأخر في جو من التهديد والخوف والقمع. وبذلك يكرس التعليم الموقف اللاعقلاني من الطبيعة الذي غرسته التنشئة السلطوية في شخصية الطفل منذ السنوات الأولى من طفولته [3]. وتأكيدا على ما تقدم، وجد أن الطلاب قد يكسبوا أسلوب الشك والقلق وعدم الثقة من أساتذتهم في الجامعة نتيجة أتباع الأساتذة أسلوب التدريس التقليدية التي يمارسونها، تلك الأساليب التي تعيق حرية التفكير والمناقشة، وتحول دون نموه القدرة على التفكير المبدع عند الطلبة، وتقود إلى ضعف إنتاجية التدريس [4]. وتوصلت دراسة أخرى إلى أن أحد أسباب ضعف الثقة بالنفس لدى الطلاب المبحوثين في الجامعة يعود إلى أساليب التعامل التي تسود العلاقات بين الطلبة وبين كل من الأساتذة والعاملين في الأجهزة الإدارية في الجامعة، فهذه الأساليب تفتقر إلى الموضوعية والتقبل والدعم أو التعزيز وتثير عند الطلبة مشاعر القلق والإحباط. ان الحقيقة الأساسية التي أشارت إليها هذه الدراسة هي ان الخبرة الجامعية التي يتعرض لها طلبة الجامعة الأردنية إثناء دراستهم فيها، لا تسهم في تنمية مستوى الثقة عندهم [5]. وتأكيدا على ما تقدم تشير بعض الدراسات [6] إلى أن خبرات القلق والإحباط تضعف من قيمة الهدف أو التعزيز الذي يسعى الفرد إلى تحقيقه في موقف معين، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى توقعاته، وان ثمة ارتباطا بين مستوى التكيف ومستوى توقعات الثقة بالأخرين، عند طلبة

---

[1] د. كمال المنوفي،"الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، مصدر سبق ذكره، ص 76.
[2] المصدر نفسه، ص 76- 77.
[3] محمد عباس نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص 57- 58.
[4] (الحديدي، 1984) نقلا عن: عبد القادر يونس ملحم، مصدر سبق ذكره، ص 84.
[5] (مامسر 1971)، و(الحديدي 1984). نقلا عن: المصدر نفسه، ص 77، 81.
[6] (Rotter, et al, 1972)
أنظر كذلك: مامسر 1971، والحديدي 1984. نقلا عن: المصدر نفسه، ص 81.

الجامعة [1] بمعنى ان انخفاض مستوى الثقة عن طلبة الجامعة يعود إلى سوء التكيف الذي يحصل عليه الفرد في الجامعة أو أن يكون للجامعة أثر ظاهر في تحسين ثقتهم بالآخرين [2]. هذا على الرغم من وعي وسعي بعض هيئات التنشئة الاجتماعية والمسؤولين، كما تسعى الجامعة الأردنية، إلى تنمية شخصية الطالب كفرد يتفاعل في مجتمعه، سعيا لتحقيق أهداف هذا المجتمع عن طريق توفير قدر كاف من الثقة والتعاون بين أفراد المجتمع، لذلك فان خطط التنمية في المجتمع الأردني، لا تتوقف على قيام الدولة بتوفير الإمكانات المالية والفنية والإدارية والاقتصادية فحسب، بل تتوقف أيضا على تطوير العلاقات الاجتماعية القائمة بين أفراد هذا المجتمع بما فيها الثقة الاجتماعية [3].

وتوصلت دراسة شملت الكويت ومصر إلى أن المدرسة في البلدين تنشأ الطفل على الثقة بالحكومة وتبني اتجاهات ايجابية حيالها. فوفقا لهذا النوع من التنشئة ينشأ الطلبة على الثقة في الحكومة كونها تعمل دوماً لمصلحة أبناء المجتمع، تتعهدهم بالرعاية من المهد إلى اللحد، وأن القائمين على أمر الناس ابتداء بالحاكم وانتهاء بأصغر موظف نموذج للنزاهة والطهارة والإخلاص والتفاني في سبيل المصلحة العامة [4]. ولكن يحصل أن تؤدي طبيعة الأنظمة السياسية كهيئات تنشئة مهمة، التي لا تستجيب لتوقعات الشباب وتشعرهم بإنهم فئة بعيدة كل البعد عن صنع القرارات التي تخص حاضرهم ومستقبلهم ومستقبل أمتهم، إلى عدم الثقة بها [5]. وقد أدى فساد المرافق الحكومية الموجودة بالقرية المصرية، على سبيل المثال، إلى فقدان الفلاحين ثقتهم فيها وإلى عدم تحمسهم لما تود تنفيذه من برامج إنمائية [6]، وربما عزز من هذا الشك والغموض ما عاشوه الفلاحين من فقر وبؤس نتيجة الاستغلال المطلق والاستبداد من جانب جهاز الدولة [7]. ويُعتقد أيضا أن التوقعات العالية والكبيرة من المسؤولين في المجتمع السياسي الفلسطيني، كمثال آخر هي أحد أسباب عدم الثقة الاجتماعية [8]. لهذا يُعد عنصر الثقة او الشك في الحكومة واحدا من عناصر الثقافة السياسية لأي مجتمع، ويتوقف مدى ثقة الأفراد أو شكهم في الحكومة طبيعة سلوكها حيالهم، فإذا اهتمت برفاهيتهم وحل مشكلاتهم، فمن المتوقع أن يثقوا فيها، وبالعكس، إذا لم تبال بمصالحهم، أو دابت على استغلالهم والبطش بهم، فقدوا ثقتهم فيها [9].

---

[1] (Rotter 1970).

نقلا عن: المصدر نفسه، ص 79.

[2] مامسر 1971، والحديدي 1984. نقلا عن: المصدر نفسه، ص 77.

[3] المصدر السابق، ص 81- 84.

[4] كمال المنوفي، "التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت: تحليل مضمون المقررات الدراسية، 1988، ص 38. نقلا عن: محمود حسن إسماعيل، مصدر سبق ذكره، 1991، ص 141.

[5] محمد خير علي مامسر، مصدر سبق ذكره، ص 189- 191.

[6] كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 280- 281.

[7] المصدر نفسه، ص 89، 96.

[8] باسم الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 94.

[9] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 29.

وقد يكون لتضارب مناهج التنشئة في الأسرة الواحدة أحد أسباب عدم الثقة. فقد جدت احدى الدراسات بأن الطلبة الذين ينتمي آباؤهم إلى دين واحد كانوا أكثر ثقة ممن ينتمي آباؤهم إلى دينيين مختلفين [1].

ويُعتقد أن الثقة تتناقص لبعض الناس بمرور الوقت. فقد وجد أن مواقف الحياة الجامعية جديدة على طلبة السنة الأولى. لهذا يرجح ان يكون مستوى الثقة لديهم أعلى منه عند الطلبة الذين خبروا هذه المواقف لسنوات أكثر أو مضى عليهم مدى أطول في دراستهم في الجامعة. ذلك لأن هذه المواقف الجديدة أو الغامضة. تتضح معالمها لدى الطلبة. مع مرور السنوات. ومن المرجح ان يواجهوا خبرات محيطة. وان لا يجدوا دائما تعزيزات في بعض مواقف الحياة الجامعية. مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الثقة عند الطلبة. بتقدمهم في سنوات الدراسة في الجامعة [2].

ويحصل أن تعمم عدم الثقة من مجال إلى آخر فقد توصلت احدى الدراسات أن تنشئة الطفل على الخوف من الطبيعة من المحتمل جدا أن ينسحب على موقفه من الآخرين من غير افراد أسرته. إنهم- كالطبيعة- غرباء ومصدر خوف وتهديد [3]. وفي الوقت الذي يطلب فيه من الطفل والفرد بصفة عامة. أن ينافق الآخرين ويتودد إليهم بحجة المراعاة والمسايرة. يطلب منه أيضا أن يسيء الظن بهم ويكون حذراً في التعامل معهم. فالصورة عن المجتمع التي تنقل للفرد عبر مختلف مراحل نموه الاجتماعي تعتبر المجتمع بأنه عالم الصراع والتنافس والمصالح والخداع والنفاق. الأمر الذي يتطلب من الفرد أن لا يثق في ما يرى أو يسمع. وأن يكون حذرا وإلا أصابته سهام الآخرين... [4].

ويحصل أن تكتسب الثقة من عدمها عن طريق التقليد أو المحاكاة. فقد كشفت دراسة عن وجود اثر ذي دلالة لمحاكاة الأبناء لسلوك الوالدين المتعلق بالثقة. فقد وجد أن آباء الطلبة ذوي الدرجات العالية من الثقة. أكثر ثقة في تعاملهم مع أطفالهم. وأكثر جدارة بالثقة. واكثر وثوقا بالغرباء. كما انهم علموا أبناءهم الثقة والجدارة بالثقة بصورة مباشرة عن طريق التنشئة الاجتماعية. وترى هذه الدراسة أن التنشئة القائمة على محاكاة أو تقليد النموذج (النمذجة) المتمثل في شخص الوالد الذي يثق في الناس أدى إلى تنشئة أولادهم على الثقة في الناس. ولهذا يعتقد أن يكون أحد أسباب ضعف الثقة الاجتماعية ناتجا عن مشكلات التكيف [5].

يُخلص من كل ما تقدم على صعيد التفسيرات الاجتماعية لقيمة الثقة الاجتماعية. إلى أن للعوامل الاجتماعية مثل أنماط التنشئة الاجتماعية السياسية السوية

---

[1] عبد القادر يونس ملحم, مصدر سبق ذكره, ص 52- 53.
[2] المصدر نفسه, ص 36.
[3] محمد عباس نور الدين, مصدر سبق ذكره, ص 58.
[4] المصدر السابق, ص 59.
[5] عبد القادر يونس ملحم, مصدر سبق ذكره, ص 49.

وغير السوية أو الايجابية وغير الإيجابية تأثيرا على تكوين السمات الشخصية للفرد والجماعة كما في تكوينها للشخصية السوية التي تتميز بالثقة الاجتماعية وتكوينها أيضا للشخصية غير السوية مثل الشخصيتين الجانحة والعصابية اللتان تتميزا بعدم الثقة الاجتماعية, وأن أنماط التنشئة الاجتماعية القائمة على النبذ والعقاب والتحكم والأكثر إهمالا وتجاهلا واقل محبة ومنحا للاستقلال الذاتي المتطرف والمتساهل جدا, والقائمة على النقد الزائد, والإفراط والتطرف في الشدة والضبط الوالدي, والقسوة والخوف والإيذاء, والإسراف في الصرامة والشدة, والإهمال والتراخي في مرحلة الطفولة وبالتشدد والصرامة في المرحلة التالية, والتخويف والعقاب البدني والشك في الأبناء والحماية الزائدة والتدليل, والاستقلال المطلق غير المقيد, والفطام المفاجئ تقود إلى عدم الثقة الاجتماعية السياسية.

وخلصت الدراسة أيضا إلى وجود تأثير للقيم الاجتماعية السلبية على قيمة الثقة الاجتماعية, فالميل إلى التنافس والبحث عن المنفعة الشخصية والاستغلال أكثر من الميل إلى التعاون والبحث عن المنفعة الجماعية و غياب النشاطات الجماعية, والتفرقة بين الجنسين لصالح الذكر كلها تعزز من عدم الثقة الاجتماعية السياسية, وتؤثر هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية مثل الأسرة والمدرسة والجامعة والنظام السياسي هي الأخرى في قيمة الثقة الاجتماعية من خلال التنشئة على قيمة الثقة أو نقيضها أو القليل من الأولى والثانية, بسبب أسلوبها القائم على الأنماط غير السوية في التنشئة كما في تقليد نماذج عدم الثقة من سلوك الأساتذة وقصور المناهج, ويُعد أيضا فقدان الشباب المثقف الأمل في العمل والخوف من المستقبل, وفساد الحكومة والفقر واستبداد الحكم, وتضارب مناهج وأهداف التنشئة في الأسرة الواحدة, ودور التجارب والخبرات الشخصية التي تساعد على فهم الواقع أكثر وتعميم عدم الثقة, وتقليد سلوك الشك من بين الأسباب التي أدت إلى عدم الثقة.

وخلصت الدراسة أيضا إلى ان الأنماط غير السوية في التنشئة تؤدي إلى, فضلا عن عدم الثقة الاجتماعية والشك والغموض والحذر والكتمان وعدم الثقة بين الرجل والمرأة إلى بعض السلوكيات مثل الكذب والمكر والمراوغة, وعدم التعاون, والخجل والخشية, والشعور بالنقص, والعدوانية, والازدواجية بين القول والفعل والامتثال والخضوع, والعجز عن مواجهة المشاكل وعدم القدرة على تحمل المسؤولية وإلقاء اللوم على الغير عند وقوع الأخطاء, والرغبة في الانتقام والحقد والقلق, وتلهف المنبوذ إلى العطف والإفراط في لفت أنظار الناس إليه, والقلق وانعدام الأمن, والقلق وانعدام الأمن والاطمئنان والخوف من الفقدان ومن الحرمان ومن الهجر والعصابية والخوف من تكوين علاقات اجتماعية وعاطفية, وقلة اهتمام الشباب بالأمور الوطنية ذات المصلحة العامة والاكتفاء بدلا من ذلك بالعلاقة الفردية الشخصية المحدودة. في حين تؤدي أنماط التنشئة السوية القائمة على الحب والتقبل والاستقلال الذاتي للابن, أي الاعتماد على النفس, إلى, فضلا عن الثقة الاجتماعية السياسية, الميل إلى الاستقرار وإقامة

علاقات طيبة مع الناس والمودة، والاستقرار النفسي والانطلاق في التعبير والهدوء، والرغبة في البذل والإعطاء دون شك أو ريبة. والتعاون والنشاط الجمعي وتعزيز الاتصال بين الناس، والثقة بين الرجل والمرأة.

وخُلص أيضا إلى شيوع بعض الأنماط غير السوية في المجتمع المصري، وخصوصا في المجتمع الريفي، ومجتمعات الخليج العربية والمجتمع الجزائري، والمغربي، والفلسطيني، والأردني، والعراقي، عموما، كما تشيع مثل بعض من هذه الأنماط غير السوية، كعدم الثقة الاجتماعية في ايطاليا أكثر من أمريكا وبريطانيا وفرنسا والمكسيك، وفي فرنسا وبلجيكا أكثر من هولندا.

ما يمكن ان يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب: أن عدم الثقة الاجتماعية من المحتمل جدا أن تعزى إلى أسباب وتفسيرات نفسية كالازدواجية، وسمات الشخصية السلبية وتجارب الخوف والخوف من المستقبل، وأسباب اجتماعية مثل الأنماط السلبية أو غير السوية للتنشئة الاجتماعية السياسية، وسيادة قيم اجتماعية سلبية مثل الأنانية، وعدم الثقة الاجتماعية، والتفرقة بين الجنسين، ودور هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية، وفساد الحكومة والفقر واستبداد الحكم، وتضارب مناهج وأهداف التنشئة في الأسرة الواحدة، وعامل الزمن والخبرات الشخصية، وتعميم عدم الثقة، وتقليد سلوك الشك تُعد من بين الأسباب التي أدت إلى عدم الثقة.

ما يمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المبحث، ان قيمة الثقة الاجتماعية تعني مجموع المدركات والمشاعر والأحكام والمواقف الاجتماعية التي يحملها الأفراد والجماعات من العالم الذي نعيش فيه من حيث إمكانية أو عدم إمكانية الاعتماد والوثوق في الأفراد والجماعات الآخرين والمؤسسات غير الرسمية والرسمية والبيئة الخارجية من حولهم للقيام بدورها المفترض، ومن المحتمل جداً أن تترجم هذه المدركات والمشاعر والأحكام والمواقف الاجتماعية إلى سياسية بحيث يمكن أن تقود، من بين ما تقود إليه، إلى الثقة السياسية أو ضعفها أو عدمها، وان عدم الثقة الاجتماعية من المحتمل جدا أن تعزى إلى أسباب وتفسيرات نفسية كالازدواجية، وسمات الشخصية السلبية وتجارب الخوف والخوف من المستقبل، وأسباب اجتماعية مثل الأنماط السلبية أو غير السوية للتنشئة الاجتماعية السياسية، وسيادة قيم اجتماعية سلبية مثل الأنانية، وعدم الثقة الاجتماعية، والتفرقة بين الجنسين، ودور هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية، وفساد الحكومة والفقر واستبداد الحكم، وتضارب مناهج وأهداف التنشئة في الأسرة الواحدة، وعامل الزمن والخبرات الشخصية، وتعميم عدم الثقة، وتقليد سلوك الشك تُعد من بين الأسباب التي أدت إلى عدم الثقة. ولكن يبقى ضرورة الإجابة على بعض الأسئلة التي طرحت آنفا: ما هو وضع هذه القيمة في المجتمعات العربية؟ وما هي

ابعادها السياسية؟ تتطلب الإجابة على ذلك الانتقال إلى المبحث القادم والأخير من هذه الدراسة.

المبحث الثاني

قيمة الثقة الاجتماعية في المجتمعات العربية وأبعادها السياسية

في الغالب، لا يخلو أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية من بعض القيم الاجتماعية التي تسهل وتنظم وتساعد بالنتيجة على استمرار وبقاء الحياة الاجتماعية أطول فترة ممكنة، وكلما كانت هذه القيم أكثر اجتماعية وايجابية زادت من استقرار الحياة الاجتماعية السياسية، والعكس هو الصحيح، أي كلما كانت هذه القيم سلبية زاد من احتمال تعرض المجتمع إلى نكسات وصدمات وعدم استقرار اجتماعي سياسي بالنتيجة. وقد يمكن ملاحظة شيوع واحدة من هذين النوعين من القيم الاجتماعية في مجتمع ما، لهذا لقد وجدنا من الضروري، ونحن ندرس قيمة الثقة الاجتماعية السياسية بشكل عام في هذا المبحث، أن ندرس قيمة الثقة الاجتماعية السياسية في المجتمعات العربية بشكل خاص، ثم يتم بعد ذلك الوقوف على دراسة تأثيرها في السلوك الاجتماعي السياسي.

المطلب الأول

قيمة الثقة الاجتماعية السياسية في المجتمعات العربية

تفترض الدراسة هنا شيوع قيمة عدم الثقة الاجتماعية في المجتمعات العربية، ولكن يبقى السؤال ما هي نماذج المجتمعات العربية التي يمكن الاستدلال من خلالها على هذا الافتراض؟، وما هي مؤشرات أو مظاهر أو أمثلة عدم الثقة هذه؟ سيتم في هذا المطلب دراسة نماذج لكل من المجتمع العراقي والأردني، والمصري، والجزائري.

تشير بعض الوقائع، في العراق، على سبيل المثال، إلى سيادة عدم الثقة الاجتماعية كما في تردد ورفض الفرد في الإفصاح عن هويته القبلية خوفا من القتل على أساس الانتماء القبلي، ويخشى العراقيين في الوقت الحاضر ذكر أسم عشيرتهم خوفا من ان يستدل بها على طائفتهم، فضلا عن أنهم يخشون ذكر أسم الطائفة خوفا من ان يقتلون على أساسها [1].

---

[1] رعد حافظ سالم، معايشة ميدانية للواقع العراقي.

وتوصلت دراسة عراقية أخرى، من خلال سؤال أولي وجه للمبحوثين [1]، إلى أن (37) مبحوثا من عينة البحث لا يثقون بمعظم الناس، مقابل (30) ممن قالوا بأنهم على العموم يثقون بمعظم الناس، وعادة لا يكونوا حذرين في تعاملاتهم مع الآخرين، واتخذ (21) مبحوثا موقفا وسطا من قضية الثقة الاجتماعية، ولم يجب (16) مبحوثا عن السؤال. وقد علق أحد المبحوثين العراقيين على ذلك أن سوء الظن من حسن الفطن، وعبر آخر أن لم تكن ذئباً أكلتك الثعالب، وقال آخر حرص من صحبك ولا تخونه [2]. وإذا ما تم إضافة عدد أصحاب الثقة مع عدد أصحاب الموقف الوسط فأن ذلك يعني أن عدد ذوي الثقة الاجتماعية بين المبحوثين العراقيين هي أعلى (58) من عدد عديمي الثقة (30).

وظهر من خلال سؤال ثان [3] لقياس الثقة الاجتماعية لعينة عراقية ان (76) مبحوثا اتفقوا على ان معظم الناس ميالون أكثر للاهتمام بأنفسهم مقابل (15) مبحوثا ممن ذكروا بأنهم يتفقون أن الناس ميالون أكثر لمساعدة الآخرين، وذكر (8) مبحوثين بأن ذلك يعتمد، ولم يجب (3) مبحوثين على السؤال، ويظهر أن (10) مبحوثين لم يفهموا السؤال، وقد عبر أحد المبحوثين برأي مفصل بالقول ان الناس ميالون أكثر للاهتمام بأنفسهم وخاصة في المجتمعات غير المتدينة [4]. وهذا يعني أن عدد من لا يثق في الناس أعلى (76) من ذوي الثقة فيهم (15).

وتبين، من خلال سؤال ثالث [5]، ان (75) مبحوثا عراقيا يتفقوا على أن الناس سيستغلونهم إذا لم يكونوا حذرين، مقابل عدم موافقة (16) مبحوثا على ذلك، وذكر (6) مبحوثين ليس جميع الناس تفعل ذلك، ولم يجب (14) مبحوثا. وقد عبر أحد المبحوثين برأيه بالقول نعم، فعدم الحذر يجعل الإنسان عرضة للنصب والاحتيال [6].

---

[1] وكان السؤال الأول الذي وجه إلى المبحوثين: قال بعض الناس يمكن الوثوق بمعظم الناس، وقال آخرين لا تستطيع أنت أن تكون في أقصى حدود الحذر في تعاملاتك مع الناس. كيف تشعر أنت حول ذلك؟". اقتبس السؤال من:

Morris Rosenberg, op.cit, pp.690-695; Gabriel A. Almond and Sidney Verba,op.cit, pp.284-286.

واستخدم السؤال في: رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية عراقية، مصدر سبق ذكره.

[2] المصدر السابق.

[3] وكان السؤال الثاني: هل ستقول أن معظم الناس ميالون لمساعدة الآخرين أو ميالون أكثر للاهتمام بأنفسهم؟. اقتبس السؤال من:

Morris Rosenberg, op.cit, pp.690-695; Gabriel A. Almond and Sidney Verba, op.cit, pp.284-286.

واستخدم السؤال في: رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية عراقية، مصدر سبق ذكره.

[4] المصدر السابق.

[5] "وكان السؤال الثالث: هل تعتقد بأن الناس سيستغلونك إذا لم تكن حذراً؟". اقتبس السؤال من: المصدر نفسه. واستخدم في: المصدر نفسه.

[6] المصدر نفسه.

وتوصلت الدراسة العراقية ذاتها، من خلال سؤال رابع [1] إلى أن (39) مبحوثا يتفقوا على أنه لا أحد سيهتم بهم كثيراً بما يحدث لهم، عندما يقعوا في مشكلة، مقابل عدم موافقة (69) منهم على ذلك، وعدم إجابة (3) منهم على السؤال. وقد علق بعض المبحوثين بالقول: "هذا صعب لأني عندما أتعرض لمشكلة لا أصرح بها، لا بد من وجود ناس يهتمون بما يحدث لي وخاصة الأصدقاء المخلصين، الناس الذين على ديني وعقيدتي والقريبين مني حتما أنهم سيهتمون بمشكلتي" [2]. وهذا يعني ان عدد من لديهم ثقة بالناس من العينة العراقية (69 مبحوثا) اعلى من عديمي الثقة (39 مبحوثا).

وتوصلت الدراسة العراقية ذاتها من خلال السؤال الخامس والأخير [3]، إلى اتفاق (83) مبحوثا عراقيا على أنهم يؤمن بأن الطبيعة الإنسانية هي متعاونة بالفطرة، مقابل عدم موافقة (16) منهم على ذلك، وعدم إجابة (13) منهم عن السؤال. وعلق بعض المبحوثين بالقول: نعم فالإنسان اجتماعي متعاون كما خلقه الله ولكن التربية والاحتكاك بالمحيط تضعف هذه الطبيعة إذا كانت التربية والمحيط سيء، طبعا ولولا ذلك ما أصبحوا شعوباً، لا بل مجبرة للتعاون وان قصدوا عكس ذلك ولأن ملكات النفس البشرية غير منسجمة مع بعضها إلا بوجود الفطرة السليمة، نعم رغم كل الطروحات تثبت أن الحياة صراع منذ الخليقة [4].

يُخلص من كل ما تقدم من هذه الدراسة الميدانية العراقية إلى: أنه ظهر ان غالبية أفراد العينة العراقية أظهرت تقريبا عدم ثقة من خلال الأسئلة الثلاثة التي وجهت إليهم مقابل إظهار ثقة من خلال السؤالين الأخيرين. لذلك قد يمكن القول ان قيمة عدم الثقة هي الطاغية أكثر من قيمة الثقة بين أفراد العينة العراقية.

وعلى صعيد المجتمع الأردني، أظهرت نتائج دراسة أردنية أن: غالبية عينة الدراسة من الطلاب والطالبات الجامعيين في الأردن تتميز بضعف الثقة وان كانت الأخيرة أحيانا عند الطالبات أعلى من الطلاب [5]. وأظهرت دراسة أخرى إلى وجود ضعف الثقة في النفس لدى عينة الدراسة من طلاب بعض الجامعات العربية نتيجة ضعف السمات التقبلية [6]

---

[1] وكان السؤال الرابع "هل تعتقد بأن لا أحد سيهتم بك كثيراً بما يحدث لك، عندما تقع في مشكلة؟". اقتبس السؤال من: المصدر نفسه. واستخدم في: المصدر نفسه.

[2] المصدر نفسه.

[3] وكان السؤال الخامس والأخير: "هل تؤمن بأن الطبيعة الإنسانية هي بشكل أساس متعاونة؟". اقتبس السؤال من:

Morris Rosenberg, op.cit; Gabriel A. Almond and Sidney Verba, op.cit.

واستخدم في: رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية عراقية، مصدر سبق ذكره.

[4] المصدر نفسه.

[5] عبد القادر يونس ملحم، مصدر سبق ذكره، ص 80- 81.

[6] السمات التقبلية هي السمات التي يميز من يتحلى بها بالثقة بالنفس وسرعة التكيف وعدم الشعور بالغيرة أو الحسد، سهل المعشر، غير عنيد في مناقشاته مع الآخرين وهذه السمات في مجموعها ينظر إليها على أنها سمات

عند عينة البحث والتي وصلت إلى نسبة ضعيفة (11٪)، في حين وجدت الدراسة أن 51٪ من الذكور و 59٪ من الإناث في عينة البحث تسيطر عليهم سمات ارتيابية، تجعلهم يسيئوا الظن، والشك والارتياب بالآخرين، والاهتمام بالنفس والأنانية والسلبية في نظرتهم للآخرين، كما أنهم يرتابون بمن حولهم من الكبار ولا يثقون بهم كثيرا. ووصلت نسبة المعتدلين والمعتدلات في السمات المتعلقة بالشك إلى 38٪ بين الذكور و30٪ بين الإناث وهي نسبة قليلة قياسا لنسبة المتطرفين السلبيين في سمات الشك والارتياب، وإذا ما أضفنا إليها نسبة المتميزين بسمات ايجابية في التقبل نجد بأن هذه النسبة لا تتجاوز 50٪ بين الذكور و40٪ بين الإناث وهي نسبة تشير إلى أن الشباب الجامعي تسيطر عليهم سمات الشك والارتياب وعدم الثقة بمن حولهم من كبار السن [1].

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة أخرى لعينة عشوائية أردنية من خلال سؤال أولي وجه إلى المبحوثين [2]، بأن (3) مبحوثين ذكروا بأنه يمكن الوثوق بمعظم الناس، وذكر (3) آخرين منهم بأنه لا يمكنهم ان يكونوا حذرين جدا في تعاملاتهم مع الناس، مقابل ذكر (3) منهم بأنهم حذرين جدا في تعاملاتهم مع الناس، وذكر (3) مبحوثين بأنهم لا يثقون باي احد، وذكر (3) بأنهم لا يثقون بمعظم الناس، وأجاب (1) من المبحوثين بأن ذلك يعتمد، ولم يجب (7) مبحوثين عن السؤال [3]. وهذا يعني أن نسبة من يثقون بالناس وصل إلى (6) مبحوثين وهي أقل من نسبة المبحوثين الذين لا يثقون في الناس التي وصلت إلى (9) مبحوثين.

وأظهرت الدراسة نفسها من خلال سؤال ثاني [4] وجه إلى المبحوثين، بأن (22) مبحوثا ذكروا بأن معظم الناس ميالون للاهتمام بأنفسهم، مقابل ذكر (1) من المبحوثين بأن بعض الناس يهتم بالآخرين والبعض الآخر يهتم بنفسه [5]. وهذا يعني ان عدد عديمي

ايجابية وصفات مرغوب بها لدى الشباب الجامعي العربية. حول ذلك، راجع: محمد خير علي مامسر، مصدر سبق ذكره، ص 189- 191.

[1] المصدر نفسه، ص 189- 191.

[2] وكان السؤال الأول الذي وجه إلى المبحوثين: "قال بعض الناس يمكن الوثوق بمعظم الناس. وقال آخرين لا تستطيع أنت أن تكون في أقصى حدود الحذر في تعاملاتك مع الناس. كيف تشعر أنت حول ذلك؟". اقتبس السؤال من:

Morris Rosenberg, op.cit, p.690-695; Gabriel A. Almond and Sidney Verba, op.cit, pp.284-285.

واستخدم في: رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية أردنية، مصدر سبق ذكره.

[3] المصدر نفسه.

[4] وكان السؤال الثاني: "هل ستقول أن معظم الناس ميالون لمساعدة الآخرين أو ميالون أكثر للاهتمام بأنفسهم؟". اقتبس السؤال من: اقتبس السؤال من:

Morris Rosenberg, op.cit, p.690-695; Gabriel A. Almond and Sidney Verba, op.cit, pp.284-285.

واستخدم في: رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية أردنية، مصدر سبق ذكره.

[5] المصدر نفسه.

الثقة أعلى من عدد أصحاب الثقة في الناس. وتبين من خلال سؤال ثالث [1] وجه إلى المبحوثين إلى أن (20) مبحوثا ذكروا بأنهم يتفقوا مع: أن الناس يستغلونهم إذ لم يكونوا حذرين معهم. مقابل عدم موافقة (2) من المبحوثين على ذلك. وإجابة (1) من المبحوثين بأن ذلك يعتمد. وعلق بعض المبحوثين من هذه العينة بالقول: نعم لأن حياتنا مثل الغابة. ليس كل الناس. لا ولكن هناك ناس لا يثقون بأنفسهم. يعتمد على الشخص الذي تتعامل معه [2]. وهذا يعني مرة أخرى أن عدد عديمي الثقة هو أعلى من عدد من يثقون في الناس. وتوصل أيضا من خلال سؤال رابع [3]. إلى اتفاق (13) مبحوثا على انه لا أحد سيهتم كثيراً بما يحدث لهم. عندما يقعوا في مشكلة. مقابل عدم موافقة (10) على ذلك [4]. وهذا يعني أيضا أن عدد من لديهم ثقة بالناس من العينة العشوائية الأردنية أقل من عديمي الثقة. وأخير ظهر من سؤال خامس وأخير [5]. اتفاق (14) من المبحوثين على انهم يؤمنون بأن الطبيعة الإنسانية متعاونة بالفطرة. مقابل عدم موافقة (9) مبحوثين على ذلك [6]. وتؤشر النتيجة الأخيرة. وعلى خلاف نتائج ما تقدم من الأسئلة الأربعة. أن عدد أصحاب الثقة أعلى من عدد ذوي عدم الثقة.

يُخلص من نتائج الدراسة العشوائية الأردنية أن غالبية المبحوثين لا يثقون في الناس. وقد يُخلص أيضا إلى أن غالبية المبحوثين من العينة نفسها هم أقل ثقة من أفراد العينية العشوائية العراقية.

فضلا عن ما تقدم أظهرت دراسة أردنية ثالثة جرت على عينة طلابية جامعية من خلال توجيه سؤال أولي لها [7]: أن (89) مبحوثا ذكروا بأن معظم الناس ميالون للاهتمام بأنفسهم. في حين ذكر (1) من المبحوثين بأن الناس ميالون إلى الاهتمام بالآخرين. وذكر (2) من المبحوثين بأن ذلك يعتمد. ولم يجب عن السؤال (8) من المبحوثين. وعلق بعض المبحوثين: ذلك أمر طبيعي. أن من الطبيعي أن يهتم كل إنسان بنفسه [6]. وهذا يعني أن نسبة عديمي الثقة هي أعلى من يثقون بالناس.

---

[1] "وكان السؤال الثالث: "هل تعتقد بأن الناس سيستغلونك إذا لم تكن حذراً؟". اقتبس السؤال من: المصدر نفسه. واستخدم في: المصدر نفسه.

[2] المصدر نفسه.

[3] وكان السؤال الرابع: "هل تعتقد بأن لا أحد سيهتم بك كثيراً بما يحدث لك, عندما تقع في مشكلة؟". اقتبس السؤال من: المصدر السابق.

[4] المصدر نفسه.

[5] وكان السؤال الخامس والأخير: "هل تؤمن بأن الطبيعة الإنسانية هي بشكل أساس متعاونة؟". اقتبس السؤال من: المصدر نفسه.

[6] المصدر نفسه.

[7] وكان السؤال الأول: "هل ستقول أن معظم الناس ميالون لمساعدة الآخرين أو ميالون أكثر للاهتمام بأنفسهم؟". اقتبس السؤال من:

Morris Rosenberg, op.cit., pp.690-695.; Gabriel A. Almond and Sidney Verba, op.cit., 284-285.

واستخدم في: رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة طلابية أردنية, مصدر سبق ذكره.

[8] المصدر السابق.

وتوصلت الدراسة نفسها من خلال سؤال ثاني وجه إلى المبحوثين [1]. موافقة (10) مبحوثين على أن الناس يستغلونهم إن لم يكونوا حذرين معهم, مقابل رفض (87) مبحوثا, وعدم اجابة (3) مبحوثين [2]. وهذا يعني أن عدد ذوي الثقة هي أعلى من عديمي الثقة. ووجدت الدراسة ذاتها من خلال سؤال ثالث [3] أن (4) مبحوثين لم يتفقوا مع الثقة بمعظم الناس, مقابل ذكر (86) مبحوثا بأنه يمكن الوثوق بمعظم الناس, وذكر (7) بأن ذلك يعتمد, وعدم إجابة (8) مبحوثين على السؤال. وهذا يعني أن عدد من يثقون بالناس هو أعلى من عدد الذين لا يثقون بالناس. وعلق بعض المبحوثين بالقول: أنا أتبع المثل الذي يقول حرص من صاحبك ولا تخونه, اتق شر من أحسنت إليه, لا أستطيع الثقة بمعظم الناس في المدن لأن هناك الكثير جدا من الغشاشين, أنا أحاول دائما أن أكون حذر في تعاملاتي مع الناس, ولكن ليس كل الناس, أنا أكون حذر مع الناس الذين لا أعرفهم, يجب على الإنسان أن يكون حذر في تعاملاته مع الآخرين حتى مع الأقرباء لأن في هذه الأيام كل واحد يهتم بمصالحه الخاصة, أنه لمن الخطأ الجسيم أن تثق بالناس, لأن كل يسعون لمصالحهم الخاصة في كل مكان, حتى إذا كان ذلك يعني فقدان شخصيته [4].

وتوصلت الدراسة عينها من خلال سؤال رابع [5] إلى اتفاق (35) مبحوثا بأنه لا احد سيهتم بهم عندما يقعوا في مشكلة, مقابل عدم موافقة (63), وعدم إجابة (1) من المبحوثين واحد على ذلك وإجابة (1) من المبحوثين بأن ذلك يعتمد [6]. وهذا يعني ان عدد من لديهم ثقة بالناس من العينة الطلابية الاردنية أعلى من عدد عديمي الثقة. وخلصت الدراسة ذاتها من خلال سؤال خامس [7]. إلى اتفاق (80) مبحوثا بأن الطبيعة الإنسانية متعاونة في أصلها, مقابل عدم موافقة (19) مبحوثا على ذلك, وعدم إجابة (1) من المبحوثين على السؤال [8]. ويفهم من ذلك أن عدد ذوي الثقة أعلى من عديمي الثقة.

---

[1] "وكان السؤال الثاني: هل تعتقد بأن الناس سيستغلونك إذا لم تكن حذرا؟". اقتبس السؤال من: المصدر نفسه.

[2] المصدر نفسه.

[3] وكان السؤال الثالث: قال بعض الناس يمكن الوثوق بمعظم الناس. وقال آخرين لا تستطيع أنت أن تكون في أقصى حدود الحذر في تعاملاتك مع الناس. كيف تشعر أنت حول ذلك؟". اقتبس السؤال من: المصدر نفسه. واستخدم في المصدر نفسه.

[4] المصدر نفسه.

[5] وكان السؤال الرابع:"هل تعتقد بأن لا أحد سيهتم بك كثيرا بما يحدث لك, عندما تقع في مشكلة؟". اقتبس السؤال من:

Morris Rosenberg, op.cit., pp.690-695; Gabriel A. Almond and Sidney Verba, op.cit., pp.284-285.

واستخدم في: رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة طلابية أردنية, مصدر سبق ذكره.

[6] المصدر نفسه.

[7] وكان السؤال الخامس: "هل تؤمن بأن الطبيعة الإنسانية هي بشكل أساس متعاونة؟". اقتبس السؤال من: المصدر نفسه.

[8] المصدر نفسه.

ما يُخلص إليه من نتائج الدراسة الطلابية الأردنية إلى أن غالبية الأجابات، أجوبة أربعة أسئلة مقابل سؤال واحد، تشير إلى شيوع قيمة الثقة الاجتماعية لدى عينة الدراسة من الطلاب الأردنيين.

وما يُخلص إليه من كل ما تقدم من هذه الدراسات الميدانية العراقية والأردنية الثلاثة: ان عدد من لديهم ثقة في الناس من العينتين العراقية والأردنية الطلابية أعلى من العينة العشوائية الأردنية.

وعلى صعيد المجتمع المصري، توصلت أحدى الدراسات المصرية إلى سيادة الشك والحذر بين الفلاحين في المجتمع المصري رغم أنهم كانوا يتعاونون لمواجهة أي خطر خارجي يهدد القرية ويتضامنون في النوائب والمسرات. فكأن تكتلهم، كما سترى الدراسة، إذن كانت تفرضه دواعي المصلحة والمجاملة [1]. ويستنتج من دراسة مصرية أخرى، شيوع عدم الثقة بين الطلاب المصريين نحو اتحادات الطلاب ونزاهة وديمقراطية الانتخابات الطلابية، ونظام التعليم الجامعي، والمشاركة في صنع القرارات والأنشطة الجامعية وخدمات صندوق التكافل الاجتماعي وقروض بنك ناصر وخدمات المدينة الجامعية. فقد تبين أن أكثر من ربع الطلاب (26,6٪) أفراد عينة البحث امتنعوا عن الاشتراك في اتحادات الطلاب اعتقادا منهم بأن العمل في هذه الاتحادات أو من خلالها غير مجد ولا يحقق أهدافا حقيقية لهم سوى بعض الأنشطة الترفيهية، وامتنع أكثر من نصف الطلاب (51,1٪) عن الإدلاء بأصواتهم بسبب قناعتهم بأنه لا توجد قيمة حقيقية لصوتهم الانتخابي في اختيار ممثليهم في اتحادات الطلاب، واقترح 46,1٪ من طلاب عينة الدراسة بضرورة توافر النزاهة والديمقراطية في الانتخابات لغرض تطوير اتحاداتهم الطلابية بالجامعة كحل لمعالجة ضعف المشاركة أو عدم الثقة بها، وظهر أيضا وجود عدم رضا وعدم ثقة من جانب الطلاب عن نظام التعليم الجامعي [2]. وتبين أيضا ان أحد أسباب عدم مشاركة 54,5٪ من الشباب من الطلاب في عمليات صنع القرار وفي الأنشطة الجامعية يعود إلى اعتقادهم بعدم جدوى اشتراكهم وإبداء آرائهم. وظهر أن 53,8٪ من مجموع الطلاب موضوع البحث يعتقدون أن مستوى استفادتهم من خدمات اتحاد الطلاب ضعيف أو متوسط بينما يعتقد 6,2٪ منهم بأن مستوى استفادتهم من هذه الخدمات جيد بما يجعل من الممكن تلمس وجود علاقة ارتباطيه طردية بين مستوى استفادة الطلاب من خدمات الاتحاد وبين معدل مشاركتهم في أنشطة هذا الاتحاد [3].

وتوصلت الدراسة عينها، فيما يتعلق بخدمات صندوق التكافل الاجتماعي، إلى أن 49,2٪، أو ما يعادل حوالي نصف الطلاب من عينة البحث، ذكروا بأن مستوى استفادتهم من

---

[1] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 155، 281.
[2] د. سعد جمعة إبراهيم، الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984، ص 152-153، 156، 161.
[3] المصدر نفسه، ص 128، 132- 133.

خدمات صندوق التكافل ضعيف أو متوسط, بينما أفاد 6,4٪ فقط منهم أن مستوى استفادتهم جيد. وقد أوضح 45٪ من مجموع الطلاب موضوع الدراسة أن مستوى استفادتهم ضعيف أو متوسط من قروض بنك ناصر بينما ذكر 8,2٪ منهم أن مستوى استفادتهم جيد من هذه القروض التي يتيحها البنك لهم. وأوضح 40,2٪ من الطلاب بأن مستوى استفادتهم من خدمات المدينة الجامعية ضعيف أو متوسط بينما أفاد 11,4٪ منهم أن مستوى استفادتهم جيد من خدمات المدينة الجامعية. وتوصلت الدراسة نفسها إلى أن 50,4٪ من المبحوثين لا يعتقدون بأن أجهزة الأعلام تقوم بدورها المتوقع منها في مجال توعية الجماهير سياسيا [1].

يتضح من ما تقدم من نتائج الدراسة المصرية وجود ضعف في قيمة الثقة الاجتماعية بين طلاب الجامعة في اتحادات الطلاب ساهم في ضعف مشاركتهم في الأنشطة الجامعية. وتبين أيضا أن ما يقارب نصف العينة تقريبا ذكروا بأن مستوى استفادتهم من خدمات كل من صندوق التكافل الاجتماعي, وقروض بنك ناصر وخدمات المدينة الجامعية وأجهزة الإعلام ضعيف أو متوسط, مما يؤشر ضعف الثقة في هذه المؤسسات شبه الرسمية والرسمية بين طلاب الجامعة في المجتمع المصري.

فضلا عن ما تقدم, توصلت دراسة مصرية أخرى إلى وجود نسبة عالية من الناس الذين لا يثقون في شعارات الدولة كشعارات الوحدة, والاشتراكية, والمساواة, والعدالة الاجتماعية, والتحرر الاقتصادي, ودولة العلم والأيمان, والتنمية والصحوة الكبرى, والحرية وسيادة القانون... [2].

فضلا عن ما تقدم توصلت دراسة جزائرية إلى سيادة عدم الثقة الاجتماعية بين الفتاة والفتى في المجتمع الجزائري والعربي [3]. وتوصلت دراسة فلسطينية إلى شيوع عدم الثقة الاجتماعية بين غالبية الفلسطينيين وعدم ثقة الاخيرين بالبيئة المحيطة الإقليمية والدولية [4]. وترى دراسة أخرى أن سوء الظن ظاهرة تعرفها مختلف الشرائح الاجتماعية في المجتمعات العربية. وترى هذه الدراسة أن تلك الظاهرة قد بلغت من الشيوع درجة ملفتة للنظر. إذ ترى أنه أصبح مألوفا أن لا يثق المرء في الكلام الذي يستمع إليه مهما اختلفت مصادره, وفي ما يراه من سلوك الآخرين أفرادا وجماعات. وافترضت الدراسة نفسها, أن هذا السلوك ليس إلا قناعا يخفي نوايا ورغبات مغايرة إن لم تكن مناقضة لما هو ظاهر من السلوك [5].

---

[1] المصدر السابق, ص 128, 132- 133.
[2] د. نادية رضوان, مصدر سبق ذكره, ص 169- 170, 204.
[3] عقاب نصيرة, مصدر سبق ذكره, ص 129.
[4] باسم الزبيدي, مصدر سبق ذكره, ص 81- 82.
[5] لمزيد من التفاصيل حول هذ الموضوع, راجع: محمد عباس نور الدين, مصدر سبق ذكره, ص 83- 85.

وتشير بعض الدراسات إلى شيوع عدم الثقة في المجتمعات العربية، بشكل عام، نتيجة تميز البيئة الاجتماعية العربية تاريخيا بطابع الغزوات والقتال بين القبائل [1]. فضلا عن إشارة التراث الثقافي العربي من أغاني وأمثال إلى شيوع عدم الثقة الاجتماعية في المجتمعات العربية هكذا تضمنت كلمات أغنية عراقية ما يأتي: " أخوي، حبيبي يريد وصلة من لحمي". ويقول المثل الشعبي: "أدوس على أبني من أجل أن أعيش" [2]. وتجد أيضا معاني الشك والحذر ما يساندها في بعض المأثورات الشفاهية من قبيل "ما يفضحك غير صاحبك". و"استحرص من صاحبك ولا تخونه". و"صباح الخير يا جاري قاعد أنت في دارك وأنا في داري" [3]. وتقول أبيات الشعر:

"إن ابن آدم لا يعطيك بعجته إلاّ ليأخذ منك الثور والجملا
لو يعلم الكبش إن القائمين على تسمينه يضمرون الشر ما أكلا
إن الأفاعي وإن لانت ملامسها عند التقلب في أنيابها العطبُ.
يعطيك ما فوق المنى بلسانه ويروغ منك كما يروغ الثعلب" [4].

وأكدت دراسة أخرى ما تقدم، إذ ترى ان بعض الأمثال الشعبية في المجتمعات العربية، والحكم المتداولة بين أفراد المجتمع من قبيل "إن لم تكن ذئبا أكلتك الذئاب"، "واتق شر من أحسنت إليه" [5] أنما تعكس الازدواجية في الميل إلى معاملة الآخرين ومسايرتهم في الوقت نفسه الذي نكن لهم شعوراً بالحسد والريبة بل وحتى العداء، وأن بعض أدبيات الشعر مثل: "ومن نكد الدنيا على الحر أن يرى له عن عدو له ما من صداقاته بد" تعكس أيضا ظلم ذوي القربى والحذر من الأصدقاء. وهكذا تبدو مسايرة الآخرين ومجاملتهم كما لو كانت غطاء نستر به عدم ثقتنا بهم وعداءنا نحوهم، وتتخذ ازدواجية المسايرة والعداء أحيانا مظهرا آخر وذلك عندما نستغيب الآخرين ونبرز سلبياتهم، في الوقت الذي نجاملهم أثناء حضورهم ونبدي نحوهم ودا مصطنعا ومشاعر كاذبة [6].

يُخلص من كل ما تقدم في هذا المطلب إلى شيوع عدم الثقة بين العراقيين وترددهم ورفضهم في الإفصاح عن هويتهم القبلية والطائفية خوفا من القتل، وانتشار عدم الثقة لدى الأردنيين بشكل عام، كما في سوء الظن والشك والارتياب بالآخرين، والارتياب وعدم الثقة بالكبار لدى الطلاب والطالبات الجامعيين، وسيادة الشك والحذر بين الفلاحين في المجتمع المصري بشكل عام، وضعف الثقة لدى الجامعيين المصريين، وعدم ثقتهم في اتحادات الطلاب

---

[1] محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص 175.
[2] رعد حافظ سالم، معايشة ميدانية للواقع العراقي.
[3] Hamid Ammar, op.cit., pp.138-139.
نقلا عن: د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 89.
[4] نقلا عن: الشاعر العراقي عبد الله الشيباني، 2000. حول ذلك، راجع: رعد حافظ سالم، معايشة ميدانية للواقع العراقي.
[5] محمد عباس نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص 59.
[6] لمزيد من التفاصيل حول هذ الموضوع، راجع: المصدر نفسه، ص 83- 85.

ونزاهة وديمقراطية الانتخابات الطلابية, ونظام التعليم الجامعي, والمشاركة في صنع القرارات والأنشطة الجامعية والاستفادة من خدمات صندوق التكافل الاجتماعي وقروض بنك ناصر وخدمات المدينة الجامعية, وسيادة عدم الثقة الاجتماعية بين الفتاة والفتى في المجتمع الجزائري والمجتمعات العربية عموما, وضعف الثقة وسوء الظن والشك والارتياب بالآخرين, والارتياب وعدم الثقة بالكبار لدى بعض طلاب الجامعات العربية, فضلا عن انتشار ظاهرة سوء الظن بين مختلف الشرائح الاجتماعية في المجتمعات العربية, كما في عدم الثقة في القول, والمشاهد, من سلوك الآخرين أفرادا وجماعات وعدّهُ ظاهر كاذب يخفي ما هو باطن وخفي حقيقي, وترديد معاني عدم الثقة في التراث الثقافي العربي من أغاني وأمثال وحكم ومأثورات شفاهية.

يمكن القول بإيجاز أن مؤشرات عدم الثقة مثل عدم الثقة بالمؤسسات والقول, والحذر في التعامل مع الآخرين, وعدم الثقة في المجتمع والمعلمين والمجتمع العربي والدولي, وعدم التفاؤل [1], تشيع في المجتمعات العربية مما يؤشر بالتالي شيوع ضعف قيمة عدم الثقة الاجتماعية في المجتمعات العربية.

المطلب الثاني

الأبعاد السياسية لقيمة الثقة الاجتماعية

تفترض الدراسة أن لقيمة الثقة الاجتماعية أبعاداً سياسية أو تأثيراً في السلوك السياسي للإفراد والجماعات, وفي هذا المجال, يرى (كمال المنوفي): "..وكقاعدة عامة, تؤدي العائلة في البلدان العربية دوراً غير مباشر في عملية التنشئة السياسية. إذ بتأثير أساليبها التربوية ومعاييرها في الثواب والعقاب ونمط السلطة فيها وأسلوبها في اتخاذ القرار تتكون لدى الفرد, مجموعة من الاستعدادات والتصورات تؤثر على اتجاهاته وسلوكه السياسي" [2]. ويظهر هذا التأثير في عدد من المجالات يُذكر منها تأثيراتها في توحيد جهود الأفراد والجماعات في التأثير في الحكومة أو العكس, والثقة السياسية في المؤسسات غير الرسمية والرسمية, ونقد الحكومة بشكل غير مباشر والانضمام إلى الجماعات المعارضة للحكومة والنظام السياسي, وتأييد نظام سياسي بديل, والتي ستدرس على التعاقب.

تشير بعض الدراسات إلى أن قيمة الثقة الاجتماعية تُعد أحد العوامل الأساسية في دافعية الأفراد للانضمام للجماعة [3] ومن المعروف أن وجود مثل الدافعية يشجع على قيام مؤسسات المجتمع المدني وتكوين الجماعات غير الرسمية في التأثير على الحكومة في وقت الأزمات السياسية, بمعنى آخر أن للثقة الاجتماعية بعداً سياسيا يكمن في دورها بتوحيد جهود الناس

---

[1] عبد القادر يونس ملحم, مصدر سبق ذكره, ص 67.
[2] د. كمال المنوفي, "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي", مصدر سبق ذكره, ص 76.
[3] د. معتز سيد عبد الله, مصدر سبق ذكره, ص 98.

في التأثير على الحكومة [1]. فقد توصلت دراسة مصرية إلى أن عدم الثقة في مجتمع الفلاحين المصري حدت من استعداد الفلاحين للتعاون من اجل القيام بمشروعات اقتصادية أو اجتماعية ذات نفع عام. كما يرتبط غياب او ضعف الثقة الاجتماعية بغياب أو ضعف شعور الفلاح بالالتزام نحو الوفاء الكامل بالعهود، وفتور الحماس للأهداف الجماعية. كذلك فعدم الثقة الاجتماعية تفسر إلى حد كبير، ضعف روح الخدمة العامة لدى القادة المحليين [2]. هذه الثقة هي التي تحدد الرغبة في التعاون مع الجماعات المختلفة في انواع مختلفة من الأفعال الاجتماعية [3].

فضلا عن ما تقدم، تنبأت أحدى الدراسات المصرية أن عدم ثقة الطلاب باتحادات الطلاب، ونزاهة وديمقراطية الانتخابات الطلابية، والمشاركة في صنع القرارات والأنشطة الجامعية، ونظام التعليم الجامعي، وخدمات صندوق التكافل وقروض بنك ناصر وخدمات المدينة الجامعية وأجهزة الأعلام قد يترك نتائجه السلبية في مشاركتهم السياسية بعد تخرجهم من الجامعة وممارسة حياتهم العملية. وبالفعل تأكدت صحة تنبأ هذه الدراسة مبكرا حين وجدت أن الغالبية العظمى من الطلاب (84,2) أجابوا بأنهم لا ينتمون إلى اية تنظيمات أو احزاب سياسية بينما يوجد نسبة محدودة منهم لا تتعدى 11,6٪ ممن أجابوا بأنهم يترددون على احزاب سياسية دون أن يكونوا أعضاء في هذه الأحزاب، ولكن الغالبية العظمى من الطلاب (81,4٪) لا يترددون على اية تنظيمات سياسية. وعزى نسبة 54,8٪ من المبحوثين ذلك إلى عدم الميل إلى العمل السياسي، في حين عزى نسبة 23,4٪ من المبحوثين ذلك إلى عدم اقتناع الطلاب بجدوى اشتراكهم في الأحزاب السياسية [4].

(ويعكس هنا رضا الطلاب الثقة الاجتماعية، فرضا الطلاب أو ثقتهم بنظام التعليم الجامعي يؤدي إلى زيادة التمثيل الطلابي الذي يمثل أحد مؤشرات الاندماج السياسي الممهد للمشاركة السياسية، من هنا تأتي الصلة بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي. بعبارة أخرى، ان مشاركة الطلاب في التمثيل الطلابي او الانتخابات الطلابية تعتمد على ثقتهم بنظام التعليم العالي كما تدل في الوقت نفسه على درجة اندماجهم السياسي التي هي احد مؤشرات أو مستلزمات المشاركة السياسية).

وتأكيدا على ما تقدم، توصلت دراسة أخرى إلى وجود علاقة بين الثقة في الناس وبين سلوكهم السياسي، إذ وجدت انه كلما كانت هناك ثقة اكبر بالناس ساعد ذلك على تعاون أكبر بين الأفراد للتأثير في الحكومة [5].

---

[1] Walter A. Rosenbaum, op. cit., p.9.

[2] د. كمال المنوفي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، مصدر سبق ذكره، ص 76.

[3] Walter A. Rosenbaum, op. cit., p.9.

[4] د. سعد جمعة، مصدر سبق ذكره، ص 153، 157.

[5] Morris Rosenberg, op.cit., pp.690-695.

فعلى صعيد أثر الثقة في الناس على سلوك الفرد في اتباع استراتيجية تشكيل الجماعة للضغط على الحكومة، ظهر من خلال هذه الدراسات ان هناك ارتباطا بين ثقة الفرد العامة بالناس واعتقاده المعبر عنه في قدرته على تشكيل الجماعات السياسية [1]. فالجدول رقم (5). المذكور في الصفحة التالية. يبين بأنه في الولايات المتحدة وبريطانيا، على سبيل المثال، تزداد احتمالية إيمان الفرد بأنه يمكن أن يعمل مع رفاقه المواطنين في محاولة التأثير على الحكومة كلما زادت ثقته بالناس. ففي الولايات المتحدة الأمريكية ذكر 85٪ من ذوي الثقة العالية بالناس بأنهم سيحاولون تشكيل جماعة للتأثير على الحكومة المحلية مقابل 58٪ من ذوي الثقة المنخفضة في الناس. أما ذوو الثقة المعتدلة بالناس. فقد سجلوا كذلك نسبة معتدلة في ذكرهم بأنهم سيحاولون تشكيل جماعات سياسية للتأثير على الحكومة. أما في بريطانيا، فيظهر نفس النمط تقريبا، حيث ظهر بان 50٪ من ذوي الثقة العالية في الناس سيشكلون مثل هذه الجماعات مقابل 33٪ من ذوي الثقة المنخفضة في الناس [2]. وعلى النقيض من الأنماط في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فإن الثقة في الناس لا تزيد ميول الفرد لتشكيل جماعات سياسية في ألمانيا والمكسيك وإيطاليا. ففي ألمانيا والمكسيك هناك بعض الميول لأولئك أصحاب الثقة العالية في الناس لان يكونوا ميالين للتفكير في استراتيجيات الجماعة للتأثير على الحكومة، أمـــــــا

جدول رقم(5)♦

يبين ثلاثة انواع من المؤهلين المحليين وميولهم لتشكيل الجماعات، حسب الأمة.

ثقة عالية			ثقة متوسطة		ثقة واطئة	
الأمة	٪	العدد (أ)	٪	العدد	٪	العدد
الولايات المتحدة الأمريكية	80 ب	286	73	338	58	122
بريطانيا	50	210	44	379	33	159
ألمانيا	22	96	20	374	27	120
إيطاليا	19	31	12	193	14	281

(أ) تشير الأرقام بين الأقواس إلى الأسس التي عليها حسبت النسب المئوية.

(ب) أي ان 80٪ من أصحاب الثقة العالية بالناس ذكروا استراتيجية تشكيل الجماعة.

(♦) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, op. Cit., p.286.

[1] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, op. cit., pp. 284-286.
[2] Ibid, pp. 284-285.

في إيطاليا فهناك علاقة ارتباط ضعيفة بين الثقة العامة في الناس والقدرة على تشكيل الجماعات [1]. أي يبدو أن هناك في الولايات المتحدة وبريطانيا ثقة عالية بين الناس، وهذه الثقة الاجتماعية العامة قادت إلى ثقة سياسية، أي إلى ميل في تشكيل جماعات سياسية للتأثير على الحكومة. وهذا الحال هو عكس ما موجود في باقي الدول الثلاث، المانيا وإيطاليا والمكسيك. فبالإضافة إلى أن درجة الثقة في هذه البلدان منخفضة مقارنة بالولايات المتحدة وبريطانيا، فإن هذه الثقة الضعيفة المعبر عنها لم تزيد من احتمالية ان الفرد سيفكر بالعمل مع الآخرين في محاولته للتأثير على الحكومة. ويبدو ان السبب وراء حالة الربط بين الثقة في الناس والرغبة في التعاون معهم في النشاطات السياسية تكمن في تعلم الفرد منذ طفولته وصاعدا، في الولايات المتحدة وبريطانيا على المشاركة في النشاطات الجماعية [2].

وتوصلت دراسة مصرية إلى أن عدم الثقة الاجتماعية كقيمة اجتماعية في مصر قد قادت إلى عدم ثقة سياسية تتمثل في اللجوء إلى النقد غير المباشر للسلطة والآخرين عن طريق النكتة وما إلى ذلك تجنبا للعقاب والإيذاء [3]. ويُعد عامل الحذر من الآخرين أو الخوف من التعبير عن الموقف من الحكومة، كما مره ذكره، أحد مؤشرات عدم الثقة السياسية [4].

فضلا عن ما تقدم، اتصفت قيم وسلوكيات الفلاح المصري، كأحد خصائص ثقافة الفلاحين المصريين، بفقدان الثقة في جهاز الدولة، والمكر والغموض معها. ففي صراعه من أجل البقاء، لم يكن يجد مانع في الظهور أمام الصيارف بمظهر "المسكين" وعدم الإفصاح لهم عن المساحة الفعلية لأطيانه أو الحجم الحقيقي للمحصول بأمل أن يخففوا من ضغطهم عليه. كما كان يستخدم أساليب مماثلة في التعامل مع محصلي الإيجارات (نظار العزب) الذين يعملون لحساب كبار الملاك [5]. لقد كان دابه ، في التعامل مع رجال الإدارة، أن يقول ما لا يعتقد وان يعد بالتنفيذ وهو ينوي المماطلة. ولعل عبارة "أهو كلام" أو "فك المجالس"- وهي عبارة مألوفة في الريف- تدل بوضوح على عدم الارتباط الحقيقي بين ما يقوله المرء

---

[1] Ibid.

[2] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, op. cit., pp. 285-287.

[3] لمزيد من التفاصيل حول هذ الموضوع، راجع: محمد عباس نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص 83- 85.

[4] عبد القادر يونس ملحم، مصدر سبق ذكره، ص 67.

[5] د. حسن حنفي، التفكير الديني وازدواجية الشخصية، ص 61؛ يوسف نحاس، الفلاح: حالته الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، مطبعة المقتطف والمقطم، 1926، ص 55. نقلا عن: د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 96.

وبين ما قد يفعله [1]. ولما كان الفلاح لا يثق في الحكومة فليس مستغربا أن يقدم لموظفيها معلومات غير دقيقة [2].

يتضح مما تقدم أن الفلاحين فقدوا ثقتهم في السلطة الحكومية "نظرا لما عهدوه من ممثليها من استغلال مطلق، وقسوة لا حد لها، وفساد شديد تمثل في الرشوة والمحاباة، وازدراء لهم، وتجاهل تام لمصالحهم، ثم نظرا لما اكتنف العلاقات الاجتماعية داخل القرية من ريبة متبادلة" [3]. وانعكس ذلك، ثقافيا، في نأيهم عن السلطة قدر الإمكان، ونفورهم من الجندية، واتصافهم بالمكر والغموض، وضعف استجابتهم لبرامج الحكومة في الريف [4].

وتأكيدا على ما تقدم، تشير بعض الدراسات إلى وجود انعدام ثقة غالبية الشباب المصري في مؤسسات الدولة، حيث يأخذ انعدام الثقة أبعاداً كثيرة ومتعددة. فقط أصبح الشباب لا يثق في أي إيديولوجية تتبناها الدولة، ولا في أجهزتها الرسمية، أو وسائل الدعاية والأعلام، وكذلك عمليات الضبط الاجتماعي الرسمي كما امتدت أزمة الثقة لتشمل المؤسسات الحكومية، وأصحاب الوظائف العليا في الدولة، حيث أصبحت البيروقراطية والرشوة والانتهازية والمحسوبية توجه كافة العمليات التي يقوم أصحاب هذه الوظائف بإدارتها [5]. لقد عبرت آراء واتجاهات الشباب عن عدم ثقة في شعارات الدولة وتعهداتها كشعارات الوحدة، والاشتراكية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، والتحرر الاقتصادي، ودولة العلم والأيمان، والتنمية والصحوة الكبرى، ما إلى ذلك من الشعارات... [6].

ومن بين الأبعاد السياسية لعدم الثقة الاجتماعية اتجاه بعض الشباب إلى اعتناق مذاهب أيديولوجية معينة، قد تكون مسايرة أحيانا لأيديولوجية الدولة أو تكون معارضة لها في أحيانا أخرى [7]. فقد قادت أزمة الثقة هذه إلى بروز دور الايدولوجيا الإسلامية في حقبة الستينات متمثلة في الحركة الإصلاحية التي قادتها جماعة الأخوان المسلمين والتي اصطدمت مع النظام السياسي المصري الذي جاء على أثر ثورة يوليو 1952 [8].

وتأكيدا على ما تقدم، يستنتج من دراسة أخرى ان من بين مظاهر الأبعاد السياسية الأخرى لعدم الثقة الاجتماعية يُذكر عدم الثقة بوسائل الاتصال الجماهيرية، وضعف أو انعدام الولاء إلى النظام السياسي والانضمام إلى التيارات السياسية المعارضة للنظام الحكم.

---

[1] د. فرج أحمد فرج، الشخصية القروية، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي في الجمهورية العربية المتحدة المنعقدة بالقاهرة فيما بين 9- 12 مايو، 1970، ص 205؛ موروبرجر، العالم العربي اليوم، ترجمة محيي الدين محمد، بيروت، دار مجلة شعر، 1963، ص 156. نقلا عن: المصدر نفسه، ص 95.

[2] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 96.

[3] المصدر نفسه، ص 96.

[4] المصدر نفسه، ص 96.

[5] د. نادية رضوان، مصدر سبق ذكره، ص 169، 122-123.

[6] المصدر نفسه، ص 169- 172.

[7] المصدر نفسه، ص 172، 204. أنظر كذلك: سعد المغربي، 1993، ص 233، والسيد يس 1995، ص 22.: نقلا عن د. سمير خطاب، مصدر سبق ذكره، ص 9.

[8] المصدر نفسه، ص 172- 173.

فقد توصلت بعض الدراسات إلى وجود عدم ثقة بين الأفراد المستطلعة آرائهم في قريتين مصريتين نحو وسائل الاتصال الجماهيرية كونهم يعتقدون أنها تعزلهم عن واقعهم بقضاياه ومشكلاته الفعلية [1]. وذكر 50,4٪ من مبحوثين دراسة مصرية أخرى بأنهم لا يعتقدون أن اجهزة الأعلام تقوم بدورها المتوقع منها في مجال توعية الجماهير سياسيا [2]. ويرفضون النظام القائم ويؤيدون اي نظام سياسي بديل ومغاير [3]. ولجأ البعض منهم إلى الانتماء العشوائي لإحدى الجماعات الدينية كمتنفس لهم عن الحساس بعدم الثقة في الآخرين... [4].

وتأكيدا على البعد السياسي للثقة الاجتماعية يرى (كمال المنوفي): أن انخفاض مستوى الثقة في العلاقات الاجتماعية من شأنه أن يعمق من الشك في الحكومة. والعكس هو الصحيح. ويرى أيضا ان الثقة المطلقة في النخبة الحاكمة تؤدي إلى خلق علاقات سياسية غير ديمقراطية يمكن ان تقود بدورها إلى قصور في أداء النظام السياسي. وبالمثل فأن الشك المطلق في الصفوة الحاكمة كفيل بعرقلة العمل الجماعي حيث يصعب والحالة هذه- بناء تنظيمات سياسية فعالة. من هنا, لا بد من وجود توازن مقبول بين الشك والثقة حتى يتحقق التسيير الفعال للعملية السياسية الديمقراطية التي تفترض تنافسا وتعاونا. فحتى ينشأ التنافس, لا بد من وجود حد أدنى من الشك. وحتى يتحقق التعاون لا بد من توفر الثقة [5].

فضلا عن ما تقدم, أدت عدم الثقة الاجتماعية بالجماعات السياسية إلى حالة واسعة من الاغتراب السياسي. وحسب استطلاعات الرأي العام يعرب الآن ما لا يقل عن 45٪ من الفلسطينيين (في الضفة الغربية وقطاع غزة) عن عدم تأييدهم وبالتالي عن عدم ثقتهم بالجماعات السياسية الموجودة بالساحة. في حين أن هذه النسبة لم تكن لتتجاوز 10٪ في العام 1994 [6].

فضلا عن ما تقدم, إذ توصلت دراسة أردنية إلى أن أفراد العينة لا يثقون في التركيبة الحكومية فهم لا يثقون بالفصل بين السلطات ولا يثقون بطريقة توزيع المناصب العليا في المؤسسات السياسية الرسمية وربما يعود ذلك إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية والسياسية التي نشأ عليها أبناء المزارعين والتي تمثلت في توجههم الايجابي نحو ذواتهم ونحو الآخرين وفي عدم ثقتهم بالسلطة أو بالنظام السياسي الذي ربما لا يحقق لهم متطلباتهم الاجتماعية حيث

---

[1] نادية حسن سالم, "تأثير وسائل الإعلام على المشاركة السياسية", 1980, ص 81, 100.نقلا عن: د. سمير خطاب, مصدر سبق ذكره, ص 22.

[2] د. سعد جمعة, مصدر سبق ذكره, ص 133.

[3] سعيد عيادي, مصدر سبق ذكره, ص 213

[4] د. محمد أنور محروس, سوسيولوجية الجماعات الدينية والثقافات الفرعية، الإسكندرية، المكتبة المصرية، 2004, ص 389.

[5] د. كمال المنوفي, الثقافة السياسية للفلاحين المصريين, مصدر سبق ذكره, ص 29.

[6] باسم الزبيدي, مصدر سبق ذكره, ص 94.

يعرف ان القرى ومناطق الأرياف تقل فيها الخدمات الاجتماعية المختلفة التي توفرها الحكومة في المدن [1].

ودعمت أيضا ما تقدم دراسة أخرى، فقدت توصلت إلى أن أحد أسباب الثقة السياسية في الحكومة أو عدم الثقة بها يعود إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد فيما إذا يحكمها الشك أم الثقة المتبادلة. فانخفاض مستوى الثقة في العلاقات الاجتماعية من شأنه ان يعمق من الشك في الحكومة. والعكس هو الصحيح [2]. وترى الدراسة نفسها: "بيد ان الثقة المطلقة في النخبة الحاكمة تؤدي إلى خلق علاقات سياسية غير ديمقراطية يمكن ان تقود بدورها إلى قصور في أداء النظام السياسي. وبالمثل فأن الشك المطلق في الصفوة الحاكمة كفيل بعرقلة العمل الجماعي حيث يصعب والحالة هذه بناء تنظيمات سياسية فعالة. من هنا، لا بد من وجود توازن مقبول بين الشك والثقة حتى يتحقق التسيير الفعال للعملية السياسية الديمقراطية التي تفترض تنافسا وتعاونا. فحتى ينشأ التنافس، لا بد من وجود حد أدنى من الشك، وحتى يتحقق التعاون لا بد من توفر الثقة" [3].

ويستنتج من تحليل دراسة فلسطينية للواقع الاجتماعي السياسي في المجتمع الفلسطيني إلى وجود ارتباط بين عدم الثقة السياسية وعدم الثقة الاجتماعية، فقد خلصت هذه الدراسة إلى:

"ان من ينظر لماضي الحالة الفلسطينية وحاضرها يلاحظ أن الواقع الفلسطيني حافل بالأحداث والتطورات السياسية التي ساعدت على تكريس شعور عميق من التشكك والتشكيك، كما الريبة والارتياب، ليس فقط تجاه الآخرين، أصدقاء كانوا أم أعداء، وإنما، أيضا، تجاه الذات حاكمة ومسيطرة كانت أم معارضة ومما يعزز هذا الشعور تعاقب فصول المعاناة ومحاولات الإقصاء والإلغاء التي تعرض لها الفلسطينيون، الأمر الذي يدفعهم لرؤية ما يدور حولهم من سياسات، وما يعقد من اتفاقيات، وما يؤخذ من قرارات على أنه لا يهدف إلا لتكريس ضعفهم والإبقاء على جبروت أعدائهم. وعلى ضوء ذلك، أصبح ينتاب الفلسطينيين شعور بالارتياب والتشكك إزاء ما يدور حولهم من تطورات ابتداءً بالسياسات الإقليمية، والقرارات الدولية والتحالفات، والدول العظمى، والمنابر الدولية والحروب، مروراً بالتعديلات الوزارية، وسن القوانين، وانتهاء بالزيارات السياسية للزعماء، وطرائق تصريحاتهم الإعلامية. ويحافظ هذا الشعور الارتيابي على حضوره، أيضاً، في الوضع الداخلي للفلسطينيين، حيث يتجلى في سياق العلاقة بين مختلف الأطراف والفئات السياسية. فهذه الأطراف، وبحكم ما

---

[1] بلال خلف العمري، أثر المتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية على الثقافة السياسية لأساتذة الجامعات الحكومية: دراسة ميدانية، عمان، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، 1997، ص 102.

[2] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 29.

[3] المصدر نفسه، ص 29.

تختزنه من شك إزاء بعضها البعض تستطيع النيل من صلابة الوحدة الوطنية التي تقسّم الساحة الفلسطينية بين شكاك ومشكوك به. أما الترجمة الفعلية لغياب شعور الثقة السياسية داخلياً، فيتبين من خلال تعاظم حجم الجمهور الذي لا يثق بالنظام السياسي ومؤسساته وأحزابه وتوجهاته وبناءه، كما لا يثق، أيضا، بالمنظمات والأطر المجتمعية- كاتحادات العمال، واتحادات المرأة والصحافة المحلية، والمعارضة- هو في حالة انحدار وهبوط لدرجة أن نسبة 12٪ فقط من الجمهور تثق بالمؤسسات المذكورة. ويلاحظ نضوب شعور الثقة، أيضاً، فيما بين مختلف السلطات والهيئات والمؤسسات المكونة للنظام السياسي والتي يحكمها قدر من المنافسة والرغبة في التهميش والإقصاء، ودرجة مقلقة من الازدواجية والتشابك وغياب التنسيق الأمر الذي يؤدي إلى سيطرة التوتر والعدالية في فضاء علاقاتها المشتركة كما هو الحال بالنسبة للعلاقة القائمة بين السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي منذ تأسيسهما. أمّا هذا الحال، فقد ترك، وما زال يترك، بصماته على الجمهور معززاً لديه شعوراً بعدم الثقة فيما يحيط به من مؤسسات وهيئات وسياسات، الأمر الذي يعني مزيدا من الصعوبة والعسر في درب الديمقراطية، ومن القضايا التي تكرس الميول والتوجهات غير المعززة للديمقراطية في الثقافة السياسية الجماهيرية خضوع أداء السلطة الوطنية إلى مستوى عال من النقد الشعبي الموجه إلى جميع مستوياتها بما في ذلك مكتب الرئاسة والوزارات والأجهزة الأمنية المختلفة. وتناول هذا النقد السياسات العامة، وطرق إدارتها، وسوء إدارة الأموال العامة، والمؤسسات المتخمة بالأطقم العاملة، والترهل الإداري، والفساد، والاحتكارات، والامتيازات، وغياب سلطة القانون وانتهاك حقوق الإنسان، وتراجع المجتمع المدني، وانتعاش البنى التقليدية وغير الطوعية، والميل إلى الأنانية والجشع والأداء الفلسطيني الضعيف في المفاوضات مع إسرائيل [1]".

فضلا عن ما تقدم تتطابق نتائج بعض الدراسات الأجنبية مع ما تقدم، فقد توصلت نتائج البعض منها إلى أن هناك علاقة بين الثقة في الناس وبين سلوكهم السياسي، فكلما كانت هناك ثقة اكبر بالناس كلما أصبحوا أكثر ثقة بالسياسة والسياسيين وأكثر اعترافا بحقوق الآخرين المدنية [2]. فقد وجد أن هناك علاقة بين الثقة الاجتماعية العامة وبين الثقة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية. حيث وجدت هذه الدراسة بان أصحاب الثقة العالية في الناس هم كذلك اكثر ثقة في السياسة والسياسيين. فقد اتفق 68٪ من المبحوثين من ذوي الثقة الأدنى في الناس مع الجملة "إن عامة الناس غير مؤهلين للتصويت حول قضايا الساعة المعقدة"، مقارنة مع 32٪ من المبحوثين من أصحاب الثقة الأعلى بالناس [3]. واتفق أصحاب الثقة الأدنى بالبشر بنسبة 45٪ مع الجملة "هناك استعمال قليل للكتابة إلى

---

[1] باسم الزبيدي, مصدر سبق ذكره, , ص 81- 82.

[2] منهما دراستين رئيسيتين هما:

A- Morris Rosenberg, op. cit, pp.690-695.

B- Gabriel A. Almond & Sidney Verba, op. cit., pp.284-86.

[3] Morris Rosenberg, op. cit., p.691.

المسؤولين عن الشعب لأنهم لا يهتمون حقا. وفي الغالب بمشاكل الإنسان العادي" مقابل 12٪ من أصحاب الثقة الأعلى في البشر. كما واتضح بأن 92٪ من أصحاب الثقة الأدنى يتفقون مع الجملة "ان المرشحين السياسيين هم عادة ما يقعون تحت سيطرة الآليات السياسية"، أي انهم غير محترمين والعوبة بيد المصالح الخاصة، مقابل 66٪ من ذوي الثقة العالية بالناس. وخلصت هذه الدراسة إلى ان 76٪ من أصحاب الثقة الأدنى بالناس هم اكثر الناس في عدم الثقة في السياسة والسياسيين مقابل 32٪ من اصحاب الثقة الأعلى في الناس [1].

وعلى صعيد العلاقة بين الثقة في الناس وبين الحريات المدنية، فقد ظهر بأن عديمي الثقة في البشر هم أكثر احتمالا من الآخرين أن ينكروا على الآخرين حريتهم او ان يدافعوا ضد القيود التي تمنع حرية الآخرين. هكذا اتفق 40٪ من ذوي الثقة الأدنى بالناس مع الجملة" يجب إسكات أو منع الناس الذين يتحدثون بالسياسة بدون معرفة عما هم يتحدثون مقابل 21٪ من أصحاب الثقة الأعلى في الناس. كما اتفق 32٪ من أصحاب الثقة الأدنى مع الجملة "تقود الحرية غير المقيدة إلى هيستيريا عامة" مقابل 16٪ من ذوي الثقة الأعلى في الناس. كذلك اتفق 51٪ من أصحاب الثقة الأدنى في الناس مع الجملة " يجب منع الناس من نشر أفكار خطيرة لأنهم قد يؤثرون على الآخرين ويتبنوها" مقابل 16٪ من أصحاب الثقة الأعلى [2].

وظهر أيضا أن هناك علاقة بين الثقة في الناس وبين الاعتقاد بقمع الضعيف والمنحرف أو الجماعات الخطيرة. فقد افترض بأن أصحاب الثقة الضعيفة في الناس، بغض النظر عن آرائهم الأيدلوجية، بأنهم يميلون للقول بانه يجب أن يكون هناك قانون ضد الجماعة المنحرفة. وقد اثبت هذا الافتراض، حيث اتفق 52٪ من المبحوثين من أصحاب الاتجاه الجمهوري، مقابل 29٪ من المبحوثين من أصحاب الاتجاه المستقل، و21٪ من المبحوثين من ذوي الاتجاه الديمقراطي، مع الجملة التالية "إن القوانين التي تحكم اتحادات العمل اليوم هي ليست صارمة بما فيه الكفاية". كما اتفق 32٪ من المبحوثين من أصحاب الاتجاه الجمهوري، و21٪ من المبحوثين من أصحاب الاتجاه المستقل، و 18٪ من أصحاب الاتجاه الديمقراطي مع الجملة التالية: "يجب أن تؤخذ حالا خطوات تنص على عدم قانونية وشرعية الحزب الشيوعي" [3].

كذلك ظهر بأن أصحاب الثقة الضعيفة بالناس لهم ميول في اضطهاد أصحاب الآراء الدينية المختلفة عنهم، فقد اتفق 32٪ من المبحوثين أصحاب الثقة الأدنى بالناس مع الجملة التالية" يجب قمع أو تحريم وعظ الأفكار الدينية غير المألوفة للجماعة"،

---

[1] Morris Rosenberg, op. cit., p.691.
[2] Ibid, p.692.
[3] Morris Rosenberg, op. cit., p.693.

مقابل 16٪ من المبحوثين من أصحاب الثقة الأعلى نسبيا. وأخيرا ظهر ميول أكبر بين أصحاب الثقة الأدنى في الناس نحو تأييد القيود على الحق في شغل وظيفة عامة. فقد شعر 46٪ من المبحوثين من أصحاب الثقة الأدنى بالناس بأنه: " ليس من الحكمة إعطاء الناس ذوي الآراء الاجتماعية والاقتصادية الخطرة فرصة لانتخابهم"، مقابل 25٪ من أصحاب الثقة الأعلى نسبيا [1].

وتؤدي عدم الثقة الاجتماعية التي ينشأ عليها الفرد من قبل الوالدين إلى عدم الثقة بالعالم السياسي المحيط به. فقد توصلت دراسة أجنبية إلى وجود عدم ثقة بين البلجيكيين والفرنسيين أكثر من الهولنديين في الشخصيات والمؤسسات السياسية نتيجة هذا النوع من التنشئة [2]. وأكدت ذلك دراسة أخرى إذ وجدت أن عدم الثقة الاجتماعية من قبل الفرد والجماعة تقود إلى عدم الاهتمام والثقة بمن حولهم من مسؤولين الأمر الذي يؤدي إلى عدم الانسجام والرفض الصامت للقرارات التي يتخذها المسؤولين [3].

فضلا عن ما تقدم، ظهر أن هناك ترابط بين بعض القيم الاجتماعية وبالنتيجة ترابط في الآثار السياسية لها. كما في العلاقة الترابطية بين قيمة التعاون وقيمة الثقة الاجتماعية. فكلما كان السلوك قائم على التعاون أكثر من التنافس زادت الثقة والعكس هو الصحيح [4]. وفي هذا المجال ترى دراسة فلسطينية أن من بين نتائج التوتر وعدم الانسجام بين الفصائل الفلسطينية إضعاف روابط الثقة والتعاون [5].

وتوصلت دراسة أجنبية أخرى، بعد مراجعة [6] للدراسات التي أجريت حول قيمة الثقة الاجتماعية لفترة ستة عشر عاما، إلى ان الأفراد الأكثر ثقة هم اقل احتمالا لأن يكذبوا، أو يغشوا أو يسرقوا. وهم ليسوا بأقل قدرة ممن دونهم ثقة في تحديد المواقف التي ينبغي أو لا ينبغي فيها الثقة بالآخرين [7]. (ونفترض هنا أن من المحتمل جداً أن الكذب والخداع السياسي يمكن أن ينتج من سمات الشخصية التي تتميز بضعف الثقة في الآخرين، والعكس هو الصحيح). وفي هذا المجال تعزز دراسة عربية ما نذهب إليه إذ ترى أن أكثر من دارس توصل إلى أن التنشئة العائلية في المجتمع المغربي، مصدر مهم للثقافة السياسية السائدة، تلك التي تتضمن عناصر الإحساس العميق بالشك لدى الساسة بوجه عام، وبالتالي اعتبار الكذب

---

[1] Ibid, p.694.

[2] Frank A. Pinner,op.cit., pp. 58-70. cited by: Dean Jaros, op. cit., p.92.

[3] محمد خير علي مامسر, مصدر سبق ذكره, ص 189- 191.

[4] عبد القادر يونس ملحم, مصدر سبق ذكره, ص 41- 42.

[5] باسم الزبيدي, مصدر سبق ذكره, ص 56- 57.

[6] Rotter, 1980

نقلا عن: عبد القادر يونس ملحم, مصدر سبق ذكره, ص 5.

[7] المصدر نفسه, ص 5.

والمراوغة والتآمر قواعد مبررة للعبة السياسية, واتخاذ الخلافات السياسية طابعاً شخصياً والنظر إلى السلطة على أنها أداة أرغام وقهر وغير جديرة بالثقة [1].

وتعد ثقة الفرد أو العديد من الأفراد في قطاع اجتماعي معين من أكثر العوامل البارزة في فعالية عالمنا الاجتماعي الحالي. فكفاءة أو فاعلية التوافق النفسي والاجتماعي للأفراد أو حتى بقاء أية مجموعة اجتماعية يعتمد على وجود أو غياب مثل هذه الثقة بين الإفراد [2]. قد يمكن القول بعبارة أخرى أن شيوع قيمة الثقة الاجتماعية في مجتمع ما أنما تعزز من التوافق الاجتماعي الذي يقود إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي بالنتيجة.

وترى بعض الدراسات أن غياب قيمة الثقة الاجتماعية أو ضعفها يُعد غياباً أو ضعفا في وجود الثقافة السياسية الديمقراطية. ففي هذا المجال ترى دراسة عربية:

"لا بد للديمقراطية من شعور بالثقة المتبادلة بين المواطن والنظام السياسي وفيما بين المؤسسات السياسية بعضها ببعض. إذ بغير هذا الشعور تنتاب المجتمع حالة من الفردية العارمة يصعب معها وجود مناخ صحي للتنافس السياسي الذي يشكل جوهر السياسة الديمقراطية, ولا يتصور ان ينمو ويتكرس الشعور بالثقة السياسية ما لم تكن هناك ثقة متبادلة بين أفراد المجتمع بوجه عام. هذا الشعور لا يبدو له قدماً راسخة في ثقافتنا العربية السياسية. فالشك المتبادل يكتنف العلاقة بين الحكومة والمعارضة. وتشوب الريبة العلاقات بين الحركات السياسية. وما أكثر تبادل الاتهامات حتى بين تلك التجمعات التي تتقارب في الأصول الاجتماعية والفكرية وعلى الرغم من وجود أحزاب إيديولوجية ولجان شعبية وأطر مؤسسية أخرى في عدد من الأقطار العربية, إلا ان الحاكم لا يثق في هذا كله, ويعتمد في شغل المناصب المهمة على دائرة ضيقة للغاية تقتصر على أفراد العائلة أو الطائفية أو الذين تربطهم وإياه علاقة شخصية أو مصلحية من أي نوع. وفي أجزاء عديدة من الدول العربية لا يتوقع المواطن من الحكومة أداءً طيباً في الاستجابة لمطالبه. ففي بحث أجري عام 1978 لقياس اتجاهات المواطنين نحو النظام السياسي المصري, اقر معظم المبحوثين (88,7٪, 77,7٪) على التوالي بتواضع الإشباع المتحقق من إداء المؤسسات السياسية والإدارية. بناء على ما تقدم يمكن ان نخلص إلى ان الثقافة السياسية في المجتمع العربي غير وظيفية بالمعيار الديمقراطي. انها في عمومها رعوية لا تشجع على المشاركة وتكرس التسلط السياسي" [3].

فضلا عن ما تقدم, تؤكد دراسة عربية أخرى ما تقدم حين تبين العلاقة بين قيمة الثقة الاجتماعية وتحقيق الديمقراطية:

---

[1] د. كمال المنوفي, "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي", مصدر سبق ذكره, ص 76- 77.

[2] (Rotter, 1967).

ولمزيد من التعاريف, راجع: د. معتز سيد عبد الله, مصدر سبق ذكره, ص 101- 103.

[3] المصدر السابق, ص 71- 72.

"يكتسب هذا الأمر أهمية كبيرة بالنسبة لإمكانية تحقيق الانسجام والتناغم فيما بين مختلف مكونات الحياة السياسية, وخاصة تلك الجوانب المتصلة بالعلاقة بين المواطن والنظام السياسي. فموضوعة الثقة السياسية ومجالات تجلّيها وأشكال التعبير عنها هي أمر من الضروري الانتباه له عند التمييز بين النظم السياسية الديمقراطية والنظم السلطوية. فالنظم الديمقراطية, بعكس السلطوية, لا تنشأ وتتعزز إلا بتوافر مستوى مقبول من الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم, وبين مختلف المؤسسات والهيئات والسلطات السياسية. الأمر الذي يجعل من الثقة السياسية أمرا مهما هو أنه بدونها تسيطر على الحياة السياسية درجه عاليه من التشكك والتوجس وتصبح ساحة تقاطب وتوتر يحكمها الشطط والاحتراب ويسودها المكر والحقد والضغينة. وعلى ضوء ذلك, تسيطر الأنانية المفرطة التي يصبح متعذراً معها وجود ذلك النوع من المنافسة الذي تقضيه الحياة السياسية الديمقراطية, والتي لا يمكنها أن تقوم إلاّ بوجوده" [1].

وفي هذا المجال خلصت دراسة فلسطينية إلى أن ضعف الثقة والتعاون بين الفصائل الفلسطينية قد أدى إلى غياب شرط من شروط الديمقراطية [2], وبالنتيجة فقد ساهم ذلك في غياب تقليد راسخ لشعور بالثقة السياسية في الثقافة الفلسطينية الأمر الذي يضع مزيدا من العقبات في سبيل ديمقراطية الحياة السياسية الفلسطينية [3]. من هنا أكدت أحدى الدراسات على تلازم العلاقة بين قيمة الثقة الاجتماعية وبين الديمقراطية فترى بأن الثقة المتبادلة هي سمة ملازمة للديمقراطية [4].

يُخلص من كل ما تقدم في هذا المطلب إلى أن لقيمة الثقة الاجتماعية أبعاداً سياسية أو تأثيرا في السلوك السياسي, كما في تأثيرها في دافعية الأفراد للانضمام للجماعة التي تعد شرط من شروط قيام مؤسسات المجتمع المدني وتكوين الجماعات غير الرسمية في التأثير على الحكومة في وقت الأزمات السياسية, فقد أعاقت عدم الثقة في مجتمع الفلاحين المصريين من استعداد الفلاحين للتعاون من اجل القيام بمشروعات اقتصادية أو اجتماعية ذات نفع عام, وأضعفت من شعورهم نحو الالتزام الكامل بالعهود, وفتور حماسهم اتجاه الأهداف الجماعية, وضعف روح الخدمة العامة لدى القادة المحليين, وأدت عدم ثقة طلاب غالبية الجامعات المصرية باتحادات الطلاب, ونزاهة وديمقراطية الانتخابات الطلابية, والمشاركة في صنع القرارات والأنشطة الجامعية, ونظام التعليم الجامعي, وخدمات صندوق التكافل وقروض بنك ناصر وخدمات المدينة الجامعية وأجهزة الأعلام عن عدم مشاركة غالبية الطلاب في الأنشطة الجامعية والانضمام إلى اية تنظيمات أو أحزاب سياسية, ويُخلص أيضا إلى تطابق ما

---

[1] باسم الزبيدي, مصدر سبق ذكره, ص 80.
[2] باسم الزبيدي, مصدر سبق ذكره, ص 56- 57.
[3] المصدر نفسه, ص 81.
[4] د. محمود معياري, مصدر سبق ذكره, ص 19

تقدم من نتائج الدراسة المصرية مع نتائج دراسات أجريت على مجتمعات الولايات المتحدة وبريطانيا التي تزيد فيها الثقة الاجتماعية السياسية عن مجتمعات كل من ألمانيا والمكسيك وإيطاليا.

وخُلص أيضا إلى أن عدم الثقة الاجتماعية أدت إلى عدم ثقة سياسية كما في لجوء الفلاح في المجتمع المصري إلى النقد غير المباشر للسلطة والآخرين، ومدح الحاكم عندما يكون في السلطة ونقده عندما يفقدها. وفقدان ثقته في جهاز الدولة ورجال الإدارة، ونأيه عن السلطة قدر الإمكان، وشيوع عدم الثقة السياسية في المجتمعات المصرية والفلسطينية والأردنية في مؤسسات الدولة وإيديولوجيتها وأجهزتها الرسمية ووسائل الدعاية والأعلام، والأحزاب السياسية، وأصحاب الوظائف العليا في الدولة، وعدم ثقتهم في شعارات الدولة وتعهداتها، وعدم الثقة السياسية في المجتمع الفلسطيني في المنظمات والأطر المجتمعية كاتحادات العمال واتحادات المرأة والصحافة المحلية والمعارضة، والتعديلات الوزارية وسن القوانين، والبيئة المحيطة الإقليمية والدولية والقرارات الدولية والدول العظمى والمنابر الدولية، والزيارات السياسية للزعماء وتصريحاتهم الإعلامية. كما أدت عدم الثقة في فلسطين إلى إضعاف الوحدة الوطنية في فلسطين، وانعدام الثقة بين مختلف سلطات وهيئات ومؤسسات النظام السياسي، والتهميش والإقصاء السياسي والتوتر والعدائية كما هو الحال بين السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي مما يعيق من الديمقراطية. ومن مؤشرات عدم الثقة السياسية هذه هو نقد أداء السلطة الفلسطينية.

وعلى النقيض مما تقدم، خُلص إلى أن التنشئة على عدم الثقة الاجتماعية قادت إلى عدم الثقة بالعالم السياسي المحيط، كما في عدم ثقة البلجيكيين والفرنسيين أكثر من الهولنديين في الشخصيات والمؤسسات السياسية.

وخُلص أيضا إلى أن عدم الثقة تؤدي إلى اعتناق مذاهب أيديولوجية معينة، مثل بروز دور الايدولوجيا الإسلامية، والانضمام إلى التيارات السياسية المعارضة للنظام الحكم، وعدم الولاء للنظام السياسي، والاغتراب السياسي، كما في نفور الفلاح المصري من الجندية، واتصافه بالمكر والغموض نحو الحكومة وضعف استجابته لبرامج الحكومة في الريف.

وخُلص أيضا إلى أن عدم الثقة الاجتماعية لدى العراقي أثرت في سلوكه السياسي إذ أصبح يخشى المستقبل ويخافه بعدّه شيء غامضا ومن الممكن ان يحمل اشياء عجيبة وغريبة ومأساوية وغير معقولة ومتصورة ومسيطر عليها. وأصبح العراقي يتسم بطباع وسجايا تتسم بالقلق والتقلب والعنف والتسرع.

وخُلص الدراسة فضلا عن ما تقدم، إلى أنه: كلما كانت الثقة الاجتماعية عالية زادت الثقة بالسياسة والسياسيين، كما في الولايات المتحدة الأمريكية، والاعتراف بحق الناس في التصويت حول قضايا الساعة، والكتابة إلى المسؤولين، والمرشحين السياسيين، والاعتراف بحرية الآخرين والدفاع ضد القيود التي تمنع من حريتهم، كما في السماح للناس للتحدث

بالسياسة, والإيمان بإيجابية الحرية, والقبول بنشر الأفكار وعدم قمع الضعيف والمنحرف أو الجماعات السياسية الخطيرة, وعدم اضطهاد أصحاب الآراء الدينية المختلفة, وإعطاء فرصة لانتخاب الناس ذوي الآراء الاجتماعية والاقتصادية الخطرة.

وخُلص إلى وجود ترابط بين بعض القيم الاجتماعية وترابط بالنتيجة في آثارها السياسية, كما في العلاقة الترابطية بين قيمة التعاون وقيمة الثقة الاجتماعية, فكلما كان السلوك قائم على التعاون أكثر من التنافس زادت الثقة والعكس هو الصحيح, فقد قاد التوتر وعدم الانسجام بين الفصائل الفلسطينية إلى إضعاف روابط الثقة والتعاون.

ومن المحتمل جداً ان تقود عدم الثقة الاجتماعية إلى الكذب والخداع السياسي كما في المغرب العربي, فقد عُدّ الكذب والمراوغة والتآمر قواعد مبررة للعبة السياسية.

وخُلص أيضا إلى غياب قيمة الثقة الاجتماعية أو ضعفها يُعد غياباً أو ضعفا في وجود الثقافة السياسية الديمقراطية كما هو في المجتمعات العربية حيث يسود الشك المتبادل بين الحاكم والمحكوم, وعدم توقع المواطن من الحكومة أداءً طيباً في الاستجابة لمطالبه, وبين الحكومة والمعارضة, وعدم ثقة الحاكم بالأحزاب, واعتماد الحاكم في شغل المناصب المهمة على أفراد العائلة أو الطائفة أو الذين تربطهم وإياه علاقة شخصية أو مصلحية من أي نوع, وفيما بين الحركات السياسية, وفيما بين مختلف المؤسسات والهيئات والسلطات السياسية, وسيادة التقاطب والتوتر والشطط والاحتراب والمكر والحقد والضغينة بين العاملين في السياسة, وسيادة الأنانية السياسية بدل التعاون السياسي, وعدم الاهتمام والثقة بالمسؤولين وبالتالي عدم الانسجام والرفض الصامت للقرارات التي يتخذها المسؤولين.

وخُلص أيضا إلى أن الثقة الاجتماعية تؤدي إلى التعاون أكثر من التنافس مما يعزز من الديمقراطية, ويؤدي شيوع قيمة الثقة الاجتماعية في مجتمع ما إلى تعزيز من التوافق الاجتماعي الذي يقود إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي بالنتيجة.

وما يُخلص إليه أيضا: أنه قد يمكننا القول أن مؤشرات الثقة السياسية [1] يمكن أن تكون (عامل الثقة السياسية بالمؤسسات الحكومية وموظفيها, وعامل الصدق في القول من قبل السياسيين, وعامل الحذر في التعامل مع الآخرين من أصحاب السلطة والعاملين معهم, وعامل الأمانة في العمل في المؤسسات الحكومية, وعامل الثقة السياسية في المجتمع بشكل عام, وعامل الثقة بالمعلمين كرموز من رموز مؤسسات النظام السياسي, وعامل الثقة في المجتمع العربي والدولي, وعامل التفاؤل السياسي, وعامل الثقة في الوالدين كرموز أو ممثلين للسلطة).

---

[1] اقتبست الفكرة الأساسية من مؤشرات الثقة الاجتماعية التالية: عامل الثقة بالمؤسسات, وعامل الصدق في القول, وعامل الحذر في التعامل مع الآخرين, وعامل الأمانة في العمل, وعامل الثقة في المجتمع, وعامل الثقة بالمعلمين, وعامل الثقة في المجتمع العربي والدولي, وعامل التفاؤل, وعامل الثقة في الوالدين, التي وردت في: عبد القادر يونس ملحم, مصدر سبق ذكره, ص 67.

وما يمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المبحث: شيوع عدم الثقة بين العراقيين وترددهم ورفضهم في الإفصاح عن هويتهم القبلية والطائفية خوفا من القتل، وانتشار عدم الثقة لدى الأردنيين بشكل عام، كما في سوء الظن والشك والارتياب بالآخرين، والارتياب وعدم الثقة بالكبار لدى الطلاب والطالبات الجامعيين، وسيادة الشك والحذر بين الفلاحين في المجتمع المصري بشكل عام، وضعف الثقة لدى الجامعيين المصريين، وعدم ثقتهم في اتحادات الطلاب ونزاهة وديمقراطية الانتخابات الطلابية، ونظام التعليم الجامعي، والمشاركة في صنع القرارات والأنشطة الجامعية والاستفادة من خدمات صندوق التكافل الاجتماعي وقروض بنك ناصر وخدمات المدينة الجامعية، وسيادة عدم الثقة الاجتماعية بين الفتاة والفتى في المجتمع الجزائري والمجتمعات العربية عموما، وضعف الثقة وسوء الظن والشك والارتياب بالآخرين، والارتياب وعدم الثقة بالكبار لدى بعض طلاب الجامعات العربية، فضلا عن انتشار ظاهرة سوء الظن بين مختلف الشرائح الاجتماعية في المجتمعات العربية، كما في عدم الثقة في القول، والمشاهد، من سلوك الآخرين أفرادا وجماعات وعدّهُ ظاهر كاذب يخفي ما هو باطن وخفي حقيقي، وترديد معاني عدم الثقة في التراث الثقافي العربي من أغاني وأمثال وحكم ومأثورات شفاهية.

وخُلص إلى أن مؤشرات عدم الثقة مثل عدم الثقة بالمؤسسات والقول، والحذر في التعامل مع الآخرين، وعدم الثقة في المجتمع والمعلمين والمجتمع العربي والدولي، وعدم التفاؤل [1]، تشيع في المجتمعات العربية مما يؤشر بالتالي شيوع ضعف قيمة عدم الثقة الاجتماعية في المجتمعات العربية، وأن لقيمة الثقة الاجتماعية أبعاداً سياسية أو تأثيرا في السلوك السياسي، كما في تأثيرها في دافعية الأفراد للانضمام للجماعة التي تعد شرط من شروط قيام مؤسسات المجتمع المدني وتكوين الجماعات غير الرسمية في التأثير على الحكومة في وقت الأزمات السياسية، وتطابق ما تقدم من نتائج الدراسة المصرية مع نتائج دراسات أجريت على مجتمعات الولايات المتحدة وبريطانيا التي تزيد فيها الثقة الاجتماعية السياسية عن مجتمعات كل من ألمانيا والمكسيك وإيطاليا.

وخُلص أيضا إلى أن عدم الثقة الاجتماعية أدت إلى عدم ثقة سياسية كما في لجوء الفلاح في المجتمع المصري إلى النقد غير المباشر للسلطة والآخرين، ومدح الحاكم عندما يكون في السلطة ونقده عندما يفقدها. وفقدان ثقته في جهاز الدولة ورجال الإدارة، ونأيه عن السلطة قدر الإمكان، وشيوع عدم الثقة السياسية في المجتمعات المصرية والفلسطينية والأردنية في مؤسسات الدولة وإيديولوجيتها وأجهزتها الرسمية ووسائل الدعاية والأعلام، والأحزاب السياسية، وأصحاب الوظائف العليا في الدولة، وعدم ثقتهم في شعارات الدولة وتعهداتها، وعدم الثقة السياسية في المجتمع الفلسطيني في المنظمات والأطر المجتمعية كاتحادات العمال

---

[1] عبد القادر يونس ملحم، مصدر سبق ذكره، ص 67.

واتحادات المرأة والصحافة المحلية والمعارضة، والتعديلات الوزارية وسن القوانين، والبيئة المحيطة الإقليمية والدولية والقرارات الدولية والدول العظمى والمنابر الدولية، والزيارات السياسية للزعماء وتصريحاتهم الإعلامية. كما أدت عدم الثقة في فلسطين إلى إضعاف الوحدة الوطنية في فلسطين، وانعدام الثقة بين مختلف سلطات وهيئات ومؤسسات النظام السياسي، والتهميش والإقصاء السياسي والتوتر والعدائية كما هو الحال بين السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي مما يعيق من الديمقراطية. ومن مؤشرات عدم الثقة السياسية هذه هو نقد أداء السلطة الفلسطينية.

وخُلص إلى أن التنشئة على عدم الثقة الاجتماعية قادت إلى عدم الثقة بالعالم السياسي المحيط، كما في عدم ثقة البلجيكيين والفرنسيين أكثر من الهولنديين في الشخصيات والمؤسسات السياسية، وأن عدم الثقة تؤدي إلى اعتناق مذاهب أيديولوجية معينة، مثل بروز دور الايدولوجيا الإسلامية، والانضمام إلى التيارات السياسية المعارضة للنظام الحكم، وعدم الولاء للنظام السياسي، والاغتراب السياسي، كما في نفور الفلاح المصري من الجندية، واتصافه بالمكر والغموض نحو الحكومة وضعف استجابته لبرامج الحكومة في الريف، وأن عدم الثقة الاجتماعية لدى العراقي أثرت في سلوكه السياسي إذ أصبح يخشى المستقبل ويخافه بعدّه شيء غامضا ومن الممكن ان يحمل اشياء عجيبة وغريبة ومأساوية وغير معقولة ومتصورة ومسيطر عليها، وأصبح العراقي يتسم بطباع وسجايا تتسم بالقلق والتقلب والعنف والتسرع.

وخُلص الدراسة فضلا عن ما تقدم، إلى أنه: كلما كانت الثقة الاجتماعية عالية زادت الثقة بالسياسة والسياسيين، كما في الولايات المتحدة الأمريكية، والاعتراف بحق الناس في التصويت حول قضايا الساعة، والكتابة إلى المسؤولين، والمرشحين السياسيين، والاعتراف بحرية الآخرين والدفاع ضد القيود التي تمنع من حريتهم، كما في السماح للناس للتحدث بالسياسة، والإيمان بإيجابية الحرية، والقبول بنشر الأفكار وعدم قمع الضعيف والمنحرف أو الجماعات السياسية الخطيرة، وعدم اضطهاد أصحاب الآراء الدينية المختلفة، وإعطاء فرصة لانتخاب الناس ذوي الآراء الاجتماعية والاقتصادية الخطرة.

وخُلص إلى وجود ترابط بين بعض القيم الاجتماعية وترابط بالنتيجة في آثارها السياسية، كما في العلاقة الترابطية بين قيمة التعاون وقيمة الثقة الاجتماعية، فكلما كان السلوك قائم على التعاون أكثر من التنافس زادت الثقة والعكس هو الصحيح، فقد قاد التوتر وعدم الانسجام بين الفصائل الفلسطينية إلى إضعاف روابط الثقة والتعاون.

وخُلص أيضا إلى أنه: من المحتمل جداً ان تقود عدم الثقة الاجتماعية إلى الكذب والخداع السياسي كما في المغرب العربي، فقد عُدّ الكذب والمراوغة والتآمر قواعد مبررة للعبة السياسية، وأن غياب قيمة الثقة الاجتماعية أو ضعفها يُعد غياباً أو ضعفا في وجود الثقافة السياسية الديمقراطية كما هو في المجتمعات العربية حيث يسود الشك المتبادل بين الحاكم والمحكوم، وعدم توقع المواطن من الحكومة أداءً طيباً في الاستجابة لمطالبه، وبين الحكومة والمعارضة،

وعدم ثقة الحاكم بالأحزاب، واعتماد الحاكم في شغل المناصب المهمة على أفراد العائلة أو الطائفة أو الذين تربطهم وإياه علاقة شخصية أو مصلحية من أي نوع، وفيما بين الحركات السياسية، وفيما بين مختلف المؤسسات والهيئات والسلطات السياسية، وسيادة التقاطب والتوتر والشطط والاحتراب والمكر والحقد والضغينة بين العاملين في السياسة، وسيادة الأنانية السياسية بدل التعاون السياسي، وعدم الاهتمام والثقة بالمسؤولين وبالتالي عدم الانسجام والرفض الصامت للقرارات التي يتخذها المسؤولين.

وخُلص أيضا إلى أن الثقة الاجتماعية تؤدي إلى التعاون أكثر من التنافس مما يعزز من الديمقراطية، ويؤدي شيوع قيمة الثقة الاجتماعية في مجتمع ما إلى تعزيز من التوافق الاجتماعي الذي يقود إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي بالنتيجة، وأنه قد يمكننا القول أن مؤشرات الثقة السياسية يمكن أن تكون (عامل الثقة السياسية بالمؤسسات الحكومية وموظفيها، وعامل الصدق في القول من قبل السياسيين، وعامل الحذر في التعامل مع الآخرين من أصحاب السلطة والعاملين معهم، وعامل الأمانة في العمل في المؤسسات الحكومية، وعامل الثقة السياسية في المجتمع بشكل عام، وعامل الثقة بالمعلمين كرموز من رموز مؤسسات النظام السياسي، وعامل الثقة في المجتمع العربي والدولي، وعامل التفاؤل السياسي، وعامل الثقة في الوالدين كرموز أو ممثلين للسلطة).

وما يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا الفصل: أن قيمة الثقة الاجتماعية السياسية تعني (مجموع المدركات والمشاعر والأحكام والمواقف الاجتماعية التي يحملها الأفراد والجماعات من العالم الذي نعيش فيه من حيث إمكانية أو عدم إمكانية الاعتماد والوثوق في الأفراد والجماعات الآخرين والمؤسسات غير الرسمية والرسمية والبيئة الخارجية من حولهم للقيام بدورها المفترض، ومن المحتمل جداً أن تترجم هذه المدركات والمشاعر والأحكام والمواقف الاجتماعية إلى سياسية بحيث يمكن أن تقود، من بين ما تقود إليه، إلى الثقة السياسية أو ضعفها أو عدمها).

وخُلص أيضا إلى أن عدم الثقة الاجتماعية من المحتمل جدا أن تعزى إلى أسباب وتفسيرات نفسية كالازدواجية، وسمات الشخصية السلبية وتجارب الخوف والخوف من المستقبل، وأسباب اجتماعية مثل الأنماط السلبية أو غير السوية للتنشئة الاجتماعية السياسية، وسيادة قيم اجتماعية سلبية مثل الأنانية، وعدم الثقة الاجتماعية، والتفرقة بين الجنسين، ودور هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية، وفساد الحكومة واستبداد الحكم، وتأثير عوامل اقتصادية اجتماعية، وتضارب مناهج وأهداف التنشئة في الأسرة الواحدة، وعامل الزمن والخبرات الشخصية، وتعميم عدم الثقة، وتقليد سلوك الشك.

وخُلص فضلا عن ما تقدم إلى شيوع عدم الثقة الاجتماعية بين العراقيين والأردنيين والمصريين والمجتمعات العربية بشكل عام، كما في عدم الثقة بالمؤسسات والقول، والحذر في

التعامل مع الآخرين، وعدم الثقة في المجتمع والمعلمين والمجتمع العربي والدولي، وعدم التفاؤل، وأن لقيمة عدم الثقة الاجتماعية أبعاداً سياسية كما في عدم قدرة مجتمع الفلاحين المصريين في التعاون من اجل القيام بمشروعات اقتصادية أو اجتماعية ذات نفع عام، وأضعفت من شعوره نحو الالتزام الكامل بالعهود، وفتور الحماس اتجاه الأهداف الجماعية، وضعف روح الخدمة العامة لدى القادة المحليين، وعدم مشاركة غالبية الطلاب في الأنشطة الجامعية والانضمام إلى أية تنظيمات أو أحزاب سياسية، في حين أدت الثقة الاجتماعية إلى استعداد الأفراد في مجتمعات الولايات المتحدة وبريطانيا على تشكيل جماعات تؤثر على الحكومة في وقت الأزمات السياسية بشكل أكثر من مجتمعات كل من ألمانيا والمكسيك وإيطاليا التي تقل فيها الثقة الاجتماعية عن مجتمعات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

وخُلص أيضا إلى أن عدم الثقة الاجتماعية أدت إلى عدم ثقة سياسية بالسلطة ونقدها بالسر وبعد سقوطها ومدحها في العلن. وفقدان الثقة في جهاز الدولة ورجال الإدارة، والابتعاد عن السلطة، وشيوع عدم الثقة السياسية في المجتمعات المصرية والفلسطينية والأردنية في مؤسسات الدولة وإيديولوجيتها وأجهزتها الرسمية ووسائل الدعاية والأعلام، والأحزاب السياسية، وأصحاب الوظائف العليا في الدولة، وشعارات الدولة وتعهداتها، وعدم الثقة السياسية في المجتمع الفلسطيني في المنظمات غير الرسمية والرسمية أو الحكومية، والبيئة المحيطة الإقليمية والدولية والقرارات الدولية وضعف الوحدة الوطنية، وانعدام الثقة بين مختلف سلطات وهيئات ومؤسسات النظام السياسي، والتهميش والإقصاء السياسي والتوتر والعدائية مما يعيق من السلوك الديمقراطي.

وخُلص إلى أن التنشئة على عدم الثقة الاجتماعية قادت إلى عدم الثقة بالعالم السياسي المحيط، كما في عدم ثقة البلجيكيين والفرنسيين أكثر من الهولنديين في الشخصيات والمؤسسات السياسية، واعتناق مذاهب أيديولوجية معينة، مثل بروز دور الايدولوجيا الإسلامية، والانضمام إلى التيارات السياسية المعارضة للنظام الحكم، وعدم الولاء للنظام السياسي، والاغتراب السياسي، كما في نفور الفلاح المصري من الجندية، واتصافه بالمكر والغموض اتجاه الحكومة وضعف استجابته لبرامج الحكومة في الريف، وخشية العراقي من المستقبل وشعوره بالقلق والتقلب والعنف والتسرع.

وخُلصت الدراسة فضلا عن ما تقدم، إلى أنه: «كلما كانت الثقة الاجتماعية عالية زادت الثقة بالسياسة والسياسيين، كما في الولايات المتحدة الأمريكية، والاعتراف بحق الناس في التصويت حول قضايا الساعة، والكتابة إلى المسؤولين والمرشحين السياسيين، والاعتراف بحرية الآخرين والدفاع ضد القيود التي تمنع من حريتهم، كما في السماح للناس للتحدث بالسياسة، والإيمان بإيجابية الحرية، والقبول بنشر الأفكار وعدم قمع الضعيف والمنحرف أو الجماعات السياسية الخطيرة، وعدم اضطهاد أصحاب الآراء الدينية المختلفة، وإعطاء فرصة لانتخاب الناس ذوي الآراء الاجتماعية والاقتصادية الخطرة.

وخُلص إلى وجود ترابط بين بعض القيم الاجتماعية وترابط بالنتيجة في آثارها السياسية، كما في العلاقة الترابطية بين قيمة التعاون وقيمة الثقة الاجتماعية، فكلما كان السلوك قائم على التعاون أكثر من التنافس زادت الثقة مما يعزز من الديمقراطية، التوافق الاجتماعي الذي يقود إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي بالنتيجة، ومن المحتمل جداً ان تقود عدم الثقة الاجتماعية إلى الكذب والخداع السياسي كما في المغرب العربي، فقد عُدّ الكذب والمراوغة والتآمر قواعد مبررة للعبة السياسية.

وخُلص أيضا إلى غياب قيمة الثقة الاجتماعية أو ضعفها يُعد غياباً أو ضعفا في وجود الثقافة السياسية الديمقراطية كما هو في المجتمعات العربية حيث يسود الشك المتبادل بين الحاكم والمحكوم، وعدم توقع المواطن من الحكومة أداءً طيباً في الاستجابة لمطالبه، وبين الحكومة والمعارضة، وعدم ثقة الحاكم بالأحزاب، واعتماد الحاكم في شغل المناصب المهمة على أفراد العائلة أو الطائفة أو الذين تربطهم وإياه علاقة شخصية أو مصلحية من أي نوع، وفيما بين الحركات السياسية، وفيما بين مختلف المؤسسات والهيئات والسلطات السياسية، وسيادة التقاطب والتوتر والشطط والاحتراب والمكر والحقد والضغينة بين العاملين في السياسة، وسيادة الأنانية السياسية بدل التعاون السياسي، وعدم الاهتمام والثقة بالمسؤولين وبالتالي عدم الانسجام والرفض الصامت للقرارات التي يتخذها المسؤولين.

وخُلص أيضا: أنه قد يمكننا القول أن مؤشرات الثقة السياسية يمكن أن تكون (عامل الثقة السياسية بالمؤسسات الحكومية وموظفيها، وعامل الصدق في القول من قبل السياسيين، وعامل الحذر في التعامل مع الآخرين من أصحاب السلطة والعاملين معهم، وعامل الأمانة في العمل في المؤسسات الحكومية، وعامل الثقة السياسية في المجتمع بشكل عام، وعامل الثقة بالمعلمين كرموز من رموز مؤسسات النظام السياسي، وعامل الثقة في المجتمع العربي والدولي، وعامل التفاؤل السياسي، وعامل الثقة في الوالدين كرموز أو ممثلين للسلطة).

obeikandl.com

الخاتمة

توصلت دراستنا إلى وجود علاقة بين أنواع أنماط التنشئة النفسية والاجتماعية والسلوك السياسي. فقد ظهر أن أنواع القيم الاجتماعية التي ينشأ عليها الفرد والمجتمع لها أبعادا سياسية بشكل تترك معه تأثيرا في السلوك الاجتماعي والسياسي على حد سواء. وتبين أن التنشئة على القيمة التي تؤكد على الاهتمام بالشؤون الفردية الموازنة أو المعدلة بالتشجيع على المشاركة في النشاطات الجماعية إنما تؤدي إلى الاهتمام بتبني آراء الآخرين. وخلصت الدراسة إلى أن لهذه القيمة أبعاداً سياسية بقدر ما تشكل بحد ذاتها سلوكا يتعود عليه الفرد في كل المواقف في الحياة بما فيها السياسية. لذلك فأن التنشئة على قيمة تبني وجهات نظر الآخرين من المحتمل جداً أن تشجع على التنشئة على السلوك الاجتماعي السياسي التشاركي الديمقراطي طالما أنها تساعد على توفير العمل الجماعي والعكس هو الصحيح. أي أن غياب أو ضعف التنشئة على قيمة تبني وجهات نظر الآخرين من المحتمل جدا ان يقود إلى سلوك اجتماعي سياسي يتصف بغياب أو ضعف المشاركة. وأحيانا التسلط والاستبداد والطغيان طالما أن هذا النوع من التنشئة لا يسمح بالعمل الجماعي الذي يشجع على التنشئة على تقبل وجهات نظر الآخرين التي هي أحد متطلبات السلوك التشاركي الديمقراطي.

وتبين من الدراسة أيضا إلى ان بعض الأفراد والجماعات الذين يسجلون درجات عالية على مستوى سمات الشخصية اللا سوية كالانطوائية والانعزال والخيال والاستقلالية وإغفال نصيحة الآخرين وتضخيم الذات والابتعاد عن الواقع والمثالية المرتفعة هم أقل ميلا للاعتراف بالآخر وبالتالي أقل ميلا للتوافق والتكيف الاجتماعي والعمل الجماعي الذي يتطلبه السلوك الاجتماعي التشاركي. وتبين أيضا أن هناك عوامل أخرى كالعوامل الاقتصادية والعوامل الخاصة بالطبيعة الإنسانية والأعراف التي تخشى القوي وتحترم الغني والرجل والكبير وأفراد من أعراق ومذاهب معينة وما إلى ذلك عززت بدورها من قيمة عدم الاعتراف بالآخر. وظهر وجود ارتباط بين التنشئة على بعض القيم الاجتماعية الأخرى مثل قيمة عدم اعتبار الآخرين وبين قيمة عدم الاعتراف بالآخر فكلما نشأ الفرد على قيمة عدم اعتبار الآخرين عزز ذلك من قيمة عدم الاعتراف بالآخر والعكس هو الصحيح. وخلصت الدراسة أيضا إلى وجود ضعف في قيمة الاعتراف في الآخر في المجتمع العراقي تحديدا والمجتمعات العربية. بشكل عام. فضلا عن وجود ذلك إلى حد ما في دول أخرى كبعض الدول الديمقراطية أو ثقافات فرعية تعيش في ظلها كالثقافة المسيحية. وتبين ان قيمة عدم الاعتراف بالآخر كقيمة اجتماعية لها أبعاد سياسية تتمثل بعدم الاعتراف بالآخر سياسيا كحاكم أو حكومة. وعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات واللجوء إلى العنف الاجتماعي السياسي.

ووجد أن هناك أسباب عديدة لها دور كبير في تبني قيمة الإيثار من عدمها ولعل من بين هذه الأسباب هو نمط التنشئة الاجتماعية السياسية التي تتبعها الأسرة وباقي هيئات التنشئة

الاجتماعية السياسية، فكلما اتسم نمط التنشئة الاجتماعية بالتسامح والتقبل والاستقلالية فأنه من المحتمل جداً أن يزيد ذلك من احتمالات التنشئة على قيمة الإيثار والعكس هو الصحيح، على العكس من ذلك، كلما اتسم نمط التنشئة الاجتماعية بأسلوب التحكم والتسلط والضبط عن طريق إثارة الشعور بالذنب وأسلوب العقاب البدني فأنه من المحتمل جداً أن يزيد ذلك من التنشئة على قيم الأنانية والانتهازية، وظهر وجود صلة بين بعض العوامل الاقتصادية الاجتماعية وقيمة الإيثار فضلا عن وجود بين سيادة قيم اجتماعية ايجابية كقيم تبني وجهات نظر الآخرين والاعتراف بالآخر والمساندة الاجتماعية وقيمة الإيثار ووجدت الدراسة أن هناك ضعف في قيمة الإيثار في المجتمعات العربية والمجتمع العراقي وشيوع بدلا من ذلك قيمة الأنانية، كما في تفضيل العمل الفردي على الجماعي، وعدم الاهتمام بنظافة الأماكن العامة والتهرب من دفع الضرائب والعمل في مؤسسات الدولة وشيوع ظاهرة التنازع الاجتماعي الشديد، وأخيرا تبين أن من بين الأبعاد أو التأثيرات السياسية لقيمة الإيثار على سلوك الفرد والجماعة في المجتمعات العربية هو أن غياب أو ضعف قيمة الإيثار أدى إلى تفضيل المصلحة الخاصة والأنانية على المصلحة العامة، وإعاقة العمل الجماعي وعدم الانضمام إلى الجماعات الاجتماعية والمشاركة الاجتماعية نتيجة الاتكال على الأفراد بدل المشاركة في العمل الجماعي، الذي يعد من مستلزمات السلوك التشاركي الديمقراطي، فضلا عن ما تقدم ظهر أن غياب أو ضعف قيمة الإيثار شكل عائق أمام قيام المجتمع المدني المؤثر أو المراقب للتسلط الحكومي، والاستبداد وعائق إمام الولاء الوطني بقدر ما تحث الأنانية على الولاء العائلي والقبلي والمذهبي، وإلى التحالفات مع الأجنبي من اجل السلطة ضد ابن البلد والمعارضين، وسقوط الدول كأحد نتائج عدم وصول الكفاءات والصراعات الداخلية، فضلا عن ما تقدم، تقود الفردية إلى الانهزامات الداخلية والخارجية مما قد أثر سلباً في الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

فضلا عن ما تقدم، خلصت الدراسة إلى أن وجود أو غياب أو ضعف قيمة المساندة الاجتماعية يمكن أن يعلل على ضوء شيوع أو غياب أو ضعف بعض القيم الاجتماعية كقيمة الأنانية والثقة في الناس وتأثير بعض العوامل كالوضع الجغرافي الاجتماعي والوضع الاقتصادي الاجتماعي والصراع من أجل الحياة والشعور بالأمن والطمأنينة، والحراك الاجتماعي، والاستبداد الحكومي، وتفشي الأمية، ونمط التنشئة الاجتماعية التي تعرض لها الفرد أثناء طفولته الذي لا يشجع على المساندة الاجتماعية داخل الأسرة وغيرها من هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية، وخلص أيضا إلى وجود ضعف في قيمة المساندة الاجتماعية في المجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع العراقي بصفة خاصة، وأن لهذه القيمة أبعاداً سياسية تتمثل في ضعف السلوك التعاوني الذي لا يستطيع أن يجابه الحكومة أو يدفعها لتحقيق المطالب الشعبية.

وتوصلت الدراسة إلى أن ضعف قيمة المساواة في المجتمعات العربية يمكن أن يعزى إلى التنشئة الاجتماعية، والتفسير الديني للمساواة، والعوامل الاقتصادية الاجتماعية، وأن لبعض القيم الاجتماعية مثل قيمة المساواة أو عدمها أو ضعفها أبعاداً سياسية يمكن أن تساهم في ضعف في فرص تحقيق الديمقراطية طالما هناك غياب في المساواة التي تشكل أحد الشروط الاجتماعية والنفسية والثقافية للديمقراطية.

وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن لقيمة التسامح الاجتماعي تأثيراً في السلوك الاجتماعي السياسي للأفراد والجماعات. وتبين أيضا أن لهذه القيمة جذور تعود إلى القرن السادس عشر الميلادي، وساهمت عوامل عديدة في تطويرها. وظهر أن أركان التسامح تكمن في عدد من القواعد، وأن هناك بعض العوامل المؤثرة في قيمة التسامح الاجتماعي السياسي. وظهر وجود اختلاف في الآراء والتطبيقات حول حدود مفهوم التسامح. وتوصل أيضا إلى: أن أنواع وأبعاد التسامح الاجتماعي السياسي تشمل أنواع عديدة. وتبين أيضا إلى أن للتجارب التاريخية التي تجربها الشعوب، فضلا عن التطورات الإنسانية على صعيد الفكر والممارسة، والتنشئة الاجتماعية وهيئاتها، والعوامل البيئية كالوضع الاقتصادي الاجتماعي والوسط الجغرافي الاجتماعي والطبيعة البشرية تأثيرا في التنشئة على قيمة التسامح الاجتماعي السياسي أو ضعفها أو عدم وجودها، وظهر وجود ثلاثة اتجاهات حول وجود أو عدم وجود قيمة التسامح الاجتماعي السياسي في المجتمعات العربية. وتوصل أيضا إلى أن التسامح الاجتماعي له أبعاد سياسية أو تأثيراً في السلوك السياسي للفرد والجماعة. ووجد فضلا عن ما تقدم وجود تفاوت في هذه القيمة بين بعض المجتمعات العربية كما بين الأردنيين والعراقيين والفلسطينيين.

فضلا عن ما تقدم، توصلت الدراسة أن عدم الثقة الاجتماعية من المحتمل جدا أن تعزى إلى أسباب وتفسيرات نفسية كالازدواجية، وسمات الشخصية السلبية وتجارب الخوف والخوف من المستقبل، وأسباب اجتماعية مثل الأنماط السلبية أو غير السوية للتنشئة الاجتماعية السياسية، وسيادة قيم اجتماعية سلبية مثل الأنانية، وعدم الثقة الاجتماعية، والتفرقة بين الجنسين، ودور هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية، وفساد الحكومة والفقر واستبداد الحكم، وتضارب مناهج وأهداف التنشئة في الأسرة الواحدة، وعامل الزمن والخبرات الشخصية، وتعميم عدم الثقة، وتقليد سلوك الشك.

وتوصلت الدراسة فضلا عن ما تقدم، إلى شيوع عدم الثقة الاجتماعية بين العراقيين والأردنيين والمصريين والمجتمعات العربية بشكل عام، كما في عدم الثقة بالمؤسسات والقول، والحذر في التعامل مع الآخرين، وعدم الثقة في المجتمع والمعلمين والمجتمع العربي والدولي، وعدم التفاؤل.

ووجدت الدراسة أن لقيمة عدم الثقة الاجتماعية أبعاداً سياسية كما في عدم قدرة مجتمع الفلاحين المصريين في التعاون من اجل القيام بمشروعات اقتصادية أو اجتماعية ذات نفع عام، وضعف شعورهم نحو الالتزام الكامل بالعهود، وفتور حماسهم نحو الأهداف الجماعية، وضعف روح الخدمة العامة لدى القادة المحليين، وعدم مشاركة غالبية الطلاب في الأنشطة الجامعية والانضمام إلى اية تنظيمات أو أحزاب سياسية، في حين أدت الثقة الاجتماعية إلى استعداد الأفراد في مجتمعات الولايات المتحدة وبريطانيا على تشكيل جماعات تؤثر على الحكومة في وقت الأزمات السياسية بشكل أكثر من مجتمعات كل من ألمانيا والمكسيك وإيطاليا التي تقل فيها الثقة الاجتماعية عن مجتمعات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، مع ملاحظة ضعف الإيثار وقوة الأنا في ألمانيا والمكسيك وإيطاليا مما شكل عائق أمام تشكيل الجماعات رغم وجود قدر من الثقة الاجتماعية لديهم.

فضلا عن ما تقدم، فأن من بين الأبعاد السياسية لقيمة الثقة الاجتماعية هو لجوء الفلاح في المجتمع المصري إلى النقد غير المباشر للسلطة والآخرين، ومدح الحاكم عندما يكون في السلطة ونقده عندما يفقدها، وفقدان ثقته في جهاز الدولة ورجال الإدارة، ونأيه عن السلطة قدر الإمكان، و شيوع عدم الثقة السياسية في المجتمعات المصرية والفلسطينية والأردنية في مؤسسات الدولة وإيديولوجيتها وأجهزتها الرسمية ووسائل الدعاية والأعلام، والأحزاب السياسية، وأصحاب الوظائف العليا في الدولة، وعدم ثقتهم في شعارات الدولة وتعهداتها، وعدم الثقة السياسية في المجتمع الفلسطيني في المنظمات والأطر المجتمعية كاتحادات العمال واتحادات المرأة والصحافة المحلية والمعارضة، والتعديلات الوزارية وسن القوانين، والبيئة المحيطة الإقليمية والدولية والقرارات الدولية والدول العظمى والمنابر الدولية، والزيارات السياسية للزعماء وتصريحاتهم الإعلامية. كما أدت عدم الثقة في فلسطين إلى إضعاف الوحدة الوطنية، وانعدام الثقة بين مختلف سلطات وهيئات ومؤسسات النظام السياسي، والتهميش والإقصاء السياسي والتوتر والعدائية مما قد أعاق من السلوك السياسي التشاركي.

وتأكيدا على ما تقدم، وجد أن التنشئة على عدم الثقة الاجتماعية قادت إلى عدم الثقة بالعالم السياسي المحيط، كما في عدم ثقة البلجيكيين والفرنسيين أكثر من الهولنديين في الشخصيات والمؤسسات السياسية، واعتناق مذاهب أيديولوجية معينة، مثل بروز دور الايدولوجيا الإسلامية والانضمام إلى التيارات السياسية المعارضة للنظام الحكم وعدم الولاء للنظام السياسي، والاغتراب السياسي في مصر كما في نفور الفلاح المصري من الجندية، واتصافه بالمكر والغموض اتجاه الحكومة وضعف استجابته لبرامج الحكومة في الريف، وخشية العراقي من المستقبل وشعوره بالقلق والتقلب والعنف والتسرع.

فضلا عن ما تقدم، تبين أنه: كلما كانت الثقة الاجتماعية عالية زادت الثقة بالسياسة والسياسيين، كما في الولايات المتحدة الأمريكية، والاعتراف بحق الناس في التصويت حول

قضايا الساعة، والكتابة إلى المسؤولين، والمرشحين السياسيين، والاعتراف بحرية الآخرين والدفاع ضد القيود التي تمنع من حريتهم، كما في السماح للناس للتحدث بالسياسة، والإيمان بإيجابية الحرية، والقبول بنشر الأفكار وعدم قمع الضعيف والمنحرف أو الجماعات السياسية الخطيرة، وعدم اضطهاد أصحاب الآراء الدينية المختلفة، وإعطاء فرصة لانتخاب الناس ذوي الآراء الاجتماعية والاقتصادية الخطرة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود ترابط بين بعض القيم الاجتماعية وترابط بالنتيجة في آثارها السياسية، كما في العلاقة الترابطية بين قيمة التعاون وقيمة الثقة الاجتماعية، فكلما كان السلوك قائم على التعاون أكثر من التنافس زادت الثقة، والتعاون السياسي والتوافق الاجتماعي والسلوك الديمقراطية بالنتيجة مما يحقق من الاستقرار الاجتماعي والسياسي بالنتيجة.

ومن المحتمل جداً ان تقود عدم الثقة الاجتماعية إلى الكذب والخداع السياسي كما في المغرب العربي، فقد عُدّ الكذب والمراوغة والتآمر قواعد مبررة للعبة السياسية.

ووجدت الدراسة أيضا أن غياب قيمة الثقة الاجتماعية او ضعفها يُعد غياباً أو ضعفا في وجود الثقافة السياسية الديمقراطية كما هو الحال في المجتمعات العربية حيث يسود الشك المتبادل بين الحاكم والمحكوم، وعدم توقع المواطن من الحكومة أداءً طيباً في الاستجابة لمطالبه، وبين الحكومة والمعارضة، وعدم ثقة الحاكم بالأحزاب، واعتماد الحاكم في شغل المناصب المهمة على أفراد العائلة أو الطائفة أو الذين تربطهم وإياه علاقة شخصية أو مصلحية من أي نوع، وفيما بين الحركات السياسية، وفيما بين مختلف المؤسسات والهيئات والسلطات السياسية، وسيادة التقاطب والتوتر والشطط والاحتراب والمكر والحقد والضغينة بين العاملين في السياسة، وسيادة الأنانية السياسية بدل التعاون السياسي، وعدم الاهتمام والثقة بالمسؤولين وبالتالي عدم الانسجام والرفض الصامت للقرارات التي يتخذها المسؤولين.

واكتشفت الدراسة أيضا: انه من المحتمل جدا الاستنتاج بأن مؤشرات الثقة السياسية يمكن أن تكون (عامل الثقة السياسية بالمؤسسات الحكومية وموظفيها، وعامل الصدق في القول من قبل السياسيين، وعامل الحذر في التعامل مع الآخرين من أصحاب السلطة والعاملين معهم، وعامل الأمانة في العمل في المؤسسات الحكومية، وعامل الثقة السياسية في المجتمع بشكل عام، وعامل الثقة بالمعلمين كرموز من رموز مؤسسات النظام السياسي، وعامل الثقة في المجتمع العربي والدولي، وعامل التفاؤل السياسي، وعامل الثقة في الوالدين كرموز أو ممثلين للسلطة).

يمكن القول من كل ما تقدم أن الدراسة توصلت إلى نتائج مهمة أشارت إلى أن السلوك الاجتماعي يمكن أن يفسر على الأقل جزئيا، على ضوء، أنواع أنماط التنشئة النفسية والاجتماعية ونوع القيم الاجتماعية التي ينشأ عليها الفرد والجماعات والمجتمع التي تترك بدورها تأثيرات نفسية واجتماعية على سلوك الإنسان الاجتماعي السياسي طالما لا يمكن

الفصل بين السلوك النفسي والاجتماعي والسلوك السياسي، وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف في التنشئة على هذه القيم الاجتماعية السياسية السبعة في المجتمعات العربية مما يعني ضعف أو انعدام تحقيق الشروط النفسية والاجتماعية الضرورية للسلوك السياسي التشاركي، واستطاعت دراستنا بالنتيجة أن تثبت فرضياتها وتجيب على الأسئلة ذات العلاقة.

obeikandl.com

المصادر والمراجع

أولا: المصادر باللغة العربية:

أ- الكتب العربية:

1- أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي: مع دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن، الأردن، مكتبة المنار، ط1، 1985.

2- أحمد ذيبان الربيعي، السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الأردنية، عمان، (بلا ناشر)، ط1، 1993.

3- د. أحمد الربابعة، الشخصية الأردنية: سماتها وخصائصها، الأردن، (بلا ناشر)، 1999.

4- باسم الزبيدي، الثقافة السياسية الفلسطينية، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2003.

5- د. باقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق: الوقائع- الدوافع- الحلول، بيروت، توزيع دار الكنوز الأدبية، 1999.

6- بلال خلف العمري، أثر المتغيرات الاجتماعية- الاقتصادية على الثقافة السياسية لأساتذة الجامعات الحكومية: دراسة ميدانية، عمان، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، 1997.

7- د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 5، 1996.

8- رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية وأثرها في السلوك السياسي، عمان، دار وائل للنشر 2000.

9- _____، أزمة عولمة النموذج الأمريكي للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والسلام والاستقرار: الاحتلال الأمريكي للعراق دراسة حالة، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2005.

10- _____، هل يمكن إقامة ديمقراطية في العراق؟، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة (254)، الحولية (27)، جامعة الكويت، الكويت، 2006.

11- د. سعد جمعة إبراهيم، الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984.

12- د. سعيد التل، مقدمة في التربية السياسية لأقطار الوطن العربي، عمان، دار اللواء للصحافة والنشر، 1987.

13- د. سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم: مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية، مصر الجديدة، مصر، ايتراك للنشر والتوزيع، 2004.

14- سمير الخليل، توماس بالدوني، بيتر ب. نيكولسون، كارل بوبر الفريد ايير، التسامح بين شرق وغرب، ترجمة إبراهيم العريسي، لبنان، دار الساقي، 1992.

15- د. ضياء زاهر، القيم في العملية التربوية، مصر، مؤسسة الخليج العربي، 1984.

16- د. عباس مكي ود.زهير حطب، السلطة الأبوية والشباب: دراسة ميدانية اجتماعية نفسية حول طبيعة السلطة وتمثلها، معهد الإنماء العربي، 1978.

17- عبد الرحمن العيسوى، بسيكولوجية التنشئة الاجتماعية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 1984- 1985.

18- د. عزمي بشارة، الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2002.

19- د. علاء الدين كفافي، قضاء وقت الفراغ وبعض المتغيرات النفسية المرتبطة به عند طلبة وطالبات الجامعة، قطر، مركز البحوث التربوية، المجلد 14، 1986.

20- د. عمر أحمد همشري، التنشئة الاجتماعية للطفل، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2003.

21- د. فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية: مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط2، 1980.

22- فيصل السالم، أساسيات التنشئة السياسية الاجتماعية: مع دراسات ميدانية في بعض دول الخليج العربي، جامعة الكويت، 1981.

23- د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، بيروت، دار ابن خلدون، ط1، 1980.

24- د. لويس كامل مليكه (محرر)، قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية، المجلد الثاني، مصر، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

25- _____، (إعداد وتقديم)، قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر المجلد الرابع، 1985.

26- محمد أحمد بيومي، ظاهرة التطرف: الأسباب والعلاج، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992.

27- د. محمد الجوهري وآخرون، الطفل والتنشئة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط1، 1991.

28- د. محمد أنور محروس، سوسيولوجية الجماعات الدينية والثقافات الفرعية، الإسكندرية، المكتبة المصرية، 2004.

29- الشيخ محمد الخضري بك، نور اليقين في سيرة سيد المرسلين، تحقيق محي الدين الجراح، ط2، بغداد، مطبعة منير، 1983.

30- محمد عابد الجابري، فكر أبن خلدون: العصبية والدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 6، 1994.

31- د. محمد عباس نور الدين، التمويه في المجتمع العربي السلطوي: مقاربة نفسية اجتماعية لطبيعة علاقاتنا بالطفل، بالفقير، بالمرأة وببعضها البعض، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط1، 2000.

32- د. محمد عماد الدين إسماعيل، د. رشدي فام منصور، د. نجيب اسكندر إبراهيم، التنشئة الاجتماعية للطفل في الأسرة العربية، مصر، دار النهضة العربية، ط2، 1974.

33- محمود معياري، الثقافة السياسية في فلسطين: دراسة ميدانية، بير زيت، جامعة بير زيت، 2003.

34- مراد وهبة، الديموقراطية والدوجماطيقية في أشغال ملتقى التعددية الاجتماعية، التعددية السياسية والديمقراطية، تونس، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، سلسة العلوم الاجتماعية (19)، 1991.

35- د. نادية رضوان، الشباب المصري المعاصر وأزمة القيم: دراسة عن بوادر ومحاور أزمة الشباب، ثلاث دراسات تتبعية لمجموعة من الشباب للفترة من 1984- 1994، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.

36- ناجي البكوش، محمد الطالبي، وعبد الفتاح عمر، دراسات في التسامح، تونس، المجتمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، 1995.

37- د. هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، 1985.

ب- الكتب المترجمة:

- هاينز يولاو، فن السلوك السياسي، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1963.

ج- الاطاريح:

- أطاريح الدكتوراه:

1- حسين علوان الربيعي، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية: النموذج الأفريقي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996.

2- عليان عبد الله سليمان الحولي، التنشئة الاجتماعية لطفل ما قبل المدرسة في قطاع غزة، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الخرطوم، 1996.

3- عليه علي عبد المعطي محمد، مفهوم الذات عند طالبات المدرسة الثانوية وعلاقته ببعض سمات الشخصية وبالتحصيل الدراسي، أطروحة دكتوراه في التربية، علم النفس التعليمي، 1991.

4- محمد خير علي مامسر، دراسة تحليلية لسمات شخصية شباب الجامعات العربية المطبقة لنظام الساعات المعتمدة، أطروحة دكتوراه في التربية، جامعة طنطا، مصر، 1980.

5- محمد عبد الحميد زيدان، بعض سمات الشخصية للطلبة في الجامعات الأردنية وعلاقتها برعاية الوالدين، أطروحة دكتوراه، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة دمشق، 1983.

6- محمود حسن إسماعيل، نشرات الإخبار في التلفزيون المصري والتنشئة السياسية للمراهقين: دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في دراسات الطفولة، قسم الإعلام وثقافة الطفل، مقدمة إلى جامعة عين شمس، 1991.

7- مصطفى محمود عبد الهادي حوامدة، التنشئة الاجتماعية للأبناء وعلاقتها بأنساقهم القيمية: دراسة مقارنة بين الذكور والإناث لدى عينة من طلاب الأردن، دكتوراه فلسفة في دراسات الطفولة من قسم الدراسات النفسية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، 1991.

- رسائل الماجستير:

1- إلهام خوري، دور المقاومة الفلسطينية في التنشئة السياسية: دراسة ميدانية للناشئة الفلسطينيين في القطر العربي السوري، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، مقدمة إلى جامعة دمشق، 1990.

2- أمل سالم حسن العوادة، العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1998.

3- أمل محمد معطي، التنشئة والتحولات الاجتماعية: أنموذج ميداني من منظمة الطلائع في القطر العربي السوري، رسالة ماجستير، شعبة علم الاجتماع، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، كلية الآداب، جامعة دمشق، 1987- 1988.

4- سعدو حورية، الوضعية الاجتماعية والسياسية للمجاهدات بعد الاستقلال: دراسة ميدانية لعينة من المجاهدات القاطنات بالجزائر العاصمة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، جامعة الجزائر، 1994- 1995.

5- سعيد عيادي التنشئة السياسية بين المدرسة والبيئة الثقافية: دراسة سوسيولجية في التفكير السياسي لطلاب الاقسام الثانوية النهائية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1990- 1991.

6- صفية محمود يوسف جبالي، العلاقة بين أساليب الوالدية في التنشئة الاجتماعية ومفهوم الذات عند طلبة الثاني الإعدادي، رسالة ماجستير في التربية وعلم النفس التربوي، مقدمة إلى جامعة اليرموك، الأردن، 1989.

7- عبد الرحمن محمود أبو شريعة، القيم الاجتماعية في كتب اللغة العربية للصفين الخامس والسادس الأساسيين في الأردن: دراسة تحليلية تقويمية، رسالة ماجستير في الأشراف التربوي، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1993.

8- عبد القادر يونس ملحم، أثر الخبرة الجامعية في مستوى الثقة البينشخصية عند طلبة الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير في علم النفس، كلية التربية، الجامعة الأردنية، 1985.

9- عقاب نصيرة، التنشئة الاجتماعية وأثرها في السلوك والممارسات الاجتماعية للفتيات، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1994- 1995

10- غنان توفيق عبد الرحيم عبد الفتاح الحاج أحمد، العنف الأسري ضد الطفل في المجتمع الأردني: دراسة اجتماعية لعينة من الأسر في محافظة عجلون، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1996.

11- محمد عدنان محمود الخفاجي، أثر القيم الاجتماعية في السلوك السياسي في المجتمعات النامية والمتقدمة: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2001.

12- مي عبد الله، الموقف التعليمي والصحي والتسلية وأنماط التنشئة في الريف الأردني، رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة الأردنية، 1996.

د- الدوريات:

1- إبراهيم أعراب، التسامح وإشكالية المرجعية في الخطاب العربي، المستقبل العربي، العدد (224)، تشرين الأول/اكتوبر 1997.

2- د. إبراهيم جميعان، الكذب عند الأطفال، رسالة المعلم، العدد (4)، المجلد (37)، كانون الأول، 1996.

3- احمد صدوق صالح، الروح الجماعية في المجتمع العربي، مجلة الفيصل، العدد (303)، نوفمبر/ديسمبر، 2001.

4- أيمن إبراهيم الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر: (الحجرة- الحصار- الفتنة)، المستقبل العربي، العدد (259)، أيلول/سبتمبر، 2000.

5- جواهر عبد المجيد الأشهب، القلق عند الأطفال، رسالة المعلم، العدد (4)، المجلد (37)، كانون الأول، 1996.

6- د. حميد فاضل حسن، مبدأ التسامح "انساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية، مجلة العلوم السياسية، العراق، العدد (33)، تموز 2006.

7- رشاد محمد العليمي، التفاعل بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة وأثره على موقف الوالدين في تنشئة الطفل في المجتمع اليمني، مجلة كلية الآداب، العدد (17)، 1994.

8- د. سعود محمد العتيبي، نمط التنشئة السياسية داخل الأسرة السعودية: دراسة ميدانية لطلاب وطالبات السنة الأولى بجامعة الملك عبد العزيز، التعاون، المجلد (12)، العدد (46)، سبتمبر/أيلول، 1997.

9- د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد (80)، 1985.

10- _____، منظور الثقافة السياسية والنظم السياسية العربية، المستقبل العربي، العدد (47)، كانون الثاني (يناير)، 1983.

11- د. مازن أحمد صدقي العقيلي، التنمية السياسية في الأردن: دراسة في دور المرأة في المشاركة السياسية، النهضة، المجلد (5) العدد (1)، كانون الثاني/يناير 2005.

12- د. معتز سيد عبد الله، الإيثار والثقة والمساندة الاجتماعية كعوامل أساسية في دافعية الأفراد للانضمام للجماعة، مجلة علم النفس، العدد (57)، يناير- فبراير- مارس، 2000.

13- د. مهى عبد اللطيف،" معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (4)، مركز الدراسات الدولية، 1998.

هـ- الملاحظة بالمشاركة:

1- رعد حافظ سالم، معايشة ميدانية لعينة من العراقيين المقيمون في المهجر في العام 2000، عمان، الأردن.

2- _____، معايشة ميدانية لعينة من العراقيين المقيمون في المهجر في الولايات المتحدة الأمريكية 2000- 2004.

3- _____، معايشة للواقع العراقي.

و- الدراسات الميدانية:

1- رعد حافظ سالم، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية من الجالية العراقية المقيمة في عمان، الأردن، 2000.

2- _____، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة عشوائية أردنية، 2000.

3- _____، "استبيان لدراسة أثر القيم الاجتماعية وممارسات وتجارب المشاركة غير الرسمية على السلوك السياسي"، تمت الدراسة على عينة طلابية أردنية، 2000.

obeikandl.com

A- Books:

1- David C. McClelland, The Achieving Society, New York, D. Van Nostrand Company, Inc., 1961.
2- Dean Jaros, Socialization to Politics, London, Thomas Nelson & Sons Ltd., 1973.
3- Edward C. Banfield, The Moral Basis of A Backward Society, United States, Free Press, 4th ed., 1963.
4- Gabriel A. Almond & Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, Princeton, Princeton University Press, 1963.
5- Lucian Pye and Sidney Verba, (eds.), Political Culture and Political Development, New Jersey, Princeton University Press, 1965.
6- Walter A. Rosenbaum, Political Culture, London, Thomas Nelson & Sons Ltd, 1975.

B- Reviews

1- Morris Rosenberg, "Misanthropy & Political Ideology," American Sociological Review, Vol. 21, 1956.

obeikandl.com